الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي

٢٠١٣

Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

International Research Foundation

FRASER INSTITUTE

الحرية الاقتصادية في الوطن العربي

التقرير السنوي لعام ٢٠١٣

سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان بن قاسم البوسعيدي

ميغيل سرفانتس و فريد ماكماهون

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان

معهد فريزر

٢٠١٣

حقوق الطبع والنشر ٢٠١٣ محفوظة لدى معهد فريزر وجميع الحقوق محفوظة ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من أجزاء هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال بدون إذن خطي إلا في حالة الإقتباسات المختصرة الواردة في المقالات والمراجعات.

وعمل مؤلفي هذا الكتاب بشكل مستقل والآراء الواردة تعبر عنهم ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو الأمناء أو الموظفين فيه، ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو موظفيه يحابون أو يعارضون جهة سياسية أو مرشح ضد أخر.

ونظرا لمشاركة المؤلف الرئيسي لهذا العمل سالم بن ناصر الإسماعيلي مهنيا في ترويج الاستثمار في عمان وتفاديا لوقوع تعارض في المصالح عزل نفسه عن حساب الفهرس ولكنه بالمقابل قام بالكثير من التحليل.

تاريخ الإصدار: نوفمبر ٢٠١٣

تم تصميم الغلاف بواسطة بيل راي

الناشر: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٧٣٩٩ شارع ٢٨، متفرع من الشارع ٩، المقطم، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: mahrosa@gmail.com

الاقتباس من هذا العمل

المؤلفون: سالم بن ناصر الإسماعيلي وعزان بن قاسم البوسعيدي و ميغيل سرفانتس وفريد مكماهون.

العنوان: الحرية الاقتصادية في الوطن العربي : التقرير السنوي لعام ٢٠١٣م.

الناشر: معهد فريزر

تاريخ النشر: ٢٠١٣م

نسخة إلكترونية متوفرة في http://www.freetheworld.com و http://www.fraserinstitute.org

---

معلومات الفهرسة

ناصر الإسماعيلي، سالم، ١٩٥٨ –

الحرية الاقتصادية في الوطن العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١٣/ سالم بن ناصر الإسماعيلي، عزان بن قاسم البوسعيدي وميغيل سرفانتس و فريد مكماهون.

الرمز: ٩- ٢٧١ – ٨٨٩٧٥ – ٠ - ٩٧٨ (الطبعة ٢٠١٣).

المحتويات

نبذة عن المؤلفين	٥
شكر وتقدير	٧
نبذة عن المشاركين في النشر	٨
مقدمة	١٠
بحث عن الحرية الاقتصادية	١٦
ملخصات عن الدول	٢٠
مؤشر الحرية الاقتصادية في الوطن العربي	٣١
جداول البيانات	٣٦
ملحق: ملاحظات توضيحية ومصادر البيانات	٦٢
المراجع	٧٤

نبذة عن المؤلفين :

سالم بن ناصر الإسماعيلي

حصل سالم بن ناصر الإسماعيلي على شهادات علمية في تخصصات الاتصالات، والفنون الحرة، والهندسة الصناعية، وإدارة الأعمال، والإدارة، والفلسفة من جامعات بريطانية وأمريكية وعمل الإسماعيلي في المؤسسة العامة للمناطق الصناعية منذ عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٦ كمدير عام، وتم تعيينه في عام ١٩٩٦ كنائب رئيس مجلس الإدارة وكرئيس تنفيذي للمركز العماني لترويج الصادرات وتنمية الاستثمار، وهو مؤسس ورئيس مؤسسة البحوث الدولية وعضو في مجلس إدارة معهد فريزر ونشر الإسماعيلي عدة أوراق علمية في مواضيع الثقافة والإدارة والاقتصاد وكذلك تمكّن من نشر كتابين في ثقافة الشركات، وأيضا أصبح عضوا في عدد من الشركات الخاصة في مجال الخدمات المالية والطاقة على حسب مقدرته الشخصية.

ونظرا لمشاركة سالم بن ناصر الإسماعيلي مهنيا في ترويج الاستثمار في عمان وتفاديا لوقوع تعارض في المصالح عزل نفسه عن حساب الفهرس ولكنه بالمقابل قام بالكثير من التحليل.

عزان بن قاسم البوسعيدي

عمل عزان بن قاسم البوسعيدي كاقتصادي في عدد من الأقسام المتعلقة بالبحوث والاستثمارات والتسويق في عمان وكذلك يعمل كرئيس تنفيذي لمؤسسة البحوث الدولية في عمان والتي تعتبر مؤسسة مستقلة وغير ربحية، وحصل على شهادة في الاقتصاد من جامعة السلطان قابوس في عمان وعلى ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراتكلايد في سكوتلاندا.

ميغيل سرفانتس

ميغيل آنجل سرفانتس خبير إقتصادي يتولى البحوث الدولية لمعهد فريزر وحاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير في الإقتصاد من جامعة تكساس في الباسو وحاضر في جامعة فانييه

وهو يحاضر حاليا في كلية مونتريال للإعمال وعمل كمنسق لطبعات الإستبيان السنوي لمعهد فريزر الخاص بشركات التعدين لأعوام ٢٠٠٩/٢٠٠٨, ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١٢/٢٠١١ وطبعات ٢٠٠٩, ٢٠١٠, ٢٠١١, ٢٠١٢ من استبيان معهد فريزر للوقود العالمي وطبعات ٢٠١٠ و ٢٠١١ من استبيان الحرية الاقتصادية في الوطن العربي.

فريد مكماهون

يحمل فريد مكماهون دكتور مايكل ووكر لرئاسة البحوث في الحرية الاقتصادية في معهد فريزر ويدير مشروع الحرية الاقتصادية في المعهد والذي ينشر أو يشارك في نشر التقارير السنوية للحرية الاقتصادية في العالم والحرية الاقتصادية في شمال أمريكا وهذا العمل الذي يحمل عنوان الحرية الاقتصادية في الوطن العربي ويقوم بتنسيق شبكة الحرية الاقتصادية للمؤسسات الفكرية المستقلة في ما يقارب ٩٠ دولة ومنطقة، وقام بكتابة العديد من الكتب مثل كتاب "النظر إلى الحصان الهدية في الفم "ويبحث هذا الكتاب آثار التحويلات الإتحادية على كندا الأطلسي والذي فاز بجائزة السير أنتوني فيشر التذكارية الدولية لكتب السياسة العامة وكتاب "الطريق إلى النمو" والذي يشرح كيف يصبح أداء الاقتصاد السيئ مزدهر مع مقدمة كتبها رئيس الوزراء الإيرلندي السابق جون بروتون وكتاب "التراجع عن النمو" ويتحدث عن كندا، الأطلسي والاقتصاد مجموع السلبية مع مقدمة كتبها روبرت منديل الحائز على جائزة نوبل.

شكر وتقدير

نشكر مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية في القاهرة بمصر لجعل هذا الكتاب يرى النور وبالأخص نشكر د. رونالد ميناردوس المدير الإقليمي بالقاهرة للدعم الذي قدّمه وكذلك نشكر مؤسسة أوريا فرع كندا لدعمهم لهذا المشروع.

ونود أيضا أن نشكر مايكل والكر عضو سابق في معهد فريزر وجيمس جوارتني من جامعة ولاية فلوريدا و روبرت لوسون من جامعة جنوب ميثوديست على الأفكار التي قدّموها والمساعدة التي بادروا فيها لدعم هذا المشروع.

ولا تعبر الآراء الواردة في هذا التقرير عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو الأمناء أو الموظفين فيه، ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو موظفيه لا يحابون أو يعارضون جهة سياسية أو مرشح ضد آخر.

نبذة عن الناشرين المشاركين

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي منظمة مستقلة وغير ربحية وغير حكومية ملتزمة بتعزيز السياسات الليبرالية، وتم تأسيسها في ألمانيا في عام ١٩٥٨ وحاز التأسيس على سمعة واسعة في جميع أنحاء العالم لتعزيز الحرية.

ولخلق مجتمع منفتح، تم توجيه المنظمة بواسطة المبادئ الليبرالية ورسالتها التي تتضمن التسامح المتبادل وقبول التنوع، وأثبتت المبادئ الأساسية للمؤسسة مثل حماية حقوق الإنسان وتطبيق سيادة القانون والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحرة أن الليبرالية تقدم الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل في الحياة العامة والشخصية على مر القرون، ويتم العمل على التثقيف السياسي والاستشارات السياسية والتدريب والحوار في ألمانيا وفي مكاتب المؤسسة في أكثر من ٥٠ دولة في أنحاء العالم.

الموقع الإلكتروني:www.freiheit.org

مؤسسة البحوث الدولية :

أنشئت مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان في عام ٢٠٠٥ كمنظمة غير حكومية ومستقلة وغير ربحية ومقرها في عمان لإجراء البحوث على القضايا الاقتصادية المحلية والدولية مع التركيز على الوطن العربي ووضعت المؤسسة جدول أعمالها البحثية والشؤون العامة على أساس العمل الجماعي اعتمادا على مدخلات موظفيها الباحثين وهيئة التحرير وأصحاب الخبرة وتحافظ المؤسسة على العمل المنظم مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وأنحاء أخرى في العالم وتعتبر المؤسسة عضو من شبكة الحرية الاقتصادية في معهد فريزر.

وتتلخص رؤية مؤسسة البحوث الدولية في خلق الثروة وفرص العمل من خلال الترويج للحرية الاقتصادية، وتتمثل مهمتها في القياس والبحث والتواصل مع جمهور عالمي بخصوص أثر الأسواق التنافسية مع وجود السياسات الاقتصادية الحرة على رفاهية الأفراد.

ويتكون مجلس الأمناء من أعضاء رفيعي المستوى في القطاع الخاص من منظمات مختلفة، وشرعت المؤسسة في إنشاء شبكة من الباحثين الأكاديمين لتسهيل المشاريع البحثية والتي ستساعد في البحث عن القضايا الاقتصادية التي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد.

الموقع الإلكتروني:<http://www.omanirf.org/>

معهد فريزر

تتمثل رؤية معهد فريزر في خلق عالم حر ومزدهر حيث يستفيد الأفراد من الإختيارات الأضافية والأسواق التنافسية والمسؤولية الشخصية، أما رؤية المعهد فتتمثل في قياس ودراسة أثر الأسواق التنافسية وتدخل الحكومات على رفاهية الأفراد.

وتأسس معهد فريزر في عام ١٩٧٤ وهو منظمة كندية بحثية وتعليمية وتتوزع أفرعه في أمريكا الشمالية وله شركاء دوليين في ما يقارب ٩٠ دولة وإقليم، ويتم تمويل المعهد عن طريق مساهمات الضرائب من الآف الأفراد والمنظمات والمؤسسات ومن أجل حماية استقلاليتها لا يقبل المعهد المنح المقدمة من الحكومة أو العقود البحثية.

الموقع الالكتروني: <http://www.fraserinstitute.org>
<http://www.freetheworld.com>.

مقدمة

ويستمر الربيع العربي في إثارة الأمل والخوف معا، فإن رفض الحرية الاقتصادية فجّر الإضطراب الذي انتشر في المنطقة كلها فيما بعد والذي كانت بدايته في عام ٢٠١٠ عندما اشعل بائع فواكه تونسي يدعى محمد بوعزيزي حريقا في نفسه وذلك عندما تم حرمانه من بيع سلعته بحريه، ومع ذلك فإن السياسات التي ركّز عليها الربيع العربي كانت على أصعدة الحريات الشخصية والسياسية والإصلاح الحكومي والتقليل من الفساد و الديموقراطية ألا أنه قد تم تغييب بعض هذه المطالب خلال الإضطراب القائم وفي بعض المناطق كان العنف هو المسيطر، ويحمل الربيع العربي في طياته شوقا انسانيا إلى وجود رخاء اقتصادي وفرص مناسبة ولكن لم تنشا عن ذلك أجندة اقتصادية واضحة .

وبالرغم من ذلك فإن الحرية الاقتصادية موجودة وفعّالة لأولئك الذين يسعون لوجود هذه الحريات والديمواقرطية في المجتمعات التي تتمتع بالسلام والاستقرار والرخاء الاقتصادي والذي سيتم مناقشته في هذا التقرير لاحقا، وتدعم الحرية الاقتصادية هذه الأهداف بشكل مباشر وعن طريق تعزيز الرخاء الإقتصادي، وأثبت الحثّ والإبداع لدى الأفراد والعائلات فاعليته أكثر من التخطيط الحكومي وبالمقابل فإن الرخاء الإقتصادي يشجع الديموقراطية والإستقرار والزيادة في الحرية.

ومع الوقت تدعم الحرية الاقتصادية غيرها من الحريات والديموقراطية والإستقرار عن طريق تغيير آلية عمل المجتمعات وعندما تقوم الحكومات والرأسماليون المقربون منها بالتحكم في قدرة الأشخاص على الحصول على عمل أو انشاء مشروع ما أو الحصول على ترقية أو توفير المأكل والمبلس والمسكن لعائلاتهم وما إلى ذلك، عندها تمتلك الحكومة ومناصريها أدوات قوية لقمع الحرية والديموقراطية حتى يتصاعد الغضب بشكل كبير كما حدث في مناطق عديدة في الوطن العربي، وتقوم الحرية الاقتصادية بتحرير الأشخاص من الاعتماد على الحكومة وأصدقائها المقربين وتمنحهم الحرية في تحديد قراراتهم على أساس أفعالهم وآرائهم.

وتقوم الحرية الاقتصادية بتغيير محركات أي مجتمع كانت تنقصه هذه الحرية، وعندما يقوم الأشخاص بتحديد خياراتهم الاقتصادية عندها يكسبون فقط حيث يقومون بتصنيع منتجاتهم وخدماتهم المفضلة مما ينتج عنها تبادل حر، وهؤلاء يصبحون عملاء وموردين وزبائن ومع الوقت فإن هذا يولد التسامح والإحساس بالوطنية.

وعندما تسيطر الحكومة وأصدقائها الرأسماليون المقربون منها على الإقتصاد فإنه ينمو ببطء أو قد لا ينمو مطلقا وعندها يقوم الأفراد والمجموعات بالقتال حول الثروة وحق الإمتياز وعندها يبدأ الكسب عن طريق الحصول على معارف وصلات وقمع فرص الآخرين، وفي أغلب الأحيان يكسب الفرد عن طريق انتمائه لمجموعة اقتصادية أو عرقية أو دينية وعندها تقف المجموعات في وجه المجموعات الأخرى وهي ظاهرة للعيان في أنحاء كثيرة من العالم.

ومع وجود الحرية الاقتصادية فإن الرابح الأكبر هو الذي يتقاسم أرباحه بتخصيص حصة أكبر للآخرين ولكن مع انعدام الحرية الاقتصادية فإن الرابح الأكبر هو الحصول على القسم الأكبر من الربح وانقاصه من حصة الآخرين وهذا هو السبب الأساسي الذي جعل من الحرية الاقتصادية سببا لتشجيع الديموقراطية والإستقرار وغيرها من الحريات كما سيتم مناقشته في هذا التقرير لاحقا.

وكذلك تحارب الحرية الاقتصادية الفساد حيث أنه عندما تتاح الفرصة للأشخاص للتعامل بحرية اقتصادية يمكنهم ذلك من عمل ما يرغبون في تحقيقه اقتصاديا وعلى الرغم من ضرورة وجود القوانين واللوائح إلا أنه قد أصبح من الممكن إنشاء مشاريع بدون الحصول على إذن من الحكومة مما منع الآخرين من طلب رشوة وأيضا ومع انخفاض حجم الحكومة فإنها لم تعد قادرة على تقديم الكثير ولذلك لا أحد يستطيع طلب مبلغ مقابل خدمة لا تسيطع الحكومة توفيرها.

وما كان الإصلاح الإقتصادي قبل حدوث الربيع العربي إلا رأسمالية مقنعة تحت عبارة الأسواق الحرة وما الرأسمالية المقربة إلا تسليم ممتلكات الدولة واحتكار السلع واعطاء الفرص للأصدقاء والداعمين وأقارب الحكومة مما يعني الحفاظ على أدوات القمع والتفرقة التي تم مناقشتها أعلاه.

وللأسف فإن الإعتقاد السائد في الوطن العربي هو أن سقوط الرأسمالية يعني فشل الأسواق الحرة، وهو اعتقاد بعيد تمام البعد عن الحقيقة حيث أنه في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة حافظت الدول ذات الحرية الاقتصادية على معايير عالية في مجالات الحياة والحرية على عكس الدول التي لا تمتلك حرية اقتصادية.

وتوضح الرسوم البيانية الاربعية كما يلي أهمية النتائج، وتم تقسيم الدول التي تضمنها المؤشر الذي تم نشره في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم إلى أربعة أرباع على حسب مستواها الاقتصادي (جوارتني، لوسون وهول، ٢٠١٣). ويوضح الشكل رقم ١ أن الدول في المراكز الأربعة الأولى

المذكورة في مؤشر الحرية الاقتصادية يساوي الناتج الاجمالي المحلي لكل فرد ٣٦,٥٠٠$ سنويا بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي تحت ٤,٤٠٠$ في الدول التي تملك حرية اقتصادية أقل ومن المحتمل أن يغالي هذا الأمر في الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد للدول ذات الحرية الاقتصادية الأقل لأنه لا توجد معلومات كافية لتضمينها في المؤشر مثل كوريا الجنوبية التي تشير إلى مستويات منخفضة من ناحية الحرية الاقتصادية ويعيشون حياة مأساوية.

وكذلك تقلل الحرية الاقتصادية من الفقر الناشئ كما هو موضح في الشكل ٢ أ والشكل ٢ ب حيث يظهر بأن تقسيم الدخل غير متأثر بتاتا بالحرية الاقتصادية وهي الحقيقة التي يظهرها البحث الاقتصادي (سالا-آي-مارتين، ٢٠٠٢)، وأن الدول الفقيرة من ناحية الحرية الاقتصادية هي التي تتلقي فيها الطبقة الفقيرة والتي تبلغ ١٠% من السكان بما يقدر ب ٢,٥٧% من الدخل الوطني ولكن الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية تتلقى فيها الطبقة الفقيرة بما يقدر ب ٢,٧٦% من الدخل الوطني، ولكن الأهم من ذلك هو أن الرخاء الذي تقدمه الحرية الاقتصادية يؤكد بأن الحصص المتشابهة للدخل الوطني تنتج نتائج مختلفة للفقراء في الدول الحرة اقتصاديا على عكس الدول التي لا تمتلك حرية اقتصادية، حيث ان الطبقة الفقيرة ١٠% لديها متوسط دخل يقدر ب٩٣٢$ فقط سنويا (وهوهذا الأمر فيه مغالاة بالنسبة لمتوسط الدخل في الدول التي تملك حرية اقتصادية قليلة مثل كوريا الجنوبية وكوبا واللاتي لم يتم ضمهما إلى قائمة الدول في المؤشر لقلة توفر المعلومات) ولكن فئة الفقراء في الدول ذات الحرية الاقتصادية العالية يبلغ متوسط دخل هذه الفئة ١٠,٦٦٥$ وهو عشرة أضعاف دخل هذه الفئة في الدول ذات الحرية الأقل.

ويوضح الشكل رقم ٣ مستوى الحريات السياسية والمدنية كونها ترتبط بالحرية الاقتصادية، وتم الحصول على المعلومات المستخدمة في هذا التقرير عن طريق فريدم هاوس والتي تقيس الحرية على مقياس ١- ٧ حيث أن رقم ١ هو الأعلى في الحرية الاقتصادية ورقم ٧ هو الأدنى.

الحرية الاقتصادية في الوطن العربي :

ونأمل أن يكون هذا التقرير بمثابة تذكير زمني لأهمية الإصلاح الحقيقي لزيادة الحرية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي في المنطقة، والأهم من ذلك أن التقرير يوفر هدف وهو المقياس الأساسي للإصلاح الحقيقي ويمكن اتخاذه كمرجع يعتمد عليه من قبل الأشخاص والحكومات في المنطقة ويفصل هذا التقرير بين التكلف في معنى الإصلاح والرأسمالية وبين حقيقة الإصلاح الحقيقي، وسيظهر مدى الكسب في الحرية الاقتصادية في هذا التقرير عند وجود زيادة حقيقية في الحريات والاستنفار من التكلف المصاحب للتغيير.

وتم الحصول هذا العام على معلومات كافية عن ١٩ دولة ولكن بسبب الاحداث القائمة في سوريا فإن المعلومات من عام ٢٠١١ غير دقيقة وعليه قررنا عدم تصنيف سوريا لعام ٢٠١١، وعليه فإنه تم تصنيف ١٨ دولة ومن ضمنها العراق والسودان لأول مرة وبالإضافة إلى ذلك فإنه تم توفير معلومات لسوريا في جداول الدول وبعض المعلومات للدول الأربعة غير المصنفة في الاتحاد العربي.

الحرية الاقتصادية هي المدى التي يمكن للفرد فيها من متابعة نشاطه الاقتصادي بدون تدخل من جهة الحكومة، وقد تم بناء الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل التطوعي والحق في الحفاظ على ما يكسبه الفرد وسلامة حقوق املاكه، ومن السهولة فهم آليات عمل الحرية الاقتصادية وأية معاملة تجارية تم العمل فيها بحرية يجب أن ينتفع بها الطرفان وفي المقابل فإن أية معاملة تجارية لم ينتفع منها الطرفين فعلى الطرف غير المنتفع الرفض وهذه المعاملات التجارية لها آثارها على الاقتصاد، وسيتم جذب الزبائن الذين يملكون حرية الاختيار عن طريق الجودة العالية والسعر فقط، وعلى المصنّع تحسين السعر والجودة للمنتجات الحالية أو ابتكار منتجات جديدة فبدون هذا لا يدخل العملاء في معاملات تجارية بحرية مع المصنّع وهناك ملايين من هذه المعاملات التجارية تحدث يوميا مما يمد آليات العمل بالقوة مما يؤدي إلى الانتاج والرخاء الاقتصادي.

هذا هو التقرير العاشر في مجال الحرية الاقتصادية في الوطن العربي وقد تم نشر التقرير الأول في تقرير التنافسية في الوطن العربي (لوبيز-كارلوس وستشواب، ٢٠٠٥). ومن ثم تم نشر النسخة الثانية والنسخ التالية لها عن طريق مؤسسة البحث الدولي لسلطنة عمان ومعهد فريزر وفي عام ٢٠٠٨ أصبحت مؤسسة فريدرش ناومان من أجل الحرية بمكتب القاهرة مساعد ناشر لهذا التقرير.

ويضيف المؤشر في هذا التقرير معلومات لعام ٢٠١١ وهي السنة الأقرب لتوفر المعلومات الكاملة عنها وبالنظر إلى الأمام فإنه سيتم عرض معلومات مسبقة عن عام ٢٠١٢ في جداول الدول وملخصاتها، وقد تم أيضا إعادة حساب العلامات من الأعوام السابقة بإستخدام المعلومات المعدلة من قاعدة بيانات البنك الدولي: القيام بالأعمال ومؤشرات التطور العالمي وقد تم تشكيل تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي على أساس التقارير السنوية المتتالية، تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي (جوارتني ولوسون وهول ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩، وجوارتني وهول ولوسون ٢٠١٠ و جوارتني ولوسون وهول ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣).

وقد حظي تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي باهتمام يزداد كل عام منذ بداية نشره وتكمن أهميته في أنه يعتبر أداة قياس لمدى وجود الحرية الاقتصادية في الوطن العربي.

ويكمن الخطر الداخلي الحالي والمستقبلي في حقيقة أن دول المنطقة كلها لا تخلق فرص عمل كافية لشعوبها الناشئة: ويوضح تقرير مؤشرات التطور العالمي على مدى الخمس سنوات الأخيرة ومع توفر المعلومات، بطالة الشباب على نحو متوسط أكثر من ٢٠% (البنك الدولي، ٢٠١٣: البطالة، مجموع فئة الشباب، % من القوى العاملة، الأعمار من ١٥ – ٢٤). وأظهرت الحرية الاقتصادية أثرها في تقليل البطالة وخصوصا بين فئة الشباب (فيلدمان ٢٠١٠) وهذا قد يلعب دورا هاما في عملية الاستقرار التي ستجذب المستثمرين مستقبلا حيث أن هذه النتائج تهم المستثمرين والمؤسسات والشركات العاملة او التي تفكر في العمل على أرضها في المستقبل، ويمكن أن تساعد المعلومات المتوفرة في هذا التقرير في وضع هيكل واضح لخلق بيئات استثمار متطورة في الوطن العربي وأيضا الاشارة إلى أفضل الممارسات في العالم لريادة الأعمال.

نظرة عامة على العلامات والتصنيفات :

حصلت مملكة البحرين على المركز الأول في هذا التقرير كأكثر دولة عربية من ناحية الحرية الاقتصادية بمعدل ٨,٠ بعد أن انخفضت هذه العلامة بعد ان كانت ٨,١ في تقرير العام الماضي، وعلى الرغم من مصادرها الطبيعة المحدودة بالمقارنة مع جيرانها فإنها تعتبر المحور المالي في المنطقة حيث تعمل فيها عدد كبير من البنوك العالمية لمنطقة الخليج بأكملها.

وتشاركت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول مع مملكة البحرين بمجموع نقاط يماثل العام الماضي وهو ٨,٠ ولكنها ارتفعت مرتبة واحدة في المؤشر هذا العام، وتظل الامارات العربية المتحدة وجهة رائدة في الوطن العربي للتجارة والاقتصاد على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية والتي أثرت فيها إلى حد بعيد، وكذلك تقاسمت المملكة الأردنية الهاشمية

المركز الأول مع مملكة البحرين والامارات العربية المتحدة هذا العام بمجموع علامات ٨,٠ على عكس العام الماضي الذي حازت فيه على المرتبة الثانية.

واحتلت دولة الكويت المرتبة الرابعة بمجموع نقاط ٧,٨ وهي نفس المرتبة التي بلغتها العام الماضي وجاءت لبنان في المرتبة الخامسة وعليه ارتفعت مرتبة واحدة عن العام الماضي بمجموع نقاط ٧,٧.

واحتلت الجزائر المرتبة الأخيرة كأقل دولة من ناحية الحرية الاقتصادية في الوطن العربي بمجموع نقاط ٥,٨ بينما احتلت موريتانيا والعراق المرتبة ١٦ و ١٧ بمجموع نقاط ٦,٣ و ٦,١ على التوالي.

وجاءت لبنان في المرتبة الأولى من حيث حجم الحكومة بمجوع نقاط ٩,٠ وهي نفس العلامة التي حصلت عليها في تقرير العام الماضي وبعدها في المرتبة الثانية جاءت السودان بمجموع نقاط ٨,٨ وهي قفزة كبيرة بعد أن جمعت ٧,٧ نقطة في مؤشر العام الماضي، وتلتها المملكة الأردنية الهاشمية بعد أن خسرت مركزها الثاني في مؤشر العام الماضي بانخفاض بسيط في مجموع النقاط حيث بلغت ٧,٩ بعد ان كانت قد حصلت على مجموع ٨,٠ في العام الماضي.

أما من ناحية الهيكل القانوني وسلامة حقوق الملكية فقد حافظت السعودية وعمان والكويت على مراكزها من العام الماضي كأول وثاني وثالث مركز بمجموع نقاط ٨,٢ و ٨,٠ و ٧,٨ على التوالي.

وفي مجال الوصول للأموال الصحيحة احتلت البحرين المركز الأول بمجموع نقاط ٩,٣ وأتت الكويت في المرتبة الثانية بمجموع نقاط ٩,٢ وجاءت فلسطين في المرتبة الثالثة بمجموع نقاط ٩,١ حيث تغيرت نقاطها للأفضل بعد أن كانت ٩,٠ في العام الماضي.

أما في مجال حرية التجارة الدولية فقد حصلت البحرين على المركز الأول بمجموع نقاط ٨,٤ وتشاركت هذا المركز مع اليمن وهي نفس مراكزهما في العام الماضي وجاءت الامارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بمجموع نقاط ٨,٢ نقطة.

أما في مجال الإئتمان والعمل والأعمال فترأست هذه المجموعة مملكة البحرين بمجموع نقاط ٨,٨ بالمقارنة مع مجموع نقاطها ٨,٩ في تقرير العام الماضي ومع ذلك فقد حافظت على مركزها، واحتلت المملكة العربية السعودية المركز الثاني بمجموع نقاط ٨,٦ وهي نفس النقاط التي حصلت عليها في العام الماضي وتلتها عمان في المركز الثالث بمجموع نقاط ٨,٤ نقطة وهي نفس النقاط التي جمعتها في تقرير العام الماضي.

بحث حول الحرية الاقتصادية :

قد تساعد الزيادة في الحرية الاقتصادية التي هي – في الواقع – عودة إلى النموذج العربي للتجارة الحرة والسوق المفتوحة، في مواجهة التحديات التي تم التطرق إليها آنفا، وتوليد الديناميكا الاقتصادية اللازمة لإيجاد فرص العمل والرخاء الذي تحتاج إليه المنطقة من اجل تحقيق مستقبل ناجح، حيث عملت الفترة التي كان فيها الاقتصاد موجها من قبل الحكومة على جلب تغيرات واستخدامات أخرى للسلطة الحكومية (تعتمد بشكل كبير على النماذج الأوربية اللإشتراكية) من أجل توجيه الاقتصاد إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة من تحقيق التقدم والازدهار والرخاء في المنطقة.

وقد توصل عدد كبير من الأبحاث التجريبية إلى أن الحرية الاقتصادية هي المفتاح ليعم الرخاء والازدهار، وخاصة بين الدول الناشئة. وأشارت دراسات تقوم على حقائق ثابتة تم إجراؤها في أهم المجلات الأكاديمية إلى أن الحرية الاقتصادية تعزز النمو والازدهار والعديد من النتائج الإيجابية الأخرى، إلا أن العلاقة بين الحرية الاقتصادية والازدهار ليست بالأمر الغريب، فالأفراد والجماعات يكونون أكثر قدرة على الاعتناء بأنفسهم عندما تتاح لهم الحرية للقيام بذلك بدون أية قيود خارجية.

وعلاوة على ذلك، فإن الحرية الاقتصادية تتمتع بقيمة جوهرية، وهي مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالحريات الأخرى، إذ يجب أن يكون لدى الأفراد والأسر حقا متأصلا في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، حيث أن من شأن ذلك أن يحررهم من الاعتماد على الحكومة، ويفتح الباب على مصراعيه للإنفتاح على الحريات الأخرى.

إن من شان الحرية الاقتصادية أن تخلق حراكا اجتماعياً واقتصادياً إيجابياً، ففي الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية ينجح الناس من خلال المتاجرة بالسلع أو تقديم الخدمات التي يود الآخرين شراءها، وبمعنى آخر فإن الناس يمضون قدما ويحققون النجاح من خلال تقديم المنافع للآخرين. وفي الدول التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية، ينمو الاقتصاد ببطء، إن كان ينمو أصلا، ويجني الناس المال بانتشار النزعة الريعية وتقييد الاحتمالات المتاحة للآخرين. في حال وجود الحرية الاقتصادية، يتم تحقيق أكبر المكاسب وأفضلها من خلال الناس الذين يقومون بزيادة حجم الكعكة التي يقدمونها للآخرين، أما بدون الحرية الاقتصادية، فإن أكبر المكاسب يحققها أولئك الذين يقطعون أكبر شريحة من الكعكة ويوقعون الضرر بالآخرين، ويعد هذا أحد الأسباب الرئيسية التي اظهرت أن الحرية الاقتصادية تعزز الديمقراطية والحريات الأخرى

(جريسولد، ٢٠٠٤)، فالمجتمع الذي يكسب فيه الأفراد من خلال تحقيق الرخاء للأفراد الآخرين (بواسطة إنتاج السلع وتوفير الخدمات التي يحتاجون إليها) يختلف جذريا عن المجتمع حيث – في غياب الحرية الاقتصادية – وانتشار النزعة الريعية –قطع أكبر شريحة من الكعكة لنفسه – وادخار السلطة لإيذاء الآخرين وحرمانهم من الفائدة هي الطريقة لزيادة الثروة والقوة. ففي الأول، يؤدي الحراك الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي إلى مجتمع مستقر يسوده السلام والحضارة، ويتسم بالحرية، أما الثاني، فإن الحراك السلبي يولد الدوافع للحد من الحرية.

ومنذ نشر الطبعة الأولى من تقرير الحرية الاقتصادية العالمية في ١٩٩٦م – ومؤخرا – المؤشرات المحلية والإقليمية كهذا المؤشر، أصبح هناك ما يربو على ٣٥٠ مقالا علميا وسياسيا يستخدم مؤشرات الحرية الاقتصادية لدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنتائج الاقتصادية الاجتماعية الأخرى، وسوف نركز هنا وبإيجاز على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والازدهار.

بديهيا، قد يتوقع المرء أن الحرية الاقتصادية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخا يسمح للأفراد والأعمال التجارية بتخصيص الموارد المتاحة لديها إلى الحد الأعلى للاستخدام، ولكنه في نهاية الأمر ليس سوى سؤالا تجريبيا. أثبتت واحدة من أولى الدراسات، إيستون وولكر (١٩٩٧) أن التغيرات التي تم إجراءها على الحرية الاقتصادية كان لها أثر كبير على مستوى الدخل الثابت للدولة حتى بعد اعتبار مستوى التكنولوجيا والمستوى التعليمي للقوى العاملة ومستوى الاستثمار. وأظهرت دراسة تجريبية لدى هان وستورم (٢٠٠٠) أن التغييرات الإيجابية (السلبية) في الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تغييرات إيجابية (سلبية) معدلات النمو الاقتصادي. وبالرجوع إلى مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره في جوارتني ولاسون وبلوك (١٩٩٦م)، وبيانات الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد في ثمانين دولة، أشارت النتائج إلى أنه بعد أخذ المستوى التعليمي، والاستثمار والنمو السكاني في الاعتبار، كان للتغييرات التي تم إجراؤها على الحرية الاقتصادية أثر كبير على النمو الاقتصادي.

وقد قام جوارتني ولوسون (٢٠٠٤) بدراسة أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي ولكن بمزيد من التركيز على الاستثمار والإنتاجية، وقد وجدوا أن الحرية الاقتصادية تعزز الاستثمار بشكل كبير، حيث استطاعت الدول التي حققت معدلات أقل من ٥ للحرية الاقتصادية (لمعيار بتدرج من ٠ إلى ١٠– حيث القيمة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى للحرية الاقتصادية)جذب

٨٤٥ دولار أمريكي للاستثمار لكل عامل خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠م، و٦٨ دولار أمريكي لكل عامل في الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما استطاعت الدول التي حصلت على معدل أعلى من ٧ في الحرية الاقتصادية جذب ١٠,٨٧١ دولار أمريكي في الاستثمار لكل عامل، وتشمل ٣,١١٧ دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار يتميز بإنتاجية أعلى في الدول ذات الحرية الاقتصادية. وبالوقوف على الأسباب الثابتة التي يعتقد أنها تؤثر على النمو والإنتاجية مثل الناتج الإجمالي المحلي الفردي الابتدائي، والموقع المداري، والموقع الساحلي، والتغير في الاستثمار البشري، والاستثمار العام، فقد وجد جوارتني ولوسون أن زيادة بنسبة ١ بالمائة في نسبة الاستثمار الخاص في الناتج الإجمالي المحلي تؤدي إلى زيادة في معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد بنسبة ٠,٣٣% في الدول الحرة اقتصاديا، وتؤدي الزيادة نفسها في الاستثمار الخاص في دولة تتمتع بحرية اقتصادية أقل إلى زيادة معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي لكل فرد بنسبة ٠,١٩%. وبمعنى آخر، فإن الاستثمار في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية (بمعدل أعلى من ٧) له أثر إيجابي على النمو وصل إلى ٧٠% أعلى من الاستثمار في الدول التي لديها مستويات متدنية من الحرية الاقتصادية (معدل أقل من ٥)، وباستخدام نموذج التراجع نفسه، قام جواتني ولوسون بحساب أثر الحرية الاقتصادية على النمو العام من خلال دراسة النتائج المباشرة وغير المباشرة، وقد توصلوا إلى أنه لو قامت الدولة بزيادة الحرية الاقتصادية بنسبة وحدة واحدة، (باستخدام معيار من ٠ إلى ١٠) في الثمانينات، فإنا كانت ستشهد زيادة في النمو بنسبة ١,٩% بعد سنة من الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠. ونظرا لارتفاع معدلات النمو المرتبطة بالحرية الاقتصادية، فقد وجدوا أيضا أن الحرية الاقتصادية تفسر على المدى الطويل أكثر من ثلثي التغير الداخلي في الناتج الإجمالي المحلي.

وتساهم الزيادة في الحرية الاقتصادية في الحد من الفقر (نورتون وجوارتني، ٢٠٠٨)، ولاسيما معدل الفقر دولار لكل يوم، حيث بلغ ٢٩,٧% في ٢٠٠٤ في الدول التي كانت معدلات الحرية الاقتصادية فيها أقل من ٥، فيما بلغ ٧,٧% فقط في الدول التي كانت معدلات الحرية الاقتصادية فيها تتراوح بين ٦ و٧، وانخفض معدل الفقر دولارين لكل يوم من ٥١,٥% إلى ٤٦,٢% ومن ثم ٣٨,٩% عند انتقالك تصاعديا من الدولة الأقل إلى الأعلى في مستوى الحرية الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، فإن زيادة بنسبة وحدة واحدة في معدل الحرية الاقتصادية العالمية في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥م، حققت انخفاضا بنسبة ٥,٢١% في معدل الفقر دولار لكل يوم، و٥,٢٢% في معدل الفقر دولارين لكل يوم. وقام نورتون وجوارتني بدراسة العلاقة بين

الحرية الاقتصادية والمعايير الأخرى للمنفعة. وتبين أن ٧٢,٦% من سكان الدول التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية لديهم مصادر مياه آمنة، مقارنة مع ١٠٠% في أغلب الدول الحرة اقتصاديا. كما أن متوسط العمر للأفراد في المجتمعات الحرة أكثر بحوالي ٢٠ سنة منه في المجتمعات غير الحرة، وغالبا، تتميز الدول الحرة اقتصاديا بوجود ضعف عدد الأطباء لكل ١,٠٠٠ نسمة بخلاف غالبية الدول غير الحرة، ولكل ١,٠٠٠ حالة ولادة، ينجو ٦٤ طفل آخرين زيادة عن النسبة التي تم التوصل إليها في المجتمعات التي لا تتمتع بالحرية الاقتصادية سنويا، ولكل ألف طفل تحت سن الخامسة، ينجو ١٠٩ طفل آخرين سنويا في الدول التي ليست بها حرية اقتصادية.

كمثال على المواد العلمية المكتوبة حول الحرية الاقتصادية، انظر الموقع الالكتروني http://www.freetheworld.com، وللحصول على ملخص لنصوص حول الحرية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي، انظر بيرجرن، ٢٠٠٣، دوكولياجوس وأولوبوسوجلو، ٢٠٠٦، وجوارتني ولوسون، وهول، ٢٠١١ : ١-٤.

ملخص الدول :

ستتم مناقشة كيف أن كل بلد سجلت نتيجتها في هذه السنة بالمقارنة مع السنوات الماضية وأيضا ستتم مناقشة البيانات التي توفرت للحصول على مؤشر النتائج المحتملة المستقبلية، وقد تم وضع قائمة الدول على حسب مستوى الحرية الاقتصادية الأكثر فالأقل.

وفي تقرير هذا العام تمكنا من تصنيف ١٨ دولة بالكامل، ولكن قد تمكنا من توفير معلومات لبعض الدول غير المصنفة في بعض المجالات وفي هذه الحالات تم تصنيف هذه الدول في هذه المجالات فقط فعلى سبيل المثال تم تصنيف ٢٢ عضو في الاتحاد العربي في مجال حجم الحكومة.

البحرين

أبقت البحرين على مكانتها واحتلت المركز الأول في تقرير هذه السنة بنتيجة قدرها ٨,١ مع تغيير قدره ١,٠ نقطة بالمقارنة مع مع نتيجة تقرير العام الماضي، وحافظت على نفس النتيجة في مجال حجم الحكومة بنتيجة قدرها ٦,٥ والتي انخفضت من المركز الحادي عشر في تقرير العام الماضي وصولا إلى المركز الرابع عشر هذا العام ونتيجتها في مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية قدرها ٧,٢ مما جعلها تحتل المركز الثامن بعد أن كانت في المركز التاسع العام الماضي، وتم تعزيز موقف البحرين كمركز مالي في المنطقة من خلال تطويرها لمجال الوصول للأموال الصحيحة والتي احتلت بسببه المركز الأول بنتيجة قدرها ٩,٣ نقطة، وفي مجال حرية التجارة الدولية حافظت البحرين ترأسها قائمة المؤشر مقارنة بتقرير العام الماضي وبنفس النتيجة وهي ٨,٤ نقطة، وأخيرا انخفضت بمقدار ١,٠في مجال قانون العمل والائتمان والعمل بعد ان حصلت على ٨,٩ إلى ٨,٨ سابقا.

■ التطلعات المستقبلية – تغيير بسيط، تشير البيانات الأولية إلى أنه من المرجح أن تبقى نتيجة البحرين الاجمالية على نفس المستوى في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ولكن هنالك قلق من ناحية انخفاض نتائجها في المجال القانوني وسلامة الممتلكات.

الأردن

تشاركت الأردن المركز الأول مع البحرين والإمارات العربية المتحدة هذا العام على الرغم من ان مجموع نقاطها لم يتغير ٨,٠ بالمقارنة مع تقرير العام الماضي، فقد خسرت في مجال حجم الحكومة ٠,١ نقطة عن العام الماضي وبذلك انخفضت إلى ٧,٩ واحتلت المركز الثالث بعد ان كانت في المركز الثاني العام الماضي، وفي مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية انحدرت

مركز واحد من السابع إلى الثامن بمجموع نقاط ٧,٢ بعد أن كان ٧,٤، وفي مجال الوصول للأموال الصحيحة فقد حافظت على على مجموع نقاطها ٩,٠ ولكنها انحدرت من المركز الثالث إلى الرابع مقارنة بالعام الماضي ولم يحصل أي تغيير في حرية التجارة الدولية حيث احتلت المركز الحامس بمجموع نقاط ٨,٠، وفي مجال قوانين المشاريع التجارية والعمل والأئتمان زادت بقارق ٠,١ ليصبح مجموع نقاطها ٧,٨ ولكن نزلت من المركز إلى المركز السادس.

■ التطلعات المستقبلية – تشير النتائج الأولية إلى حدوث تغيير بسيط في أداء الأردن المستقبلي.

الإمارات العربية المتحدة

انتقلت دولة الإمارات العربية إلى أعلى القائمة بمركز واحد على الرغم من أن نتيجتها الاجمالية ٨,٠ بقت على حالها كما كانت في العام الماضي، وانخفض مجموع نقاطها في مجال حجم الحكومة من ٧,٩ إلى ٧,٨ مما ساعد في هبوطها إلى المركز الرابع وحافظت على مجموع نقاطها ٧,٧ والمركز الرابع في مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية وأيضا لم يتغير نقاطها ٨,٧ والمركز السابع في مجال للأموال الصحيحة وكذلك حافظت على نتيجتها بمجموع نقاط ٨,٢ في مجال حرية التجارة الدولية حيث احتلت البحرين المركز الأول واليمن في المركز الثاني، وحافظت على مجموع نقاطها في مجال قوانين المشاريع التجارية والعمل والإئتمان مع وجود تغيير في مركزها حيث نزلت من المركز السادس إلى الثامن بالمقارنة مع تقرير العام الماضي.

■ التطلعات المستقبلية: من الواضح أن الإمارات العربية المتحدة تتجه إلى الأمام مع التطورات الإيجابية في عام ٢٠١٢ في مجالات الوصول للأموال الصحيحة وقوانين المشاريع التجارية.

الكويت

حافظت الكويت على المركز الرابع من العام الماضي بنفس مجموع النقاط ٧,٨، ونزلت خمس مراكز في مجال حجم الحكومة من المركز الحادي عشر إلى السادس عشر على الرغم من أن مجموع النقاط نزل بفارق ٠,١ حيث كان ٦,٥ وأصبح ٦,٤ نقطة ولم يتغير مجموع النقاط ولا المركز في مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية فقد كان ولا زال مجموع النقاط ٧,٨ والمركز الثالث، ونزلت بفارق مركز واحد هبوطا إلى المركز الثاني بعد أن حدث تغيير بسيط بفارق ٠,١ نقطة بعد أن كان مجموع النقاط ٩،٣ ليصبح ٩,٢ نقطة في مجال الوصول للأموال الصحيحة ولكنها في المقابل حافظت على مركز السابع بمجموع نقاط ٧,٨ كما كانت في العام

الماضي في مجال حرية التجارة الدولية وأما بالنسبة لقوانين المشاريع التجارية والإئتمان والعمل فقد تحسنت بقارق ٠,٣ نقطة بعد أن حصلت على ٧,٦ أصبح مجموع النقاط ٧,٩ نقطة مما ساعد في ارتفاع مركزها السادس إلى الخامس بالمقارنة مع تقرير العام الماضي.

■ التطلعات المستقبلية – تُظهر البيانات الأولية إلى هبوط الكويت وخصوصا الانخفاض في مجموع نقط قوانين المشاريع التجارية.

لبنان

لم تشهد لبنان أي تغيير في نتيجتها الاجمالية بعدد ٧,٧ نقاط، واحتلت المركز الخامس في تقرير هذا العام. وحافظت لبنان على أفضل أداء في الوطن العربي في مجال حجم الحكومة محافظة على نتيجتها بمقدار ٩,٠ نقطة ، لكنها سجلت نتيجة منخفضة بمعدل ٦,١ نقطة في مجال الهيكل القانوني محتلة المركز ١٣ والذي حصلت عليه في تقرير العام الفائت، وحافظت كذلك على نتيجتها ٩,٠ نقطة في مجال الوصول للأموال الصحيحة على الرغم من أنها نزلت مرتبة واحدة لتصبح في المركز الرابع بعد أن كانت في المركز الثالث في العام الماضي، وأما في مجال حرية التجارة الدولية، فلم تتغير النتيجة ولا المركز فكانت النتيجة ٦,٢ نقطة واحتلت المركز ١٥، أما في مجال المشاريع التجارية، والائتمان والعمل، فقد تحسنت بنقطة واحدة ٠,١ مقارنة بتقرير العام الماضي لتصبح ٨,٢ نقطة محافظة على المركز الرابع.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء لبنان في المستقبل.

عمان

احتلت عمان المركز السادس في تقرير هذا العام بعد أن تراجعت عن المركز الخامس في العام الماضي بنتيجة قدرها ٧,٦ مقارنة بنتيجة قدرها ٧,٧ في مؤشر العام الماضي. ويبدو أن مجال حجم الحكومة هو نقطة الضعف في عمان والذي يؤثر على نتيجتها الاجمالية، حيث انخفضت النتيجة بمعدل ٠,٣ نقاط لتصبح ٥,٤ بعد أن كانت ٥,٧ لتحتل بذلك المركز ١٨ في هذا العام بعد أن كانت في المركز ١٥ في العام الماضي، وأما في مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية وهو المجال الذي تعمل عليه عمان جيدا ،فقد حافظت على نتيجتها منذ العام الماضي وهي ٨,٠ نقطة مع المحافظة على مرتبتها في المركز الثاني، أما في مجال الوصول للأموال الصحيحة فلم تتغير نتيجتها ٨,٠ لكنها تراجعت مرتبتين لتصبح في المركز

١٢ بعد أن كانت في المركز ١٠ في العام الماضي، ولم تتغير النتيجة ولا المركز في مجال حرية التجارة الدولية فكانت النتيجة ٧,٩ نقطة واحتلت المركز السادس. أما في مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل فلم تتغير نتيجتها ولا مركزها بنتيجة ٨,٤ محتلة المركز الثالث كما كانت عليه في العام الماضي.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء عمان في المستقبل.

قطر

تتشارك قطر المرتبة السادسة مع عمان في تقرير هذا العام بعد تحسن بمعدل ٠,١ نقطة في النتيجة الاجمالية لتصبح ٧,٦ نقطة بعد أن كانت ٧,٥ نقطة. فقد تحسنت قطر في مجال حجم الحكومة بمعدل ٠,١ نقطة لتصبح ٦,٥ نقطة ولكنها حافظت على المركز ١٤ الذي حصلت عليه في العام الماضي، وفي مجال الهيكل القانوني فلم تتغير نتيجتها (٧,٦) نقطة ولا مركزها (الخامس)، كذلك شهدت تحسنا في مجال الوصول للأموال الصحيحة بمعدل ٠,٢ نقطة لتصبح ٨,٦ نقطة لكنها ظلت في المركز العاشر، وفي مجال حرية التجارة الدولية، لم تتغير نتيجتها وقدرها ٧,٦ وبذلك ظلت في المركز الثامن، وحافظت أيضاً على مركزها السادس في مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل على الرغم من تحسن النتيجة بمعدل ٠,٢ نقطة مقارنة بتقرير العام الماضي لتصبح ٧,٨ بعد أن كانت ٧,٦ نقطة.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء قطر في المستقبل.

السعودية

تراجع مركز السعودية بمرتبة واحدة في هذا العام مقارنة بالعام الماضي، حيث حصلت على نتيجة قدرها ٧,٤ نقطة مقارنة ب٧,٥ نقطة في العام الماضي، كذلك تراجعت مرتبتين في مجال حجم الحكومة لتصبح في المركز ١٩ بعد أن كانت في المركز ١٧ والذي يشير إلى أسوء الأداءات في هذا المجال بعد أن خسرت ٠,١ نقطة لتصبح ٥,١ نقطة. وحافظت السعودية على أفضل أداء في مجال النظام القانوني وحقوق الملكية مع المحافظة على نتيجة العام الماضي ٨,٢ نقطة، بينما انخفضت نتيجتها ونزلت مرتبتها بشكل طفيف في مجال الوصول للاموال

الصحيحة، حيث احرزت ٧,٨ نقطة بانخفاض قدره ٠,١ نقطة وتراجعت بمرتبة واحدة لتحتل المركز السابع، وأما نتيجتها في مجال حرية التجارة الدولية فقد ظلت كما هي في العام الماضي وهي ٦,٦ نقطة إلا أنها تقدمت مرتبة واحدة لتصبح في المركز ١٢، ,أما في مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل فلم يحدث أي تغيير مقارنة بتقرير العام الماضي بنتيجة قدرها ٨,٦ نقطة واحتلت المركز الثاني بين الدول العربية في هذا المجال.

▼ التطلعات المستقبلية: من المرجح بأن تتراجع السعودية بشكل طفيف حيث تشير البيانات الاولية إلى أنها تعاني من هبوط كبير في مجال المشاريع التجارية.

اليمن

حافظت اليمن على مركزها التاسع في هذا العام على الرغم من انخفاض نتيجتها مقارنة بالعام الماضي، حيث كانت نتيجتها ٧,٤ نقطة لتصبح ٧,٣ نقطة، أما في مجال حجم الحكومة فقد تطورت بشكل ملحوظ بمعدل ٠,٩ نقاط لتنتقل من ٦,٧ نقطة إلى ٧,٦ نقطة مما جعلها تحتل المركز السادس بعد أن كانت في المركز التاسع، وفي مجال الهيكل القانوني فقد انخفضت نتيجتها من ٦,٥ إلى ٦,٠ نقطة مما جعلها تتراجع إلى المركز ١٤ بعد أن كانت في المركز ١١، إضافة إلى ذلك،فقد خسرت اليمن ٠,٤ نقاط في مجال الوصول إلى الأموال الصحيحة حيث انخفضت نتيجتها من ٨,٥ إلى ٨,١ مما أدى إلى تراجع مركزها بخمسة مراتب لتصبح في المركز ١٣ بعد ان كانت في المركز ٨ في تقرير العام الفائت، أما في مجال حرية التجارة الدولية فقد حافظت على مكانتها في المركز الأول بنتيجة قدرها ٨,٤ نقاط، بينما تراجعت بمعدل ٠,٣ نقاط في مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل لتصبح النتيجة ٦,٤ نقطة بعد أن كانت ٦,٧ نقطة مما جعلها تتراجع إلى المركز ١٢.

▼ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات إلى انخفاض طفيف مع هبوط بسيط في نتيجة قانون المشاريع التجارية.

تونس

جاءت تونس في المركز العاشر هذا العام بعد أن حافظت على نتيجتها الاجمالية بمعدل ٦,٩ نقاط، أما في مجال حجم الحكومة فقد انخفضت بشكل طفيف بمعدل ٠,١ نقطة لتصبح ٧,٣ نقاط مما جعلها تتراجع ٣ مراكز لتصبح في المركز الثامن بعد أن كانت في المركز الخامس في

العام الماضي، ولم تتغير نتيجتها في مجال الهيكل القانوني بمعدل ٧,٦ مقارنة بنتائج العام الماضي وظلت على نفس المركز وهو المركز الخامس، كذلك حافظت تونس على على نتيجتها في مجال الوصول للأموال الصحيحة بنتيجة ٦,٨ نقطة مع المحافظة على المركز ١٧، وقد تطورت مرتبة تونس بشكل كبير في مجال حرية التجارة الدولية حيث تقدمت ثلاث مراتب لتنتقل من المركز ١٩ إلى المركز ١٦ بعد أن زادت نتيجتها بمعدل ٠,٦ نقطة لتصبح ٥,٦ نقطة بعد أن كانت ٥,٠ نقطة في العام الماضي، وفي مجال قوانين المشاريع التجارية، والائتمان والعمل فقد ظلت في المركز التاسع على الرغم من انخفاض نتيجتها من ٧,٤ إلى ٧,١ نقطة في هذا العام.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء تونس في المستقبل.

مصر

انخفضت النتيجة الاجمالية لمصر بمعدل ٠,١ نقطة لتصبح ٦,٨ نقطة مما أدى إلى تراجع مركزها من المركز ١٠ إلى المركز ١١، بينما شهد مجال حجم الحكومة زيادة بمعدل ٠,٢ نقطة مقارنة بالعام الماضي، أما مجال الهيكل القانوني فإنه يعاني من التدني حيث انخفضت النتيجة من ٦,٠ إلى ٥,٤ والذي بدوره أدى إلى تراجع مركزها إلى المركز ١٨ بعد أن كانت في المركز ١٤، وفي مجال الوصول إلى الأموال الصحيحة فقد تحسن الأداء أكثر مما كان عليه في العام الماضي بمعدل ٠,٢ نقطة لكن مركزها ظل ثابتاً في المركز ١٠ ، كذلك ظهر التحسن في مجال حرية التجارة الدولية بمعدل ٠،١ نقطة لتصبح ٦,٦ بعد أن كانت ٦,٥ نقطة مما أدى إلى تقدمها إلى المركز ١٢ بعد أن كانت في المركز ١٤ ، وانخفضت نتيجتها بمعدل ٠,٢ نقطة في مجال مجال قوانين المشاريع التجارية لتتراجع بمعدل مرتبة واحدة وتصبح في المركز ١٣ بعد أن كانت في المركز١٢ في العام الماضي.

■ التطلعات المستقبلية: إن الوضع الراهن في مصر يجعل المستقبل غير واضح على الرغم من أن البيانات تشير إلى انخفاض بسيط ومربك في النظام القانوني وحقوق الملكية.

المغرب

حافظت المغرب على مركزها ١٢ بالرغم من أنها تحسنت بمقدار ٠,٢ نقطة لتصبح نتيجتها ٦,٧ مقارنة بنتيجتها في العام الماضي والتي كانت ٦,٥ نقطة، وفي مجال حجم الحكومة فقد

شهدت تطورًا بمعدل ٠,١ نقطة إلا أنها تراجعت مرتبتين لتصبح في المركز ١٣ ، وحافظت المغرب على نتيجتها في مجال الهيكل القانوني وضمان الملكية بمعدل ٧,٤ نقاط مع الحفاظ على مركزها السابع، أما في مجال الوصول إلى الأموال الصحيحة فقد ارتفعت نتيجتها بمعدل ٠,١ نقطة لتصبح ٧,١ نقطة لكنها ظلت في المركز ١٥ ، وكان هناك تحسن طفيف بمعدل ٠,١ نقطة في مجال حرية التجارة الدولية لتتقدم بمعدل مرتبة واحدة بعد أن كانت في المركز ١٨ في العام الماضي، وأخيراً، كان هناك تطورًا كبيرًا في مجال قوانين الائتمان والعمل والمشاريع التجارية حيث حققت ارتفاعًا بمعدل ٠,٨ نقطة لتنتقل من ٥,٩ إلى ٦,٧ مما جعلها تحتل المركز ١١ بعد أن كانت في المركز ١٤ في العام الماضي.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء المغرب في المستقبل.

السودان

احتلت السودان المرتبة ١٣ في مؤشر هذا العام، وتشير البيانات إلى أن السودان أظهرت تطورًا كبيرًا في مجال حجم الحكومة بمعدل ١.,١ نقطة حيث ارتفعت نتيجتها من ٧,٧ إلى ٨,٨ نقطة وحازت على ثاني أفضل أداء في الوطن العربي بعد لبنان، ولم تتغير النتيجة(٤،٥) ولا المركز ٢٠ في مجال الهيكل القانوني ، أما في مجال الوصول للأموال الصحيحة فقد انخفضت النتيجة بمقدار ٠,١ نقطة لتصبح ٦,٩ والذي أدى نزولها للمركز ١٦ بعد أن كانت في المركز ١٥ في العام الماضي، ولم تتغير النتيجة في مجال حرية التجارة الدولية (٧,٠) نقطة ولكنها تقدمت بمقدار مرتبتين لتصبح في المركز التاسع، كذلك احرزت السودان تطورًا كبيرًا في مجال قوانين المشاريع التجارية والائتمان والعمل بعد أن ارتفعت نتيجتها بمقدار ٠,٩ نقطة مقارنه بمقدار ٠,٥ نقطة في تقرير العام الماضي وبذلك تقدمت بفارق ثلاث مراكز لتصبح في المركز ١٦.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء السودان في المستقبل.

جيبوتي

حافظت جيبوتي على المركز ١٤بالرغم من زيادة نتيجتها الاجمالية بمعدل ٠,١ نقطة مقارنة بنتيجة ٦,٤ في العام الماضي، اما في مجال حجم الحكومة، فقد حافظت جيبوتي على نتيجة

٤,٩ كما كانت عليه في العام الماضي الا أنها تراجعت مركزين لتحتل المركز ٢٠، وحافظت على نتيجته (٥,٢) نقطة وعلى مركزها ١٩ في مجال الهيكل القانوني، وتحسنت النتيجة في مجال الوصول للأموال الصحيحة بمعدل ٠,٢ نقطة لتصبح ٨,٧ بعد أن كانت ٨,٥ في العام الماضي واحتلت بذلك المركز السابع أي بتقدم قدره مرتبه واحدة، وفي مجال حرية لتجارة الدولية فقد حافظت على نتيجتها وقدرها ٦,٧ نقطة لكنها تقدمت مرتبة واحدة لتصبح في المركز ١٠ بعد أن كانت في المركز ١١، وأخيرًا، فقد حافظت على نتيجتها بمعدل ٦,٨ نقطة في مجال قوانين المشاريع التجارية والعمل والائتمان مع المحافظة على المركز العاشر.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء جيبوتي في المستقبل.

جزر القمر

تراجعت جزر القمر ثلاث مراكز لتحتل المركز ١٥ بعد أن كانت في المركز ١٢ بعد خسارة ٠,١ نقطة من نتيجتها الاجمالية لتصبح ٦,٤ نقاط في مؤشر هذا العام، وفي مجال حجم الحكومة لم يحدث أي تغيير في النتيجة (٦,٧) نقطة ولا المركز (١٢)، أما في مجال الهيكل القانوني فقد ظلت النتيجة ثابتة (٦,٤) بينما تقدمت في المرتبة لتحتل المركز ١١ بعد أن كانت في المركز ١٢ ، وقد ارتفعت النتيجة بمعدل ٠,٢ مقارنة بنتيجة العام الماضي لتصبح ٦,٨ نقطة وذلك في مجال الوصول للاموال الصحيحة وحصلت على المركز ١٧ بين دول الوطن العربي، وتراجعت نتيجة حرية التجارة الدولية بصورة كبيرة لتصبح ٦,٤ بعد أن كانت ٧,٣ في العام الماضي وتراجعت خمسة مراكز لتصبح في المركز ١٤. أما في مجال المشاريع التجارية فقد زادت نتيجتها بمعدل ٠,٤ نقطة لتصبح ٥,٨ نقطة.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى أن جزر القمر قد تتراجع نتائجها في النظام القانوني وحقوق الملكية والأموال الصحيحة.

موريتانيا

احتلت موريتانيا المركز ١٦ بعد أن ارتفعت نتيجتها بمعدل ٠,٣ نقطة في النتيجة الاجمالية ٦,٠ نقاط في نتائج العام الفائت، وقد حققت قفزة كبيرة في مجال حجم الحكومة بعد زيادة قدرها ١,٣ نقطة لتصبح ٦,٩ بعد أن كانت ٥,٦ في تقرير العام الماضي، مما ادى إلى تقدمها بستة مراكز لتحتل المركز ١٠، وظلت نتيجة الهيكل القانوني كما كانت عليه في العام الفائت بمعدل ٥,٥

نقطة ولكن مركزها تقدم لتصبح الآن في المركز ١٦ بعد أن كانت في المركز ١٨ في العام الماضي، وهبطت نتيجتها في مجال الوصول للاموال الصحيحة بمعدل ٠,١ نقطة لتكون النتيجة ٦,٤ بعد أن كانت ٦,٥ لتكون في المركز ١٩ مما جعلها من ضمن الدول العربية الأقل حرية اقتصاديا، وفي المقابل، فقد تحسنت نتيجتها في مجال حرية التجارة الدولية بشكل كبير وبمعدل ٠,٨ لتصبح ٧,٠ بعد أن كانت ٦,٢ في العام الفائت وبالتالي تقدمت ستة مراكز لتحتل المركزالتاسع، وعلى الرغم من أنها حافظت على نتيجتها في مجال قوانين المشاريع التجارية والائتمان والعمل بمعدل ٥,٩ نقطة في العام الماضي ، الا أنها تراجعت مركزين لتصبح في المركز ١٦.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء موريتانيا في المستقبل.

العراق

تظهر العراق ولأول مرة في هذا المؤشر بنتيجة قدرها ٦،١ نقطة وبالمرتبة الاجمالية ١٧، وقد أحرزت نتيجة مقدارها ٦،٨ نقطة في مجال حجم الحكومة محتلة بذلك المركز ١١، وظلت نتيجة الهيكل القانوني ثابتة بمقدار ٤,٢ وفي المركز ٢١ ، وهي تعتبر من ضمن الدول العربية الأقل حرية اقتصاديًا، وعلى الرغم من الارتفاع الكبير بمعدل ١,٧ نقطة في مجال الوصول للاموال الصحيحة حيث ارتفعت نتيجتها مكن ٤,٦ إلى ٦,٣ إلا أنها تقدمت مرتبة واحدة فقط لتحتل المركز ٢٠ بعد أن كانت في المركز ٢١ مما يشير إلى أنها لا تزال ضعيفة مقارنة بباقي دول الوطن العربي، وظلت نتيجة حرية التجارة الدولية ثابتة بمعدل ٨,١ نقطة وبالتالي احتلت المركز الرابع بين دول الوطن العربي، وأخيرًا، استطاعت العراق أن تحرز تطورًا في مجال المشاريع التجارية والائتمان والعمل بمعدل ٠,٢ نقطة لكنها لم تكن كافية لرفع مرتبتها من المركز ٢٠.

■ التطلعات المستقبلية: بالنظر إلى الوضع في العراق، فإن المستقبل غير واضح

الجزائر

تشير البيانات في طبعة ٢٠١٣ من الحرية الاقتصادية في العالم العربي أن الجزائر هي الدولة الأقل حرية اقتصاديًا في الوطن العربي حيث تحتل المركز ١٨ كما كانت عليه في العام الفائت

بنتيجة قدرها ٥,٨ نقطة، وبالرغم من أنها حافظت على نتيجتها في مجال حجم الحكومة بمعدل ٤,٦ الا أنها نزلت مرتبتين لتصبح في المركز ٢١، أما في مجال الهيكل القانوني وضمان حقوق الملكية فقد حافظت علي مركزها ١٥ ونتيجتها ٥,٩ والتي حصلت عليها العام الماضي، وشهد مجال الوصول للاموال الصحيحة تحسنًا طفيفًا وقدره ٠,١ نقطة لتصبح النتيجة ٧,٦ نقطة لكن ترتيبها تغير نزولا بمرتبة واحدة لتصبح في المركز ١٤هذا العام، وفي مجال حرية التجارة الدولية لم تتغير نتيجتها (٥,٠) نقطة ولا ترتيبها(١٩) والذي بدوره يشير إلى أن الجزائر هي أحد الدول العربية الأقل حرية اقتصادية في هذا المجال، وقد ارتفعت نتيجتها بمقدار ٠,١ نقطة في مجال المشاريع التجارية والائتمان والعمل لتنقل من ٥,٩ إلى ٦,٠ نقطة.

■ التطلعات المستقبلية: تشير البيانات الاولية إلى تغير بسيط لأداء الجزائر في المستقبل.

الدول غير المصنفة

لم تُشمل الدول التالية ضمن التصنيف الكلي بسبب عدم توفرالبيانات اللازمة لتحليل جميع المجالات، ولم يتم تصنيف سوريا بسبب الأوضاع الراهنة هناك. وسيتم مناقشة المجالات التي توفرت فيها البيانات في الملخصات التالية حيث استطعنا تصنيف هذه الدول في المجالات التي توفرت فيها البيانات.

ليبيا

تشير بيانات مؤشر هذا العام نتيجة قدرها ٤,٤ نقاط لليبيا في مجال حجم الحكومة واحتلت المركز ٢٢ مقارنة بباقي الدول، مما تشير إلى أنها اقل الدول العربية حرية اقتصاديًا في هذا المجال مع اقتصاد تهيمن عليه الشركات التي تمتلكها الدولة، وارتفعت نتيجتها في مجال الهيكل القانوني بمعدل ٠,٥ نقطة لتصبح النتيجة ٦,٣ بعد أن كانت ٥,٨ نقطة لتحتل المرتبة ١٢، وفي مجال الوصول للاموال الصحيحة كان هناك تغيير سلبي ملحوظ بمعدل ١،٣ لتصبح النتيجة ٧،٢ وبذلك تراجع مركزها إلى المركز ٢١ بعد أن كانت في المركز ١٤ في العام الماضي. وأخيرًا فقد انخفضت نتيجة حرية التجارة الدولية من ٧,٢ إلى ٣,٦ نقطة مما أدى إلى نزولها من المركز ١٠ إلى المركز ٢١.

الصومال

سجلت الصومال ولأول مرة نتيجة أفضل من باقي الدول في مجال حجم الحكومة بمعدل ٧,٨ نقطة واحتلت المركز الرابع، وحافظت على نتيجتها في مجال الهيكل القانوني بمعدل ١,٣ وحلت في المركز ٢٢ مما يشير إلى أنها اقل الدول العربية حرية اقتصادية في هذا المجال. وقد حافظت أيضًا على نتيجتها ٥,٠ نقطة ومركزها ١٩ مثلما حصلت عليه في العام السابق في مجال حرية التجارة الدولية.

سوريا

انخفضت نتيجة سوريا في حجم الحكومة بمعدل ٠,٦ نقطة مقارنه مع تقرير العام الفائت، لتصل إلى ٦,٤ نقطة ونزولا من المركز الثامس إلى المركز ١٦، وعلى الرغم من انخفاض نتيجتها في مجال الهيكل القانوني إلى ٥,٥ بعد أن كانت ٥,٧ إلا أنها تقدمت بمرتبة واحدة لتصبح في المركز ١٦ بعد أن كانت في المركز ١٧، وفي المقابل، قفزت نتيجتها في مجال الوصول للاموال الصحيحة بمعدل ٢,٤ نقطة لتنتقل من ٦،٦ إلى ٩,٠ مما ساهم في تقدمها ١٤ مرتبة لتصبح في المركز ١٤، أما في مجال حرية التجارة الدولية فقد خسرت ٠,٣ نقطة لتصبح نتيجتها ٥,٣ ومحتلة المركز ١٨ بعد أن كانت تحتل المركز ١٧في العام الفائت، وأخيرًا، فقد ارتفعت نتيجتها بمقدار ٠,٢ نقطة في مجال المشاريع التجارية والائتمان والعمل من أصل ٥،٧ لتحتل المركز ١٦.

الأراضي الفلسطينية

تشير البيانات إلى أن نتيجة الأراضي الفلسطينية في مجال حجم الحكومة ظلت كما كانت عليه بمقدار ٧,٢ نقاط ولكن مركزها نزل ثلاثة مراكز لتصبح في المركز التاسع، أما في مجال الهيكل القانوني فقد اخفضت النتيجة من ٦,٧ إلى ٦,٥ واحتلت المركز ١٠ مثلما كانت عليه في العام الماضي. وأدّت الأراضي الفلسطينية جيدا في مجال الوصول للأموال الصحيحة مقارنة بباقي الدول العربية حيث ارتفعت نتيجتها بمقدار ٠،١ نقطة من أصل ٩،١ نقطة في العام الماضي واحتلت المركز الثالث، وانخفضت نتيجتها في مجال المشاريع التجارية والائتمان والعمل بشكل ملحوظ بفارق ٠,١ نقاط لتكون النتيجة ٦,٢ نقطة ولكن هذا الانخفاض لم يؤثر كثيرا على ترتيبها بين الدول حيث احتفظت بالمركز ١٣.

مؤشر الحرية الاقتصادية في الوطن العربي

هيكل المؤشر

استخدم المؤشر الذي نُشر في الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٣ (جوارتني ولوسون وهول٢٠١٢) ٤٢ عنصرا في خمسة مجالات ولأن البيانات الأساسية لبعض العناصر المستخدمة في مؤشر العالم لم تكن متاحة بشكل واسع للعالم العربي وتم استبدالها بعناصر مماثلة مع تغطية أوسع لدول الوطن العربي، ويتضمن الحرية الاقتصادية في الوطن العربي: التقرير السنوي ٢٠١٣ خمسة مجالات تضمنها تقرير الحرية الاقتصادية في العالم ولكن بوجود ٣٩ عنصرا وتنشق نتيجة كل مجال من هذه المجالات عن طريق متوسط العناصر داخل ذلك المجال ومعظم البيانات المتوفرة لهذا التقرير ترجع للعام ٢٠١١ ولكنه أيضا تم نشر معلومات من العام ٢٠١٢.

وتم وصف المجالات الخمسة بالتفصيل أدناه:

المجال الأول: حجم الحكومة، النفقات والضرائب والمشاريع

المجال الثاني: القانون الاقتصادي والتجاري وضمان حقوق الملكية

المجال الثالث: الوصول للأموال الصحيحة

المجال الرابع: حرية التجارة الدولية

المجال الخامس: قوانين الإئتمان والعمل والمشاريع التجارية

وتم احتساب التصنيف الكلي عن طريق متوسط النتائج للمجالات الخمسة وتم تطبيع كل عنصر عل مقياس من صفر إلى ١٠: ويوضح ملحق الملاحظات التفسيرية ومصادر البيانات الإجراءات التي استمدت منها النتائج بين صفر وعشرة لكل فئة وكذلك التفاصيل عن المصادرة والمنهجية.

ومن أجل التناسق تم استخدام الحدود الدنيا والقصوى نفسها التي استخدمت في تقرير العام الماضي واستخدمت الحدود الدنيا والقصوى العالمية وليست المحلية بسبب التنوع القليل في بعض العناصر بين الدول العربية ومن أجل وضع الدول العربية في سياق أوسع، وبالتالي فإن النتيجة العالية توضح أن الدولة تؤدي جيدا وليس فقط بالمقارنة مع جيرانها الاقليميين المباشرين ولكن أيضا بالمقارنة مع جميع دول العالم التي تشجع أنشتطها التجارية الحرية الاقتصادية.

ويتضمن المؤشر الذي نشر عن الحرية الاقتصادية في الوطن العربي بيانات ٢٢ دولة مُنظمة لجامعة الدول العربية، وتظهر إحدى عشرة دولة من هذه الدول في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم وتظهر التصنيفات النسبية لهذه الدول متشابهة كثيرا في المؤشرين على الرغم من الاختلاف البسيط في في قائمة العناصر المستخدمة في المؤشر الذي نشر في تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي وتم حساب نتيجة ١٨ دولة من الدول التي تضمنها التقرير ولم يكن في المستطاع حساب نتيجة الدول المتبقية بسبب النقص في البيانات.

وتم تجميع بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية في الوطن العربي من طرف ثالث فقط ومن أجل ضمان الموضوعية لم توفر المؤسسات الراعية أيا من البيانات الأصلية، ووكذلك تم استخدام صيغ الحسابات نفسها التي تم استخدامها في تقارير الأعوام الماضية وبذلك لم يستطع مؤلفوا هذا التقرير التأثير على ترتيب الأمم في هذا التقرير وعلاوة على ذلك فإن أي مراقب خارجي يستطيع تكرار المؤشر بالكامل والحصول على نتائج متطابقة.

المجالات منفردة

فيما يلي وصفا للمتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية وتوضيح الأسباب التي تجعلها مترابطة مع بعضها:

المجال الأول: حجم الحكومة: النفقات والضرائب والمشاريع.

تشير العناصر الأربعة إلى مدى اعتماد الدول على اختيار الفرد والأسواق بدلا من العملية السياسية لتخصيص الموارد والسلع والخدمات، وعندما يزيد الانفاق الحكومي تزيد نسبة الانفاق من قبل الأفراد والأسر والشركات واتخاذ القرارات من قبل الحكومة يحل محل الاختيار الشخصي مما يؤدي إلى انخفاض الحرية الاقتصادية، ويعالج العنصرين الأوليين قضية الاستهلاك الحكومي كنسبة من اجمالي الاستهلاك (١أ) والتحويلات والاعانات كجزء من الناتج المحلي الاجمالي (١ب).

ويشير الاستهلاك الحكومي (١أ) إلى مدى توفير الحكومة نفسها للسلع والخدمات، وإذا ما قام موظفي الحكومة ببناء طريق فإنه يعتبر من ضمن الاستهلاك الحكومي وإذا ما تم التعاقد مع

شركة خاصة لبناء شيء معين لا يكون من ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من أنه يصنف كجزء من الانفاق الحكومي، وتبني التنافسية في التعاقد الكفاءة وتقلل من السياسة في الاقتصاد وذلك إذا ما تم التعاقد دون تحيز، وتضعف التحويلات والاعانات (١ب) الأسواق عن طريق تعزيز القوى السياسية بدلا من القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها العالم والتي سيدفع لها.

أما العنصر الثالث (١ج) فيقيس مدى قدرة الدول على استخدام المؤسسات الخاصة والأسواق الحرة بدلا من المؤسسات الحكومية لإنتاج السلع والخدمات، ويستند العنصر الرابع (١د)على أعلى معدل هامشي للدخل من الضرائب وينكر المعدل العالي للضرائب والتي تطبق على مستويات الدخل المنخفضة نسبيا ثمار عمل الأفراد.

المجال الثاني: القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية

يعتبر أمن الأفراد والعقود والملكية المكتسبة العناصر المركزية للحرية الاقتصادية والمجتمع المدني والنظام القانوني هو أهم وظيفة داخلية في الحكومة، ويعتبر ضمان حقوق الملكية الذي يتم حمايته عن طريق سيادة القانون عامل أساسي في الحرية الاقتصادية، وعلى سبيل المثال لا معنى لحرية التداول إذا لم يملك الأفراد حقوق آمنة لملكياتهم وتتضمن جهود عملهم، وفشل النظام القانوني لدولة ما في توفير ضمان حقوق الملكية وتنفيذ العقود وتسوية النزاعات بين الأطراف سيقلل من تنفيذ نظام التداول في الأسواق.

ويركز المؤشر على القانون التجاري والاقتصادي بسبب أهميته في تقييم الحرية الاقتصادية ويعتبر العنصرين الأوليين في هذا المجال هما التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية ونزاهة النظام القانوني مقاييس إذا ما كان أو لم يكن النظام القانوني مطبق دون تحيز أو بشكل دائم والذي هو أيضا ضروري لفعالية القانون التجاري والاقتصادي، ويقدم العنصر (٢ج) وهو القيود التنظيمية لبيع العقارات معلومات عن سهولة إنشاء حقوق الملكية ويشير العنصر (٢د) وهو التنفيذ القانوني للعقود إذا ما أُدخلت الاتفاقات بحرية بشكل فعال من قبل القانون، ويعتبر (٢ج) و(٢د) مركبات لعناصر فرعية أخرى لقياس عدد من الإجراءات والتأخير في الأحكام والتكاليف. وتساعد الإجراءات الكثيرة والتي تهدر الوقت على خفض قدرة النظام القانوني لحماية الإتفاقات بحرية.

المجال الثالث: الوصول للأموال الصحيحة

المال مهم لعملية التداول، وغياب الوصول للأموال الصحيحة يخفض من المكاسب من التجارة ويؤدي إلى تآكل قيمة الممتلكات التي تم عقدها بواسط الأدوات النقدية، وتعتبر الأموال الصحيحة مهمة في حماية حقوق الملكية وبالتالي الحرية الاقتصادية.وعندما تقوم الحكومات بطبع الأوراق النقدية لتمويل نفقاتها فإنها تصادر الممتلكات وتنتهك الحرية الاقتصادية لمواطنيها مما يؤدي إلى التضخم المالي (تم قياسه في العنصر ٣أ) وتشوه معدلات التضخم العالية (العناصر ٣ب و٣ج) الأسعار النسبية وتغير أساسيات العقود طويلة الأجل وتجعل من المستحيل للأفراد والشركات التخطيط للمستقبل بشكل معقول وتم تصميم العنصر (٣د) لقياس سهولة إذا ما يمكن استخدام العملات الأخرى المحلية والاجنبية عن طريق الحسابات المصرفية وبالتالي فهل يمكن تبادل العملات بحرية والحصول على اختلاف ما؟

المجال الرابع: حرية التجارة الدولية

وفي عالم من التقنية العالية والتكاليف المنخفضة للاتصالات والنقل فإن حرية التبادل عبر الحدود الوطنية هي العنصر الرئيسي للحرية الاقتصادية، وتم تصميم العناصر في هذا المجال لقياس التنوع الواسع للقيود التي تؤثر على التبادل الدولي والتي تشمل الرسوم الجمركية (٢أ وعناصرها الفرعية) وتشوهات سعر الصرف (٤ب) وضوابط سعر الصرف (٤ج). ويحق للافراد في الوطن العربي البيع والشراء بحرية فيكون لديهم المقدرة على شراء المنتجات التي يريدونها من بعضهم ومن الجميع في العالم ويمكن للمنتجين العرب القدرة عل البيع داخل الوطن العربي وفي السوق العالمي.

المجال الخامس: قوانين الائتمان والعمل والمشاريع التجارية

عندما تقيد اللوائح والأنظمة الدخول إلى السوق وتتدخل في حرية المشاركة في التبادل الطوعي، فإنها تقلل من الحرية الاقتصادية، ويتضمن المؤشر القيود التنظيمية التي تحد من حرية التبادل في الائتمان والعمل وأسواق المنتجات ويمكن للخط الأحمر خنق التوسع في الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع وخلق فرص العمل.

ويعكس العنصر الأول (٥أ) ظروف سوق الأئتمان المحلي وينبغي للأفراد أن تكون لديهم القدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم في الأسواق الأئتمانية والتعامل مع المؤسسات التي يريدونها بحرية، وتم تصميم العناصر لقياس إذا ما كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة بتحديد الأئتمان وإذا كان متاحا في الوقت المناسب وبفعالية من حيث التكلفة للأفراد والمشاريع التجارية.

وتنتهك العديد من قوانين سوق العمل (٥ب) الحرية الاقتصادية للموظفين ولأرباب العمل ويمكن للأفراد العمل عند من يريدون ولأرباب العمل الحق في توظيف من يرغبون والتحديات في هذا المجال تشمل الصعوبة في التوظيف وعدم المرونة في ساعات العمل والفصل من العمل والتكاليف والتجنيد الاجباري.

ومثلما تمنع قوانين أسواق الائتمان وأسواق العمل الحرية الاقتصادية فكذلك تمنع قوانين الأنشطة الاقتصادية ذلك (٥ج) ويجب أن يكون لدى الأفراد المقدرة في إنشاء الاعمال التي يرغبون بها عندما يريدون ويغلقونها عندما يريدون، وتم تصميم العناصر الفرعية لقوانين العمل لتحديد مدى قدرة القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية في الحد من إنشاء الأعمال (٥ج أ) وغلقها (٥ج ب).

جداول البيانات

يتضمن المؤشر الذي نُشر في تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي ٢٠١٣ بيانات ٢٢ دولة من دول جامعة الدول العربية، وتظهر ثلاثة عشر دولة من هذه الدول في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم ٢٠١٣ وتتشابه التصنيفات النسبية لهذه الدول في المؤشرين المذكورين على الرغم من الإختلاف البسيط في قائمة العناصر المستخدمة في المؤشر الذي تم نشره في تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي، وتم احتساب نتيجة شاملة لعدد ١٨ دولة مدرجة في تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي والتي تزيد بعدد دولة واحدة عن العام الماضي وذلك لزيادة توفر المعلومات، ولا يمكن احتساب نتيجة شاملة للدول المتبقية بسبب نقص في البيانات ففي حالة سوريا لا يمكن الاعتماد على المعلومات الماضية بسبب الإضطراب القائم، ومع ذلك يتم تقديم بيانات لهذه الدول الغير مصنفة في الجداول التي تتبع الجداول التي تخص الدول المصنفة.

ولمنح كل دولة نتيجة شاملة وتصنيف يجب أن يكون لديها تصنيفات ونتائج للمجالات الخمسة الموضحة في المؤشر، ولم نتمكن هذه السنة من تصنيف ليبيا والأراضي الفلسطينية والصومال وسوريا، ولتصنيف الدولة في المجال رقم (١) يجب أن تمتلك الدولة بيانات لأثنين من العناصر الفرعية على الأقل وكذلك لتصنيفها في المجال رقم (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (أ٥) و (ب٥) و (ج٥) يجب أن تمتلك الدولة بيانات لأثنين من العناصر الفرعية على الأقل.

ونقدم نتائج لجميع المجالات الخمسة التي تم تحليلها وكذلك نتائج كل عنصر من العناصر وذلك على حسب توفر البيانات، وجميع النتائج في المؤشر عبارة عن قيم من أصل ١٠:١٠ وهي أعلى درجة ممكنة و (٠) صفر هي أقل درجة، وتشير النتيجة العالية إلى درجة كبيرة من الحرية الإقتصادية، ويوضح السهم في جدول التصنيفات والترتيب تحت عنوان "الإتجاه" ما إذا كانت البيانات المتوفرة لعام ٢٠١٢ توضح أرجحية تطور دولة ما أو تراجعها أو استقرارها في التصنيفات القادمة.

ويمكن الحصول على وصف كامل لكل عنصر بالإضافة إلى المنهجية المستخدمة في حساب النتائج في ملحق الملاحظات التوضيحية ومصادر البيانات.

البيانات المتوفرة للباحثين

تتضمن الجداول التالية معلومات للاعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و ٢٠١١ وجزء من معلومات ٢٠١٢. ويمكن الحصول على جميع مجموعات البيانات والتي تتضمن النتائج المنشورة في التقرير وكذلك البيانات التي تم على أساسها وضع النتائج منذ عام ٢٠٠٢ من الموقع التالي: <http://www.freetheworld.com>. وإذا واجهتك صعوبة في تحميل البيانات يرجى التواصل معنا من خلال البريد الإلكتروني التالي: <freetheworld@fraserinstitute.org>.

الحرية الاقتصادية في الوطن العربي لعام ٢٠١٠ – تصنيفات وترتيب المنطقة

	المناطق									
	١		٢		٣		٤		٥	
	حجم الحكومة: النفقات، الضرائب والمشاريع		القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية		الوصول للأموال الصحيحة		حرية التجارة الدولية		قانون الائتمان، والعمل والمشاريع التجارية	
	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب	التصنيف	الترتيب
الجزائر	4.6	21	5.9	15	7.7	14	5	19	6.0	15
البحرين	6.5	14	7.2	8	9.3	1	8.3	1	8.8	1
جزر القمر	6.7	12	6.4	11	6.8	17	6.4	14	5.8	19
جيبوتي	4.9	20	5.2	19	8.7	7	6.7	11	6.8	10
جمهورية مصر العربية	7.4	7	5.4	18	8.6	10	6.6	12	6.2	13
العراق	6.8	11	4.2	21	6.3	20	8.1	4	5.1	20
الأردن	7.9	3	7.2	8	9	4	8	5	7.8	6
الكويت	6.4	16	7.8	3	9.2	2	7.8	7	7.9	5
لبنان	9	1	6.1	13	9	4	6.2	15	8.2	4
موريتانيا	6.9	10	5.5	16	6.4	19	7	9	5.9	16
المغرب	6.6	13	7.4	7	7.1	15	5.5	17	6.7	11
عُمان	5.4	18	8	2	8.4	12	7.9	6	8.4	3
قطر	6.5	14	7.6	5	8.6	10	7.6	8	7.8	6
السعودية	5.1	19	8.2	1	8.7	7	6.6	12	8.6	2
السودان	8.8	2	4.5	20	6.9	16	7	9	5.9	16
تونس	7.3	8	7.6	5	6.8	17	5.6	16	7.1	9
الإمارات العربية المتحدة	7.8	4	7.7	4	8.7	7	8.2	3	7.6	8
الجمهورية اليمنية	7.6	6	6	14	8.1	13	8.4	1	6.4	12
الدول التي لم يتم تصنيفها لعدم توفر البيانات										
ليبيا	4.4	22	6.3	12	5.9	21	3.6	21		
الأراضي الفلسطينية	7.2	9	6.5	10	9.1	3			6.2	13
الصومال	7.8	4	1.3	22			5	19		
الجمهورية العربية السورية	6.4	16	5. 5	16	9	4	5.3	18	5.9	16

الجزائر	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	5.1 (15) التصنيف (البيانات)	5.7 (17) التصنيف (البيانات)	5.5 (17) التصنيف (البيانات)	5.4 (18) التصنيف (البيانات)	5.6 (18) التصنيف (البيانات)	5.8 (18) التصنيف (البيانات)	5.8 (18) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**4.7**	**5.0**	**4.1**	**4.5**	**4.6**	**4.6**	**4.6**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.1(26.1)	4.2(25.6)	3.9(26.6)	3.0(29.8)	3.2(29.0)	3.2(29.0)	3.2(29.0)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.0(7.8)	8.6(5.5)	8.5(6)	8.0(7.7)	8.1(7.3)	8.1(7.3)	8.1(7.3)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	2.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية				7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**4.0**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.9**	**5.9**	**5.9**	5.9
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	0.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ب.تكامل النظام القانوني	3.3	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	6.8	6.8	6.8	6.8	7.4	7.6	7.6	7.5
١.عدد الإجراءات		3.5	3.5	3.5	5.0	5.5	5.5	5.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.4
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		7.6	7.6	7.6	7.7	7.7	7.7	7.7
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.1	6.1	6.1
١.عدد الإجراءات		2.5	2.5	2.5	2.7	3.0	3.0	3.0
٢.الوقت (بالأيام)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
٣. الأموال الصحيحة	**6.6**	**6.6**	**6.2**	**6.0**	**6.2**	**7.6**	**7.7**	
أ.نمو الأموال	7.3(13.5)	7.5(12.7)	5.8(20.8)	5.6(21.8)	6.7(16.4)	6.7(16.7)	7.1(14.5)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2(1.9)	9.4(1.5)	9.5(1.2)	9.4(1.4)	9.3(1.8)	9.5(1.3)	9.7(0.8)	9.2(2.0)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.7(1.4)	9.7(1.4)	9.3(3.7)	9.0(4.9)	8.9(5.7)	9.2(3.9)	9.1(4.5)	8.2(8.9)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	5.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**4.7**	**5.3**	**5.8**	**5.0**	**5.3**	**5.0**	**5.0**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.2	7.0	6.9	6.9	6.7	6.8	6.8	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	5.0(7.6)	8.2(2.7)	8.6(2.0)	8.5(2.3)	8.0(3.1)	8.2(2.8)	8.2(2.8)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.2(18.8)	6.8(15.8)	6.3(18.6)	6.3(18.6)	6.3(18.6)	6.3(18.6)	6.3(18.6)	6.3(18.6)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	4.3(14.3)	5.8(10.5)	5.8(10.4)	5.8(10.4)	5.8(10.4)	5.8(10.4)	5.8(10.4)	5.8(10.4)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	8.1	8.1	8.2	7.5	8.4	8.3	8.3	7.3
ج.ضوابط رأس المال	0.8	0.9	2.3	0.8	0.8	0.0	0.0	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**5.6**	**5.7**	**5.8**	**5.8**	**6.0**	**5.9**	**6.0**	
أ.قوانين سوق الائتمان	5.1	5.1	5.3	5.3	5.3	5.3	5.5	
١.ملكية البنوك	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	2.3	2.3	3.2	3.2	3.2	3.2	4.0	4.8
٥.مؤشر الحقوق القانونية		3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		1.7	3.3	3.3	3.3	3.3	5.0	6.7
ب.قوانين سوق العمل	4.3	4.6	4.6	4.6	5.1	4.9	4.9	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	4.4	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0	4.0	4.0	4.0	6.0	6.0	6.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	6.9	6.9	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		9.5	9.5	9.5	9.5	7.8	7.8	
٤. التجنيد الإجباري	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
١.بدء مشروع تجاري	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9
أ.عدد الإجراءات		2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9	2.9
ب.المدة (بالأيام)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.9	9.8	9.9	9.9	9.8	9.9	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٢.إغلاق المشاريع التجارية	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
أ.المدة (سنوات)		7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
ب.التكلفة (% من العقار)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

البحرين	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	8.1 (1) التصنيف (البيانات)	7.9(1) التصنيف (البيانات)	8.0(1) التصنيف (البيانات)	8.0(1) التصنيف (البيانات)	8.0(1) التصنيف (البيانات)	8.1(1) التصنيف (البيانات)	8.0(1) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**6.7**	**6.5**	**6.8**	**6.5**	**6.6**	**6.5**	**6.5**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	3.3(28.8)	2.9(30.0)	3.1(29.6)	2.6(31.1)	2.7(30.7)	2.7(30.7)	2.7(30.7)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.5(2.4)	9.0(4.2)	10.0(0.6)	9.5(2.2)	9.5(2.2)	9.4(2.6)	9.3(3.1)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.0**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	7.5
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.4	9.4	9.4
١.عدد الإجراءات			9.5		9.5	9.5	9.5	9.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.7		9.7	9.7	9.7	9.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.7		9.7	9.1	9.1	9.1
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
١.عدد الإجراءات			2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3
٢.الوقت (بالأيام)			6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
٣. الأموال الصحيحة	9.5	9.0	9.1	9.1	9.1	9.3	9.3	
أ.نمو الأموال	8.3(8.7)	7.2(14.0)	7.2(13.9)	7.5(12.3)	7.1(14.3)	7.7(11.5)	8.0(9.9)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.8(0.4)	9.3(1.7)	9.7(0.6)	9.7(0.6)	9.8(0.6)	9.7(0.7)	9.4(1.6)	9.4(1.5)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.9(-0.5)	9.5(2.6)	9.3(3.3)	9.3(3.5)	9.4(2.8)	9.6(2)	9.9(-0.4)	9.8(1.2)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**8.5**	**8.2**	**8.3**	**8.4**	**8.4**	**8.4**	**8.4**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.5	8.4	8.6	8.2	8.3	8.3	8.3	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	9.3(1.0)	8.8(1.8)	9.5(0.7)	9.5(0.7)	9.5(0.7)	9.5(.7)	9.5(.7)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.0(5.1)	9.0(5.1)	9.0(5.0)	9.0(5.2)	9.0(5.1)	9.0(5.1)	9.0(5.1)	9.0(5.1)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.3(6.7)	7.3(6.7)	7.3(6.8)	6.1(9.8)	6.3(9.4)	6.3(9.4)	6.5(8.8)	6.7(8.3)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	6.9	6.2	6.2	6.9	6.9	6.9	6.9	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**8.5**	**8.5**	**8.5**	**8.5**	**8.8**	**8.9**	**8.8**	
أ.قوانين سوق الائتمان	8.1	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	7.9	
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	7.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	7.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	4.5	4.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية			4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			6.7	6.7	6.7	6.7	5.0	5.0
ب.قوانين سوق العمل	8.9	8.9	8.9	8.9	9.6	10.0	10.0	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	8.0	8.0	8.0	8.0	10.0	10.0	10.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.4	7.4	7.4	7.4	8.4	10.0	10.0	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		5.0	5.0	5.0	7.0	10.0	10.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		9.9	9.9	9.9	9.9	10.0	10.0	
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	8.4	8.4	8.4	8.4	8.5	8.4	8.5	8.5
١.بدء مشروع تجاري	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.0	9.0	9.1
أ.عدد الإجراءات			7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1
ب.المدة (بالأيام)			9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.5	9.6	9.6	9.5	9.5	9.6
٢.إغلاق المشاريع التجارية	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.9	7.9
أ.المدة (سنوات)			7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
ب.التكلفة (% من العقار)			8.8	8.8	8.9	8.8	8.8	8.8
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			6.8	6.8	6.8	6.9	7.1	7.1

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

جزر القمر	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	5.9(15) التصنيف (البيانات)	5.6(16) التصنيف (البيانات)	6.1(15) التصنيف (البيانات)	6.4(13) التصنيف (البيانات)	6.5(12) التصنيف (البيانات)	6.4(15) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ▼
١.حجم الحكومة		5.1	4.1	5.3	6.7	6.7	6.7	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.8(16.7)	8.2(12.0)	8.1(12.3)	8.0(12.7)	8.1(12.6)	8.1(12.6)	8.1(12.6)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي								
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية		2.0	0.0	0.0	4.0	4.0	4.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية				8.0(30)	8.0(30)	8.0(30)	8.0(30)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**6.4**	**6.4**	**6.0**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية					7.5	6.7	6.7	5.8
ب.تكامل النظام القانوني					5.0	5.0	5.0	4.2
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	8.3	8.3	8.3
١.عدد الإجراءات			8.0	8.0	8.0	8.5	8.5	8.5
٢.الوقت (بالأيام)			9.8	9.8	9.8	9.7	9.7	9.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			3.2	3.2	3.2	6.6	6.6	6.6
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6
١.عدد الإجراءات			3.4	3.4	3.4	3.4	3.4	3.4
٢.الوقت (بالأيام)			7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2
٣. الأموال الصحيحة	5.2	6.8	7.0	7.0	6.8	6.6	6.8	
أ.نمو الأموال	6.2(18.8)	8.2(9.2)	9.2(4.2)	8.8(6.2)	8.4(7.9)	7.4(12.9)	8.1(9.7)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم		9.6(1.0)	9.7(0.7)	9.5(1.2)	9.5(1.1)	9.6(1.1)	9.4(1.6)	9.2(2.1)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.3(3.5)	9.4(3.0)	9.1(4.5)	9.7(1.7)	9.1(4.4)	9.3(3.4)	9.8(0.9)	8.8(6.0)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0	
٤.حرية التجارة الدولية	**6.5**	**6.5**	**5.9**	**6.7**	**6.7**	**7.3**	**6.4**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية			6.0	7.7	7.7	7.7	7.7	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة			4.2(28.9)	7.7(11.3	7.7(11.3)	7.7(11.3)	7.7(11.3)	7.7(11.3)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة			7.8(5.5)	7.6(6)	7.6(6)	7.6(6)	7.6(6)	7.6(6)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	3.1	3.1	1.8	2.5	2.5	4.2	1.7	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**4.9**	**4.9**	**4.9**	**5.1**	**5.7**	**5.4**	**5.8**	
أ.قوانين سوق الائتمان	5.3	5.3	5.3	5.8	6.2	6.2	6.7	
١.ملكية البنوك					8.0	8.0	8.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية								
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0	9.0	9.0	10.0	9.0	9.0	9.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	3.0	3.0
٥.مؤشر الحقوق القانونية		3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	6.0	6.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب.قوانين سوق العمل	5.6	5.6	5.6	5.6	7.2	6.2	6.7	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	4.4	6.7	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0	4.0	4.0	4.0	6.0	6.0	6.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	4.3	4.3	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		7.2	7.2	7.2	7.2	2.5	2.5	
٤. التجنيد الإجباري					10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	3.8	3.8	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	4.1
١.بدء مشروع تجاري	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.8	7.8	8.2
أ.عدد الإجراءات			4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	5.9
ب.المدة (بالأيام)			9.0	9.0	8.9	8.9	8.9	9.1
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			7.7	7.7	7.8	7.9	7.9	8.2
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ.المدة (سنوات)								
ب.التكلفة (% من العقار)								
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

جيبوتي	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	6.1(14) التصنيف (البيانات)	6.3(13) التصنيف (البيانات)	6.5(12) التصنيف (البيانات)	6.5(12) التصنيف (البيانات)	6.4(14) التصنيف (البيانات)	6.5(14) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة		**2.5**	**3.4**	**4.9**	**4.9**	**4.9**	**4.9**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	3.0(29.7)	3.0(29.7)	2.8(30.4)	2.8(30.4)	2.8(30.4)	2.8(30.4)	2.8(30.4)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي								
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية		2.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية				8.0(30)	8.0(30)	8.0(30)	8.0(30)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**5.6**	**5.2**	**5.2**	**5.2**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية					5.8	5.0	5.0	5.0
ب.تكامل النظام القانوني					4.2	3.3	3.3	3.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	7.5
١.عدد الإجراءات			7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٢.الوقت (بالأيام)			9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.8
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8
١.عدد الإجراءات			4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1
٢.الوقت (بالأيام)			1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
٣. الأموال الصحيحة	9.7	9.2	9.1	8.5	8.8	8.5	8.7	
أ.نمو الأموال	9.3(3.3)	7.9(10.4)	7.8(11.2)	7.8(10.9)	7.3(13.4)	6.4	7.4(12.9)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.5(1.2)	9.5(1.2)	9.6(1.1)	8.5(3.8)	8.4(4.0)	8.4(4.0)	8.4(3.9)	8.4(4.0)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.9(0.6)	9.4(3.1)	9.0(5.0)	7.6(12.0)	9.7(1.7)	9.2(4.0)	9.1(4.4)	9.3(3.7)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**6.4**	**6.4**	**6.9**	**7.0**	**6.7**	**6.7**	**6.7**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	3.8	3.8	5.4	5.5	6.2	6.2	6.2	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة	3.8(30.9)	3.8(30.9)	4.4(27.8)	4.4(27.8)	5.9(20.6)	5.9(20.6)	5.9(20.6)	5.8(21.0)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة			6.4(8.9)	6.6(8.6)	6.6(8.6)	6.6(8.6	6.6(8.6)	6.6
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	5.4	5.4	5.4	5.4	3.8	3.8	3.8	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**6.4**	**6.4**	**6.0**	**6.0**	**6.6**	**6.8**	**6.8**	
أ.قوانين سوق الائتمان	5.2	5.2	5.2	5.2	6.8	6.8	6.8	
١.ملكية البنوك					10.0	10.0	10.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية								
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
٤.الحصول على الائتمان	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3
٥.مؤشر الحقوق القانونية		1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
ب.قوانين سوق العمل	8.0	8.0	6.8	6.8	6.8	7.5	7.5	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	8.3	8.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	8.0	8.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	8.5	8.5	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		8.4	8.4	8.4	8.4	10.0	10.0	
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.2	6.2	6.3
١.بدء مشروع تجاري	7.3	7.3	7.4	7.4	7.4	7.5	7.5	7.6
أ.عدد الإجراءات			4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7
ب.المدة (بالأيام)			8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			7.5	7.6	7.7	8.0	8.0	8.2
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.0	9.0	9.0	9.2	9.2	9.2
٢.إغلاق المشاريع التجارية	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9
أ.المدة (سنوات)		5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2
ب.التكلفة (% من العقار)		7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.8	1.8

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

جمهورية مصر العربية	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	6.4(10) التصنيف (البيانات)	6.8(10) التصنيف (البيانات)	7.0(9) التصنيف (البيانات)	6.9(10) التصنيف (البيانات)	6.8(10) التصنيف (البيانات)	6.9(10) التصنيف (البيانات)	6.8(11) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**5.7**	**5.8**	**7.1**	**7.0**	**6.5**	**7.2**	**7.4**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	7.5(14.5)	7.3(15.1)	7.8(13.5)	7.9(13.1)	7.9(13.0)	7.9(13.0)	7.9(13.0)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.4(6.5)	8.1(7.6)	6.7(12.6)	6.0(15.2)	6.2(14.4)	6.9(12.0)	7.8(8.7)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0	0.0	4.0	4.0	2.0	4.0	4.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0(32)	8.0(26)	10.0(20)	10.0(20)	10.0(20)	10.0(20)	10.0(25)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.2**	**6.2**	**6.1**	**6.2**	**6.2**	**6.0**	**5.4**	**5.2**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	4.2	2.5	1.7
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	5.8	5.8	5.8	5.8	5.0	5.0
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.6	7.6	8.2	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
١.عدد الإجراءات		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٢.الوقت (بالأيام)		8.0	8.0	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		7.8	9.7	9.7	9.7	9.8	9.8	9.8
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.3	5.3	5.3	5.3	5.4	5.4	5.4	5.3
١.عدد الإجراءات		3.6	3.6	3.6	3.9	3.9	3.9	3.6
٢.الوقت (بالأيام)		3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
٣. الأموال الصحيحة	9.5	8.9	8.5	8.0	8.3	8.4	8.6	
أ.نمو الأموال	9.0(5.1)	8.0(9.9)	7.2(14.1)	7.7(11.6)	7.5(12.3)	7.7(11.7)	7.8(11.2)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.8(0.6)	8.6(3.6)	8.8(2.9)	8.0(5.1)	8.0(5.1)	8.4(4.1)	8.6(3.6)	8.5(3.8)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.5(2.7)	9.0(4.9)	8.1(9.3)	6.3(18.3)	7.6(11.8)	7.7(11.3)	8.0(10.1)	8.3(8.4)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**5.1**	**7.0**	**7.2**	**7.0**	**6.5**	**6.5**	**6.6**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	4.4	4.9	5.1	4.9	4.9	5.0	5.1	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	6.9(4.7)	8.5(2.3)	8.6(2.1)	8.2(2.7)	8.0(2.9)	8.3(2.57)	8.7(1.9)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.2(18.9)	6.2(18.9)	6.7(16.7)	6.6(17.0)	6.6(17.0)	6.6(17.0)	6.6(17.0)	6.6(16.8)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	0.0(39.5)	0.0(141.1)	0.0(143.5)	0.0(146.7)	0.0(149.5)	0.0(149.5)	0.0(147.1)	0.0(143.3)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	5.5	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	5.4	6.2	6.7	6.2	4.6	4.6	4.6	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**5.5**	**5.8**	**6.2**	**6.5**	**6.6**	**6.4**	**6.2**	
أ.قوانين سوق الائتمان	4.5	5.3	5.7	6.4	6.9	6.9	6.1	
١.ملكية البنوك	2.0	2.0	2.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	3.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	3.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	9.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.2	3.2	4.8	5.7	6.5	6.5	6.5	6.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية		3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		3.3	6.7	8.3	10.0	10.0	10.0	10.0
ب.قوانين سوق العمل	5.8	5.8	5.8	5.8	5.8	5.2	5.2	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	5.3	5.2	5.2	5.2	5.2	2.8	2.8	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		4.0	4.0	4.0	4.0	5.0	5.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		6.3	6.3	6.3	6.3	0.6	0.6	
٤. التجنيد الإجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.2	6.4	7.0	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
١.بدء مشروع تجاري	7.3	7.9	9.1	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
أ.عدد الإجراءات		5.3	7.1	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6
ب.المدة (بالأيام)		9.0	9.7	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		8.7	9.7	9.8	9.8	9.9	9.9	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		8.6	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.1	5.0
أ.المدة (سنوات)		6.0	6.0	6.0	6.1	6.0	6.0	6.0
ب.التكلفة (% من العقار)		7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		1.7	1.8	1.8	1.8	1.9	1.9	1.9

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

العراق	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	6.1(17) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة							**6.8**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام							3.6(27.9)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي								
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية								
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0(15)	10.0(15)	10.0(15)	10.0(15)	10.0(15)	10.0(15)	10.0(20)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية				**4.2**	**4.2**	**4.2**	**4.2**	**4.2**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب.تكامل النظام القانوني	3.3	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.6	8.6	8.6	8.6	8.3	8.5	8.4	8.3
١.عدد الإجراءات		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
٢.الوقت (بالأيام)		9.9	9.9	9.9	9.5	9.5	9.5	9.5
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		7.8	8.0	7.9	7.5	7.9	7.8	7.6
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.8	5.8	5.8	5.8	5.9	5.8	5.8	5.8
١.عدد الإجراءات		1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6
٢.الوقت (بالأيام)		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.8	8.8	8.8	9.0	9.0	9.0	9.0
٣. الأموال الصحيحة				4.3	4.6	4.6	6.3	
أ.نمو الأموال					4.9(25.5)	3.6(32.0)	4.5(27.5)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	4.9(12.7)	4.9(12.7)	0.6(23.4)	0.4(24.1)	0.0(25.1)	0.4(23.9)	6.6(8.4)	8.6(3.6)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	6.1(19.3)	2.6(37)	8.0(-10.1)	7.5(12.7)	8.6(6.9)	9.4(2.9)	8.9(5.6)	8.8(6.1)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٤.حرية التجارة الدولية					**8.1**	**8.1**	**8.1**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية								
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة								
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة								
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.3
ج.ضوابط رأس المال	0.9	0.0	7.7	6.9	6.2	6.2	6.2	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**4.3**	**5.2**	**5.0**	**5.4**	**5.3**	**4.9**	**5.1**	
أ.قوانين سوق الائتمان	4.3	4.3	3.8	5.3	3.8	3.5	3.8	
١.ملكية البنوك					0.0	0.0	0.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية								
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	7.0	7.0	6.0	9.0	10.0	9.0	10.0	
٤.الحصول على الائتمان	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب.قوانين سوق العمل	4.9	7.4	7.4	7.4	8.4	7.7	7.9	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	5.6	6.7	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0	4.0	4.0	4.0	8.0	6.0	6.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤. التجنيد الإجباري	0.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	3.8	3.8	3.7	3.6	3.8	3.7	3.7	3.8
١.بدء مشروع تجاري	7.6	7.6	7.4	7.3	7.5	7.4	7.4	7.7
أ.عدد الإجراءات		4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	5.3
ب.المدة (بالأيام)		6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.4
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.5	8.9	8.2	9.1	8.7	8.6	9.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ.المدة (سنوات)								
ب.التكلفة (% من العقار)								
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

الأردن	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.6(7) التصنيف (البيانات)	7.7(5) التصنيف (البيانات)	7.7(4) التصنيف (البيانات)	7.6(3) التصنيف (البيانات)	7.7(4) التصنيف (البيانات)	8.0(2) التصنيف (البيانات)	8.0(1) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**5.9**	**6.7**	**7.0**	**7.0**	**6.4**	**8.0**	**7.9**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	5.0(22.9)	6.4(18.2)	6.1(19.2)	5.5(21.3)	5.1(22.6)	5.6(21.1)	6.1(19.3)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.5(2.3)	6.422(13.6)	7.711(8.9)	7.4(10)	7.651(9.1)	8.4(6.6)	7.4(10)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	2.0	7.0	7.0	8.0	6.0	8.0	8.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	10.0(14)	10.0(14)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.4**	**7.4**	**7.2**	**7.2**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	7.5	7.5
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	7.7	7.7	7.7	7.7	8.1	8.1	8.1	8.1
١.عدد الإجراءات		6.5	6.5	6.5	7.0	7.0	7.0	7.0
٢.الوقت (بالأيام)		9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		6.7	6.7	6.7	7.6	7.6	7.6	7.6
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.3	6.3	6.3	6.3	6.4	6.4	6.4	6.4
١.عدد الإجراءات		4.3	4.3	4.3	4.5	4.5	4.5	4.5
٢.الوقت (بالأيام)		5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8
٣. الأموال الصحيحة	9.7	9.2	9.0	8.4	9.0	9.0	9.0	
أ.نمو الأموال	9.4(2.8)	7.9(10.4)	7.9(10.6)	8.4(8.2)	8.5(7.5)	9.2(3.8)	9.2(3.8)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6(1.0)	9.6(0.9)	9.3(1.8)	8.1(4.8)	7.7(5.7)	7.8(5.6)	7.7(5.7)	7.7(5.7)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.6(1.8)	9.3(3.5)	8.9(5.4)	7.0(14.9)	9.9(-0.7)	9.0(5.0)	9.1(4.4)	9.0(4.8)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**7.9**	**8.1**	**7.9**	**8.0**	**7.9**	**8.0**	**8.0**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	6.1	6.5	6.8	7.0	6.9	7.0	7.0	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	7.8(3.3)	8.2(2.7)	8.6(2.1)	9.1(1.4)	9.0(1.5)	9.1(1.3)	9.2(1.2)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.8(16.2)	7.5(12.4)	7.8(11.2)	7.8(10.8)	8.0(10.2)	8.0(10.0)	8.0(10.0)	8.0(10.0)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	3.8(15.6)	3.9(15.3)	4.0(14.9)	4.2(14.6)	3.6(15.9)	3.7(15.7)	3.7(15.7)	3.8(15.5)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	7.7	7.7	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.2**	**7.3**	**7.4**	**7.4**	**7.7**	**7.7**	**7.8**	
أ.قوانين سوق الائتمان	6.9	6.7	6.7	6.4	6.7	6.7	6.9	
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	4.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	4.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	9.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	2.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	2.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.قوانين سوق العمل	8.5	8.5	8.5	8.5	9.0	9.1	9.1	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	8.0	8.0	8.0	8.0	10.0	10.0	10.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	6.9	6.9	6.9	6.9	6.9	7.5	7.5	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		4.0	4.0	4.0	4.0	5.0	5.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		9.9	9.9	9.9	9.9	10.0	10.0	
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.1	6.8	7.0	7.2	7.4	7.4	7.5	7.5
١.بدء مشروع تجاري	6.4	7.7	8.1	8.5	8.8	8.8	9.1	9.1
أ.عدد الإجراءات		4.7	5.3	5.3	6.5	6.5	7.1	7.1
ب.المدة (بالأيام)		9.2	9.4	9.4	9.5	9.5	9.5	9.5
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.0	9.2	9.3	9.4	9.5	9.8	9.8
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		8.0	8.4	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.9	6.0	6.0	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9
أ.المدة (سنوات)		5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9
ب.التكلفة (% من العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.0	3.0	2.9	2.9	2.9	2.9	3.0

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

الكويت	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.9(3) التصنيف (البيانات)	7.8(3) التصنيف (البيانات)	7.9(2) التصنيف (البيانات)	7.5(4) التصنيف (البيانات)	7.8(3) التصنيف (البيانات)	7.8(4) التصنيف (البيانات)	7.8(4) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ▼
١.حجم الحكومة	**6.5**	**6.7**	**6.8**	**5.5**	**6.4**	**6.5**	**6.4**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	1.8(33.8)	2.1(32.8)	2.5(31.5)	2.3(32.3)	1.3(35.6)	1.4(35.4)	1.1(36.2)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	7.1(11.1)	7.8(8.5)	7.8(8.4)	2.6(27.5)	7.5(9.8)	7.5(9.8)	7.5(9.8)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**	**7.8**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.5	8.5	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6
١.عدد الإجراءات		6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.2	9.4	9.4	9.4	9.4	9.5	9.5
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.8	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0	6.0	6.0	6.0	5.9	5.9	5.9	5.9
١.عدد الإجراءات		1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8
٢.الوقت (بالأيام)		6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.6	9.6	9.6	9.4	9.4	9.4	9.4
٣. الأموال الصحيحة	9.5	8.9	9.0	8.7	9.3	9.3	9.2	
أ.نمو الأموال	8.8(6.2)	6.8(16.0)	7.8(11.0)	8.5(7.5)	9.1(4.4)	9.1(4.7)	8.7(6.5)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.5(1.2)	9.5(1.4)	9.2(1.9)	8.6(3.5)	8.8(3.0)	8.8(3.0)	8.9(2.8)	8.8(3.1)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.8(0.9)	9.2(4.1)	8.9(5.5)	7.9(10.6)	9.2(4.0)	9.2(4.0)	9.1(4.7)	9.4(2.9)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**7.8**	**7.8**	**8.0**	**7.7**	**7.7**	**7.8**	**7.8**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.9	8.8	9.3	8.9	8.8	8.8	8.9	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	9.4(0.9)	9.5(0.8)	9.6(0.6)	9.6(0.6)	9.5(0.7)	9.5(0.7)	9.6(0.5)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.3(3.5)	9.1(4.7)	9.1(4.6)	9.1(4.7)	9.1(4.7)	9.1(4.7)	9.1(4.7)	9.1(4.7)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.9(5.1)	7.9(5.1)	9.2(1.9)	7.9(5.2)	7.9(5.2)	7.9(5.2)	7.9(5.2)	7.9(5.2)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10
ج.ضوابط رأس المال	4.6	4.6	4.6	4.2	4.2	4.6	4.6	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**8.1**	**7.6**	**7.7**	**7.7**	**8.0**	**7.6**	**7.9**	
أ.قوانين سوق الائتمان	8.1	6.9	7.1	7.1	7.1	7.1	7.8	
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	6.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	4.5	4.5	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
٥.مؤشر الحقوق القانونية		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		5.0	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.قوانين سوق العمل	8.7	8.7	8.7	8.7	9.7	8.3	8.3	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	10.0	6.0	6.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	7.2	7.2	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		7.8	7.8	7.8	7.8	4.4	4.4	
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	7.3	7.3	7.2	7.3	7.3	7.3	7.5	7.1
١.بدء مشروع تجاري	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	8.1	8.1
أ.عدد الإجراءات		3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	4.1	4.1
ب.المدة (بالأيام)		8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.5	8.5
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		9.7	9.8	9.8	9.9	9.8	9.9	9.9
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.7	6.7	6.6	6.6	6.6	6.7	6.9	6.1
أ.المدة (سنوات)		6.0	6.0	6.0	6.1	6.0	6.0	6.0
ب.التكلفة (% من العقار)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	8.8
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		4.1	3.6	3.7	3.7	4.1	4.7	3.4

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

لبنان	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.7(6) التصنيف (البيانات)	7.6(6) التصنيف (البيانات)	7.7(4) التصنيف (البيانات)	7.5(4) التصنيف (البيانات)	7.6(5) التصنيف (البيانات)	7.7(5) التصنيف (البيانات)	7.7(5) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**8.5**	**8.8**	**8.7**	**8.6**	**8.6**	**9.0**	**9.0**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.7(17.1)	7.3(15.2)	7.4(15.0)	7.4(15.0)	7.3(15.2)	7.3(15.2)	7.4(14.7)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.7(5.5)	7.8(8.7)	7.6(9.3)	7.1(11.0)	7.2(10.6)	8.7(5.2)	8.4(6.5)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0(20)	10.0(20)	10.0(20)	10.0(20)	10.0(20)	10.0(20)	10.0(20)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**	**6.1**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
١.عدد الإجراءات		6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4
١.عدد الإجراءات		4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8
٢.الوقت (بالأيام)		5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
٣. الأموال الصحيحة	9.6	9.6	9.4	8.8	9.2	9.0	9.0	
أ.نمو الأموال	9.5(2.3)	9.6(1.8)	9.2(3.8)	9.0(5.0)	8.9(5.4)	8.2(9.1)	8.4(8.1)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.1(2.3)	9.1(2.3)	9.0(2.5)	8.3(4.4)	8.2(4.4)	8.6(3.5)	8.6(3.5)	8.6(3.5)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.6(1.8)	9.9(-0.7)	9.2(4.1)	7.8(10.8)	9.8(1.2)	9.2(4.0)	9.0(5.0)	8.7(6.6)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**7.3**	**5.9**	**6.0**	**6.1**	**6.0**	**6.2**	**6.2**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	7.9	6.3	6.6	6.6	6.6	7.0	7.1	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	7.3(4.0)	8.5(2.3)	8.6(2.1)	8.7(1.9)	8.6(2.1)	8.7(2.0)	8.8(1.7)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.6(7.2)	8.6(7.1)	8.6(6.9)	8.6(6.9)	8.6(6.9)	8.7(6.3)	8.7(6.3)	8.7(6.3)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة		1.8(20.5)	2.5(18.7)	2.5(18.7)	2.5(18.7)	3.7(15.7)	3.7(15.7)	3.9(15.3)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	3.8	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.2**	**7.3**	**8.0**	**8.1**	**8.1**	**8.1**	**8.2**	
أ.قوانين سوق الائتمان	8.2	8.5	8.7	8.7	8.7	8.7	8.8	
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	4.8	4.8	5.7	5.7	5.7	5.7	6.2	5.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية		3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	4.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		6.7	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.قوانين سوق العمل	6.7	6.7	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.5	8.5	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		9.5	9.5	9.5	9.5	10.0	10.0	
٤. التجنيد الإجباري	3.0	3.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.7	6.8	6.9	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
١.بدء مشروع تجاري	8.4	8.5	8.6	9.2	9.2	9.2	9.3	9.3
أ.عدد الإجراءات		7.6	7.6	8.2	8.2	8.2	8.2	8.2
ب.المدة (بالأيام)		7.8	7.8	9.6	9.7	9.7	9.7	9.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		8.7	8.9	9.0	9.1	9.1	9.2	9.2
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.1	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2
أ.المدة (سنوات)		6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3
ب.التكلفة (% من العقار)		7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		2.0	2.1	2.1	2.1	2.1	2.2	2.3

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

موريتانيا	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	6.4(10) التصنيف (البيانات)	6.5(11) التصنيف (البيانات)	6.3(13) التصنيف (البيانات)	6.4(13) التصنيف (البيانات)	5.8(17) التصنيف (البيانات)	6.0(17) التصنيف (البيانات)	6.3(16) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**6.4**	**7.0**	**6.1**	**6.3**	**4.9**	**5.6**	**6.9**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.1(26.1)	5.9(20.0)	6.4(18.1)	6.8(16.8)	3.6(27.8)	4.9(23.4)	4.7(24.1)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي								
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	10.00	10.00	7.00	7.00	6.00	7.00	8.00	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	5.0(40)	5.0(40)	5.0(40)	5.0(40)	5.0(40)	5.0(40)	8.00(30)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.6**	**7.6**	**7.7**	**7.7**			**5.5**	**5.7**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية					3.3	3.3	3.3	3.3
ب.تكامل النظام القانوني					3.3	3.3	3.3	4.2
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.6	8.6	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8
١.عدد الإجراءات		8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		7.8	8.3	8.3	8.3	8.3	8.5	8.5
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.5	6.5	6.6	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
١.عدد الإجراءات		2.5	2.7	2.7	2.7	2.7	2.7	2.7
٢.الوقت (بالأيام)		7.8	7.8	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
٣. الأموال الصحيحة	7.5	6.9	6.3	6.4	6.5	6.5	6.4	
أ.نمو الأموال	6.6(17.0)	6.3(18.4)	7.8(11.0)	8.0(9.8)	7.7(11.4)	7.9(10.5)	7.5(12.6)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2(1.9)	5(3.7). 8	8.8(2.9)	9.0(2.5)	8.6(3.5)	9.2(2.1)	9.2(2.1)	9.2(1.9)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.2(3.9)	7.6(12.1)	8.5(7.3)	8.5(7.3)	9.6(2.2)	8.7(6.3)	8.9(5.7)	9.0(4.9)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	5.0	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**6.1**	**6.1**	**6.3**	**6.1**	**6.1**	**6.2**	**7.0**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	7.5	7.5	7.4	7.4	7.4	7.6	7.6	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة	7.9(10.7)	7.9(10.7)	7.6(11.9)	7.6(11.9)	7.6(11.9)	8.1(9.6)	8.1(9.6)	8.1(9.6)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.1(7.2)	7.1(7.2)	7.2(7.0)	7.2(7.0)	7.2(7.0)	7.2(7.0)	7.2(7.0)	7.2(7.0)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	0.8	0.8	1.5	1.0	1.0	1.0	3.3	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**4.7**	**5.1**	**5.3**	**5.4**	**5.9**	**5.9**	**5.9**	
أ.قوانين سوق الائتمان	5.7	5.7	5.7	5.7	6.4	6.4	6.4	
١.ملكية البنوك					8.0	8.0	8.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية								
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
٤.الحصول على الائتمان	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3
٥.مؤشر الحقوق القانونية		3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
ب.قوانين سوق العمل	2.9	4.2	4.5	4.5	5.0	5.1	5.1	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	1.1	3.3	4.4	4.4	4.4	5.6	5.6	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0	6.0	6.0	6.0	8.0	8.0	8.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	6.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.0	7.0	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		9.1	9.1	9.1	9.1	7.9	7.9	
٤. التجنيد الإجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	5.4	5.4	5.7	6.2	6.2	6.3	6.2	6.2
١.بدء مشروع تجاري	6.8	6.8	7.5	8.5	8.4	8.5	8.5	8.5
أ.عدد الإجراءات		4.7	4.7	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9
ب.المدة (بالأيام)		6.0	6.9	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		8.3	9.3	9.6	9.6	9.6	9.4	9.4
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		8.3	9.0	9.2	9.1	9.2	9.3	9.4
٢.إغلاق المشاريع التجارية	4.0	4.0	4.0	3.9	3.9	4.0	4.0	4.0
أ.المدة (سنوات)		2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1
ب.التكلفة (% من العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		0.8	0.8	0.7	0.7	1.1	1.1	1.1

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

المغرب	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	6.3(13) التصنيف (البيانات)	6.4(12) التصنيف (البيانات)	6.4(12) التصنيف (البيانات)	6.3(14) التصنيف (البيانات)	6.4(13) التصنيف (البيانات)	6.5(12) التصنيف (البيانات)	6.7(12) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**6.4**	**6.7**	**6.8**	**6.7**	**6.3**	**6.5**	**6.6**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.7(24.0)	4.4(25.2)	4.8(23.8)	5.1(22.8)	4.7(24.2)	4.9(23.4)	6.0(19.7)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.7(5.3)	8.4(6.5)	8.4(6.4)	7.7(8.9)	8.6(5.5)	8.1(7.4)	7.3(10.5)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	8.0	10.0	10.0	10.0	8.0	8.0	8.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	4.0(44)	4.0(44)	4.0(44)	4.0(44)	4.0(44)	5.0(38)	5(38)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.9**	**7.5**	**7.4**	**7.4**	**7.4**	**7.4**	**7.4**	**7.2**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.تكامل النظام القانوني	10.0	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	7.5
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.5	8.4	8.1	8.1	8.1	8.0	8.0	7.9
١.عدد الإجراءات		8.0	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.5	9.5	9.5	9.5	9.2	9.2	9.2
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		7.7	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.1
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.7	6.7	6.7
١.عدد الإجراءات		4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1
٢.الوقت (بالأيام)		6.3	6.3	6.3	6.3	7.0	7.0	7.0
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
٣. الأموال الصحيحة	7.1	7.2	6.8	6.7	6.9	7.0	7.1	
أ.نمو الأموال	9.5(2.4)	9.5(2.7)	8.0(10.1)	8.1(9.5)	8.4(8.2)	8.7(6.4)	9.1(4.7)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6(1.1)	9.7(0.8)	9.6(0.9)	9.5(1.2)	9.5(1.3)	9.5(1.3)	9.5(1.2)	9.5(1.2)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.4(2.8)	9.8(1.0)	9.6(2.0)	9.3(3.7)	9.8(1.0)	9.8(1.0)	9.8(0.9)	9.7(1.3)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**4.6**	**5.0**	**5.2**	**5.1**	**5.4**	**5.4**	**5.5**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	4.3	4.7	4.8	5.3	5.4	5.5	5.6	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	6.6(5.2)	7.5(3.7)	8.0(3.0)	8.4(2.4)	8.0(3.0)	8.4(2.3)	8.6(2.0)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	4.5(27.7)	6.1(19.4)	5.4(23.0)	5.7(21.4)	6.4(18.1)	6.4(18.1)	6.4(18.1)	7.1(14.3)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	1.8(20.5)	0.6(23.5)	1.1(22.3)	1.7(20.8)	1.8(20.5)	1.8(20.5)	1.8(20.5)	1.6(21.0)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	7.9	9.6	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	1.5	0.8	0.8	0.0	0.8	0.8	0.8	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**5.6**	**5.7**	**5.7**	**5.5**	**5.8**	**5.9**	**6.7**	
أ.قوانين سوق الائتمان	6.1	5.8	5.8	5.3	5.9	5.9	7.2	
١.ملكية البنوك	5.0	8.0	8.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	8.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	9.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	2.3	2.3	2.3	3.2	5.7	5.7	5.7	5.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية		3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		1.7	1.7	3.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.قوانين سوق العمل	3.6	3.3	3.3	3.3	3.6	3.8	4.9	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1	1.1	5.6	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	8.0	8.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.2	6.3	6.3	6.3	6.3	5.1	5.1	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		7.6	7.6	7.6	7.6	5.3	5.3	
٤. التجنيد الإجباري	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	7.2	7.8	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
١.بدء مشروع تجاري	7.8	8.9	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
أ.عدد الإجراءات		7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6
ب.المدة (بالأيام)		9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.8	9.9	9.9	9.8	9.8	9.8	9.8
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		8.6	9.9	9.9	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.8	6.8	6.7
أ.المدة (سنوات)		8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
ب.التكلفة (% من العقار)		7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.8	3.8	3.8	3.8	4.1	4.1	3.8

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

عمان	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.8(5) التصنيف (البيانات)	7.5(7) التصنيف (البيانات)	7.5(7) التصنيف (البيانات)	7.5(4) التصنيف (البيانات)	7.6(5) التصنيف (البيانات)	7.7(5) التصنيف (البيانات)	7.6(6) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**4.9**	**4.9**	**5.2**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.4**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	0.0(39.9)	0.0(42.3)	1.2(35.8)	3.2(29.1)	3.2(29.1)	3.2(29.1)	3.2(29.1)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.7(1.7)	9.5(2.2)	9.7(1.8)	9.5(2.5)	9.6(1.9)	9.6(1.8)	8.2(7.1)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**	**8.0**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
١.عدد الإجراءات		9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9
١.عدد الإجراءات		1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6
٢.الوقت (بالأيام)		6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
٣. الأموال الصحيحة	9.7	9.2	8.4	7.9	8.3	8.4	8.4	
أ.نمو الأموال	9.3(3.5)	7.5(12.4)	5.6(22.0)	5.8(20.8)	5.7(21.7)	5.7(21.4)	5.8(20.9)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6(1.0)	9.6(1.0)	9.1(2.3)	8.2(4.5)	8.4(4.0)	8.5(3.8)	8.5(3.6)	8.5(3.9)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.9(-0.3)	9.6(1.9)	8.8(6.0)	7.6(12.1)	9.2(3.9)	9.4(3.2)	9.2(4.1)	9.4(2.9)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**8.6**	**8.1**	**8.3**	**8.1**	**7.9**	**7.9**	**7.9**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	9.1	7.7	8.0	7.8	7.9	7.9	8.0	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	9.5(0.8)	9.5(0.8)	9.3(1.0)	9.3(1.0)	9.4(0.9)	9.4(0.9)	9.4(0.9)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.4(8.0)	9.2(3.8)	8.9(5.5)	8.9(5.7)	8.9(5.5)	8.9(5.5)	8.9(5.5)	8.9(5.5)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	9.5(1.2)	4.4(14.0)	5.9(10.3)	5.1(12.3)	5.4(11.4)	5.4(11.4)	5.6(10.9)	5.6(10.9)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	6.7	6.7	6.9	6.7	5.8	5.8	5.8	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.7**	**7.3**	**7.6**	**7.7**	**8.1**	**8.4**	**8.4**	
أ.قوانين سوق الائتمان	7.9	6.7	7.4	7.2	7.4	7.4	8.3	
١.ملكية البنوك	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	3.0	6.0	6.0	6.0	6.0	8.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	9.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	3.7	5.3	6.2
٥.مؤشر الحقوق القانونية		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	6.7	8.3
ب.قوانين سوق العمل	7.9	7.9	8.2	8.2	9.0	10.0	9.0	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	5.6	5.6	6.7	6.7	10.0	10.0	10.0	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	10.0	6.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	10.0	10.0	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		9.9	9.9	9.9	9.9	10.0	10.0	
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	7.3	7.3	7.3	7.7	7.9	7.9	8.0	8.0
١.بدء مشروع تجاري	8.1	8.1	8.1	8.9	9.3	9.3	9.3	9.4
أ.عدد الإجراءات		5.3	5.3	7.1	8.2	8.2	8.2	8.2
ب.المدة (بالأيام)		8.4	8.4	9.4	9.5	9.5	9.7	9.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.9	9.9	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		8.7	8.9	9.1	9.5	9.4	9.5	9.6
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.5	6.5	6.6	6.5	6.6	6.5	6.6	6.6
أ.المدة (سنوات)		6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3
ب.التكلفة (% من العقار)		9.6	9.6	9.6	9.7	9.6	9.6	9.6
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.7	3.8	3.8	3.8	3.8	3.9	4.0

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

قطر	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	8.0(2) التصنيف (البيانات)	7.8(3) التصنيف (البيانات)	7.6(6) التصنيف (البيانات)	7.5(4) التصنيف (البيانات)	7.6(5) التصنيف (البيانات)	7.5(7) التصنيف (البيانات)	7.6(6) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.5**	**6.3**	**6.4**	**6.5**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	0.0(47.6)	0.0(78.9)	0.0(56.8)	0.0(46.4)	0.0(55.0)	0.0(55.0)	0.0(55.0)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.2(3.6)	9.2(3.5)	9.3(3.1)	9.5(2.4)	9.0(4.1)	9.2(3.5)	9.4(2.9)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية								
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.6**	**7.6**	**7.6**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	8.9	8.9	8.9
١.عدد الإجراءات			5.5	5.5	5.5	7.0	7.0	7.0
٢.الوقت (بالأيام)			9.8	9.8	9.8	9.9	9.9	9.9
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4
١.عدد الإجراءات			3.4	3.4	3.4	3.4	3.4	3.4
٢.الوقت (بالأيام)			6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)			9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
٣. الأموال الصحيحة	9.9	8.9	8.5	8.5	8.6	8.4	8.6	
أ.نمو الأموال						7.8(10.8)	8.3(8.5)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.6(1.0)	8.5(3.7)	8.2(4.5)	8.6(3.4)	6.8(8.1)	6.2(9.5)	6.3(9.2)	6.9(7.7)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	10.0(0.2)	8.2(8.8)	7.2(13.8)	7.0(15.1)	9.0(-4.9)	9.5(-2.4)	9.6(1.9)	9.6(1.9)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**9.0**	**9.0**	**8.3**	**7.8**	**7.9**	**7.6**	**7.6**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	9.2	9.2	8.6	8.1	8.3	8.3	8.3	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	9.2(1.1)	9.3(1.1)	9.0(1.5)	9.3(1.1)	9.3(1.1)	9.3(1.1)	9.3(1.1)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.2(4.1)	9.2(4.1)	9.0(4.9)	9.0(5.0)	9.0(5.0)	9.0(5.0)	9.0(5.0)	9.0(5.1)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة			7.9(5.2)	6.0(10.0)	6.7(8.3)	6.7(8.3)	6.7(8.3)	6.4(9.1)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	7.7	7.7	6.2	5.4	5.4	4.6	4.6	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.4**	**7.4**	**7.3**	**7.3**	**7.7**	**7.6**	**7.8**	
أ.قوانين سوق الائتمان	6.1	6.1	5.7	5.7	6.1	6.1	6.8	
١.ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية								
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	9.0	9.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	5.3	5.3
٥.مؤشر الحقوق القانونية			3.0	3.0	3.0	3.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			3.3	3.3	3.3	3.3	6.7	6.7
ب.قوانين سوق العمل	8.0	8.0	8.0	8.0	9.0	8.9	8.9	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0	4.0	4.0	4.0	8.0	8.0	8.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	7.4	7.4	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		8.0	8.0	8.0	8.0	10.0	10.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		8.1	8.1	8.1	8.1	4.8	4.8	
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.1	7.9	7.9	7.9
١.بدء مشروع تجاري	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	8.9	8.9	9.0
أ.عدد الإجراءات			7.6	7.6	7.6	6.5	6.5	6.5
ب.المدة (بالأيام)			9.8	9.8	9.8	9.5	9.5	9.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)			9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)			9.8	9.9	9.9	9.8	9.9	9.9
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	6.9
أ.المدة (سنوات)			7.5	7.5	7.6	7.5	7.5	7.5
ب.التكلفة (% من العقار)			7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)			5.7	5.7	5.7	5.7	5.7	6.0

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

المملكة العربية السعودية	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.4(8) التصنيف (البيانات)	7.5(7) التصنيف (البيانات)	7.2(8) التصنيف (البيانات)	7.2(8) التصنيف (البيانات)	7.4(8) التصنيف (البيانات)	7.5(7) التصنيف (البيانات)	7.4(8) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ▼
١.حجم الحكومة	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.2**	**5.1**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	0.0(41.5)	0.0(45.6)	0.0(43.3)	0.0(41.5)	0.0(39.6)	0.4(38.6)	0.1(39.6)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي								
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية								
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**8.1**	**8.1**	**8.1**	**8.2**	**8.2**	**8.2**	**8.2**	**8.1**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.5	9.5	9.5	9.8	9.8	9.8	9.8	9.3
١.عدد الإجراءات		8.5	8.5	9.5	9.5	9.5	9.5	8.0
٢.الوقت (بالأيام)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.9
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.1	6.1	6.1	6.1	6.2	6.2	6.2	6.4
١.عدد الإجراءات		3.2	3.2	3.2	3.4	3.4	3.4	4.1
٢.الوقت (بالأيام)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0
٣. الأموال الصحيحة	9.6	9.5	9.1	8.6	8.8	8.8	8.7	
أ.نمو الأموال	8.8(6.1)	8.3(8.3)	7.9(10.7)	7.9(10.7)	7.7(11.4)	7.2(13.9)	6.9(15.6)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.7(0.7)	9.7(0.7)	9.4(1.6)	8.4(3.9)	8.6(3.5)	8.9(2.8)	9.1(2.3)	9.0(2.6)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	10.0(0.2)	9.9(0.7)	9.2(4.2)	8.0(9.9)	9.0(5.1)	8.9(5.3)	9.0(5.0)	9.4(2.9)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**7.0**	**6.9**	**5.8**	**6.1**	**6.6**	**6.6**	**6.6**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.7	9.2	5.9	6.9	8.2	8.2	8.2	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.7(6.6	9.2(4.1)	9.0(5.2)	9.0(5.2)	9.0(4.8)	9.0(4.8)	9.0(4.8)	9.0(4.9)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة			2.8(18.0)	4.8(13.1)	7.4(6.6)	7.4(6.6)	7.4(6.6)	8.4(4.1)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	2.3	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.5**	**7.9**	**8.2**	**8.3**	**8.3**	**8.6**	**8.6**	
أ.قوانين سوق الائتمان	7.0	8.0	8.3	8.3	8.1	8.4	8.4	
١.ملكية البنوك	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	2.0	6.2	7.0	7.0	6.5	7.5	7.5	7.5
٥.مؤشر الحقوق القانونية		4.0	4.0	4.0	3.0	5.0	5.0	5.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		8.3	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ب.قوانين سوق العمل	9.2	9.2	8.7	8.7	8.7	9.3	9.3	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	8.0	8.0	6.0	6.0	6.0	10.0	10.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	7.2	7.2	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		7.8	7.8	7.8	7.8	4.4	4.4	
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.2	6.4	7.5	7.9	8.2	8.2	8.2	7.3
١.بدء مشروع تجاري	6.6	6.8	9.0	9.1	9.6	9.6	9.8	8.7
أ.عدد الإجراءات		3.5	7.1	7.1	8.8	8.8	9.4	5.9
ب.المدة (بالأيام)		6.9	9.4	9.5	9.9	9.9	9.9	9.1
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.2	9.6	9.8	9.9	9.9	9.9	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		7.6	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	5.9	5.9	6.0	6.7	6.7	6.7	6.7	5.9
أ.المدة (سنوات)		7.5	7.5	8.9	8.9	8.9	8.9	7.5
ب.التكلفة (% من العقار)		7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.1	3.2	4.0	4.1	4.0	4.0	3.0

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

السودان	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	5.9(15) التصنيف (البيانات)	5.5(17) التصنيف (البيانات)	5.5(17) التصنيف (البيانات)	5.9(16) التصنيف (البيانات)	6.3(15) التصنيف (البيانات)	6.6(13) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**6.9**	**5.9**	**6.8**	**7.1**	**7.7**	**8.8**		
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	7.8(13.5)	6.8(17.0)	5.9(19.9)	6.7(17.3)	7.1(15.9)	7.5(14.6)	7.6(14.3)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي								
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية		7.0	6.0	7.0	7.0	8.0	8.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية							10.0(15)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**4.7**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**	**4.5**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب.تكامل النظام القانوني	5.0	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8
١.عدد الإجراءات		7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.8	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.1
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.0	5.0	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1
١.عدد الإجراءات		0.9	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1
٢.الوقت (بالأيام)		4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4
٣. الأموال الصحيحة	6.6	7.0	5.9	5.5	7.0	7.0	6.9	
أ.نمو الأموال	5.3(23.4)	5.5(22.5)	5.5(22.7)	5.9(20.3)	6.5(17.6)	6.9(15.7)	7.6(11.9)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	7.8(5.4)	9.4(1.5)	9.8(0.5)	8.9(2.9)	8.8(2.9)	8.8(3.1)	8.5(3.7)	6.0(9.9)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	8.3(8.3)	8.3(8.5)	8.4(8.0)	7.1(14.3)	7.8(11.2)	7.4(13.0)	6.4(18.1)	2.9(35.5)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	5.0	5.0	0.0	0.0	5.0	5.0	5.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**5.9**	**5.9**	**6.0**	**5.7**	**5.9**	**7.0**	**7.0**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.8	5.8	5.0	4.7	4.7	5.0	5.0	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة	5.8(21.1)	5.8(21.1)	6.0(20.1)	5.9(20.4)	5.9(20.4)	6.0(19.9)	6.0(19.9)	6.0(19.9)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة			4.1(14.9)	3.5(16.3)	3.5(16.3)	(15.1)4.0(15.1)	4.0	4.0(15.1)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.0
ج.ضوابط رأس المال	1.8	1.8	3.1	2.5	3.1	6.2	6.2	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**4.6**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	**5.9**	
أ.قوانين سوق الائتمان	4.5	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.5	
١.ملكية البنوك	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.0	7.0
٤.الحصول على الائتمان	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.0	2.0
٥.مؤشر الحقوق القانونية			5.0	5.0	5.0	5.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ب.قوانين سوق العمل	5.2	5.0	5.0	5.0	5.0	4.9	4.9	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	7.2	7.2	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	4.3	4.3	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		5.0	5.0	5.0	5.0	6.0	6.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		6.7	6.7	6.7	6.7	2.5	2.5	
٤. التجنيد الإجباري	1.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	4.1	4.1	4.1	4.1	4.2	7.4	7.4	7.4
١.بدء مشروع تجاري	8.2	8.2	8.2	8.2	8.3	8.3	8.3	8.3
أ.عدد الإجراءات		5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
ب.المدة (بالأيام)		8.2	8.2	8.2	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.2	9.3	9.4	9.6	9.6	9.6	9.8
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.5	6.5
أ.المدة (سنوات)							8.3	8.3
ب.التكلفة (% من العقار)							7.5	7.5
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	3.6

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

تونس	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	6.4(10) التصنيف (البيانات)	6.4(12) التصنيف (البيانات)	6.8(11) التصنيف (البيانات)	6.7(11) التصنيف (البيانات)	6.8(10) التصنيف (البيانات)	6.9(10) التصنيف (البيانات)	6.9(10) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ■
١.حجم الحكومة	**5.6**	**5.5**	**7.5**	**7.4**	**7.4**	**7.4**	**7.3**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	5.4(21.5)	5.4(21.5)	5.5(21.2)	5.6(20.9)	5.7(20.8)	5.7(20.6)	5.5(21.2)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	8.1(7.5)	7.4(10.0)	7.3(10.3)	6.8(12.2)	7.0(11.3)	7.0(11.5)	6.6(12.8)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	2.0	2.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**	**7.6**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
١.عدد الإجراءات		8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.5	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
١.عدد الإجراءات		4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3
٢.الوقت (بالأيام)		6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
٣. الأموال الصحيحة	7.1	7.2	6.9	6.8	6.8	6.8	6.8	
أ.نمو الأموال	9.2(4.2)	9.5(2.6)	8.8(6.1)	8.5(7.5)	8.3(8.5)	8.4(8.0)	8.0(9.9)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.8(0.4)	9.7(0.7)	9.6(0.9)	9.6(1.1)	9.6(1.1)	9.7(0.7)	9.7(0.7)	9.7(0.9)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.5(2.7)	9.6(2.0)	9.3(3.4)	9.0(4.9)	9.3(3.5)	9.1(4.4)	9.3(3.6)	8.9(5.6)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**4.7**	**5.2**	**4.9**	**5.0**	**5.1**	**5.0**	**5.6**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.7	5.3	4.5	6.0	6.0	6.9	6.9	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	8.1(2.8)	8.7(1.9)	8.9(1.7)	9.0(1.5)	8.8(1.8)	8.9(1.7)	9.0(1.6)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	4.0(30.2)	7.3(13.3)	4.6(26.8)	5.7(21.5)	5.7(21.5)	6.7(16.5)	6.7(16.5)	6.8(16.0)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	5.0(12.6)	0.0(26.0)	0.0(26.0)	3.4(16.6)	3.4(16.6)	5.2(12.0)	5.2(12.0)	5.5(11.36)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	7.8	9.3	9.5	8.2	8.6	7.4	9.0	8.8
ج.ضوابط رأس المال	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**6.7**	**6.8**	**6.8**	**7.0**	**7.2**	**7.4**	**7.1**	
أ.قوانين سوق الائتمان	6.5	6.5	6.8	7.2	7.2	7.2	6.2	
١.ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0		
٤.الحصول على الائتمان	3.2	3.2	4.0	5.7	5.7	5.7	5.7	5.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية		3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		3.3	5.0	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.قوانين سوق العمل	5.5	5.5	5.5	5.5	6.2	6.7	6.7	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	8.3	8.3	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	8.7	10.0	10.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	5.8	5.8	5.8	5.8	5.8	5.4	5.4	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		2.0	2.0	2.0	2.0	3.0	3.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		9.5	9.5	9.5	9.5	7.8	7.8	
٤. التجنيد الإجباري	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	8.2	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
١.بدء مشروع تجاري	8.5	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
أ.عدد الإجراءات		5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
ب.المدة (بالأيام)		9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	10.0	10.0
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		9.9	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	7.9	7.9	7.9	8.0	8.0	7.9	8.0	8.0
أ.المدة (سنوات)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
ب.التكلفة (% من العقار)		9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

الإمارات العربية المتحدة	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.9(3) التصنيف (البيانات)	7.9(1) التصنيف (البيانات)	7.9(2) التصنيف (البيانات)	7.8(2) التصنيف (البيانات)	7.9(2) التصنيف (البيانات)	8.0(2) التصنيف (البيانات)	8.0(1) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ▼
١.حجم الحكومة	**7.0**	**8.1**	**8.7**	**8.2**	**7.4**	**7.9**	**7.8**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	8.2(12.1)	8.7(10.5)	9.2(8.7)	9.3(8.4)	8.0(12.7)	8.1(12.6)	8.1(12.6)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي	9.7(1.6)	9.7(1.6)	9.7(1.6)	9.7(1.6)	9.7(1.6)	9.7(1.6)	9.2(3.4)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0	4.0	6.0	4.0	2.0	4.0	4.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.5**	**7.7**	**7.7**	**7.7**	**7.7**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	9.4	9.4	9.4	9.4	9.8	9.8	9.8	9.6
١.عدد الإجراءات		9.0	9.0	9.0	10.0	10.0	10.0	9.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.9	9.9	9.9	10.0	10.0	10.0	9.9
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.3
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	5.7	5.7	5.7	5.7	6.0	6.0	6.0	6.1
١.عدد الإجراءات		1.8	1.8	1.8	2.0	2.0	2.0	2.0
٢.الوقت (بالأيام)		6.3	6.3	6.3	6.8	6.8	6.8	6.9
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.4
٣. الأموال الصحيحة	9.2	8.4	7.8	7.9	8.6	8.7	8.7	
أ.نمو الأموال	8.3(8.5)	6.0(19.9)	4.8(26.2)	5.2(24.0)	6.4(18.2)	7.2(14.2)	7.3(13.5)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.0(2.6)	9.0(2.6)	8.7(3.2)	8.8(3.1)	8.3(4.3)	7.8(5.4)	7.7(5.8)	8.0(5.0)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	9.4(2.9)	8.8(6.2)	7.8(11.1)	7.5(12.3)	9.7(1.6)	9.8(0.9)	9.8(0.9)	9.9(0.7)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**8.4**	**8.3**	**8.2**	**8.1**	**8.2**	**8.2**	**8.2**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.9	8.9	8.6	8.5	8.7	8.7	8.8	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	
٢.معدل التعرفة المتوسطة	9.2(4.0)	9.0(4.8)	9.0(5.0)	9.0(5.0)	9.0(4.9)	9.0(4.9)	9.0(4.9)	9.0(4.9)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	7.6(6.1)	7.6(6.1)	6.8(8.1)	6.4(9.1)	7.0(7.5)	7.0(7.5)	7.2(6.9)	6.9(7.6)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.ضوابط رأس المال	6.2	6.2	6.2	5.8	5.8	5.8	5.8	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**7.2**	**7.3**	**7.3**	**7.5**	**7.7**	**7.6**	**7.6**	
أ.قوانين سوق الائتمان	6.7	6.7	6.7	7.3	7.3	7.3	7.3	
١.ملكية البنوك	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	3.7	3.7	3.7	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2
٥.مؤشر الحقوق القانونية		4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		3.3	3.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3
ب.قوانين سوق العمل	8.7	8.7	8.7	8.7	9.2	9.0	9.0	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	8.0	6.0	6.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	10.0	10.0	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		7.7	7.7	7.7	7.7	10.0	10.0	
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.4	6.4	6.4	6.4	6.5	6.5	6.6	7.6
١.بدء مشروع تجاري	8.6	8.6	8.7	8.7	8.9	8.9	9.1	9.3
أ.عدد الإجراءات		6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	7.1	7.6
ب.المدة (بالأيام)		9.3	9.3	9.3	9.4	9.4	9.5	9.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.6	9.7	9.8	9.9	9.9	9.9	9.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		9.2	9.4	9.4	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	4.1	4.2	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	5.9
أ.المدة (سنوات)		5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	7.1
ب.التكلفة (% من العقار)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	7.5
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		1.3	1.1	1.1	1.1	1.2	1.2	3.2

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

الجمهورية اليمنية	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	7.3(9) التصنيف (البيانات)	7.0(9) التصنيف (البيانات)	7.0(9) التصنيف (البيانات)	7.1(9) التصنيف (البيانات)	7.2(9) التصنيف (البيانات)	7.4(9) التصنيف (البيانات)	7.3(9) التصنيف (البيانات)	الاتجاه ▼
١.حجم الحكومة	**6.7**	**5.4**	**5.2**	**6.1**	**5.4**	**6.7**	**7.6**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.5(18.1)	7.1(16.0)	6.7(17.3)	7.4(15.0)	7.3(15.0)	8.0(12.8)	8.0(12.8)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي						7.8(8.7)	8.2(7.1)	
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية		2.0	2.0	4.0	2.0	4.0	4.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	10.0(20)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.4**	**6.5**	**6.5**	**6.0**	**6.0**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	5.0	5.0
ب.تكامل النظام القانوني	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7
١.عدد الإجراءات		7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.7	8.7	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	7.1	7.1	7.1	7.1	7.2	7.2	7.2	7.0
١.عدد الإجراءات		4.8	4.8	4.8	5.0	5.0	5.0	5.0
٢.الوقت (بالأيام)		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	6.6
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
٣. الأموال الصحيحة	8.6	9.0	8.9	8.1	8.7	8.5	8.1	
أ.نمو الأموال	8.4(8.1)	8.5(7.7)	7.9(10.7)	7.9(10.4)	8.0(10.2)	8.4(8.2)	8.1(9.6)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	8.6(3.4)	9.7(0.6)	9.3(1.8)	8.4(4.1)	7.9(5.1)	8.0(5.1)	7.7(5.7)	7.9(5.3)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	7.6(12.2)	7.6(11.8)	8.4(7.9)	6.2(19.0)	8.9(5.4)	7.8(11.2)	6.7(16.4)	7.8(11.0)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**8.5**	**8.8**	**8.7**	**8.6**	**8.7**	**8.4**	**8.4**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	8.6	8.6	8.4	8.4	8.4	8.4	8.4	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة	8.6(7.1)	8.6(7.1)	8.6(7.1)	8.6(7.1)	8.6(7.1)	8.6(7.1)	8.6(7.1)	8.6(7.1)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة			8.2(4.5)	8.2(4.5)	8.1(4.7)	8.1(4.7)	8.1(4.7)	8.1(4.7)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	6.9	7.7	7.7	7.5	7.7	6.9	6.9	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**6.0**	**5.7**	**5.8**	**6.2**	**6.9**	**6.7**	**6.4**	
أ.قوانين سوق الائتمان	6.3	5.5	5.5	5.5	6.9	6.9	6.0	
١.ملكية البنوك					8.0	8.0	8.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية							3.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	2.7	1.0	1.0	1.0	2.7	2.7	3.2	2.7
٥.مؤشر الحقوق القانونية		2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	3.0	2.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		0.0	0.0	0.0	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.قوانين سوق العمل	5.4	5.4	5.4	5.4	6.0	5.4	5.4	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	10.0	10.0	10.0	7.8	8.9	8.9	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	4.0	4.0	4.0	4.0	8.0	8.0	8.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.8	7.8	7.8	7.8	8.3	4.8	4.8	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		6.0	6.0	6.0	7.0	7.0	7.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		9.5	9.5	9.5	9.5	2.5	2.5	
٤. التجنيد الإجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	6.3	6.1	6.4	7.7	7.8	7.8	7.7	7.5
١.بدء مشروع تجاري	6.0	5.7	6.3	8.8	9.0	9.0	9.0	8.7
أ.عدد الإجراءات		4.1	4.1	7.1	7.6	7.6	7.6	7.6
ب.المدة (بالأيام)		7.0	7.0	9.5	9.5	9.5	9.5	8.1
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		7.1	7.9	8.9	9.0	9.0	9.0	9.1
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		4.7	6.1	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.3	6.3
أ.المدة (سنوات)		7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3
ب.التكلفة (% من العقار)		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.0	3.1	3.1	3.1	3.1	2.6	2.6

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

الدول التي لم يتم تصنيفها

فيما يلي قائمة بالدول التي لم يتم تصنيفها بسبب عدم توفر البيانات أو كما هو الحال في سوريا إذ أن الوضع السياسي الراهن يجعل البيانات دليل غير موثوق به وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها :

ليبيا	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة		**2.5**	**1.2**	**1.6**	**1.6**	**4.4**	**4.4**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	5.4(21.6)	5.1(22.7)	2.4(31.9)	3.3(28.9)	3.3(28.9)	3.3(28.9)	3.3(28.9)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي								
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية						10.0(14)	10.0(14)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**5.8**	**6.3**	**5.8**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.8	5.0
ب.تكامل النظام القانوني	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة								
١.عدد الإجراءات								
٢.الوقت (بالأيام)								
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)								
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود								
١.عدد الإجراءات								
٢.الوقت (بالأيام)								
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)								
٣. الأموال الصحيحة	5.5	6.0	5.8	5.2	5.7	7.2	5.9	
أ.نمو الأموال	6.5(17.4)	6.5(17.4)	6.5(17.4)	4.6(27.0)	4.7(26.3)	5.7(21.5)	4.0(29.8)	
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	7.5(6.3)	7.9(5.2)	8.1(4.9)	8.1(4.8)	8.5(3.7)	8.5(3.7)	7.7(5.7)	7.7(5.7)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	8.0(-9.8)	9.5(2.7)	8.7(6.3)	7.9(10.4)	9.5(2.5)	9.5(2.5)	6.8(15.9)	8.8(6.1)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	5.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**3.9**	**5.3**	**7.7**	**7.0**	**7.2**	**7.2**	**3.6**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	6.0	6.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.0(20.2)	6.0(20.2)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)	10.0(0)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة								
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	5.8	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	0.0	10.0
ج.ضوابط رأس المال	0.0	0.0	3.1	1.0	1.5	1.5	0.8	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية								
أ.قوانين سوق الائتمان					5.0	5.0	4.5	
١.ملكية البنوك					0.0	0.0	0.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية								
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان								
٥.مؤشر الحقوق القانونية								
٦.مؤشر معلومات الائتمان								
ب.قوانين سوق العمل								
١. مؤشر صعوبة التوظيف								
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل								
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل								
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)								
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)								
٤. التجنيد الإجباري	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية								
١.بدء مشروع تجاري								
أ.عدد الإجراءات								
ب.المدة (بالأيام)								
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)								

ليبيا	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**	**التصنيف (البيانات)**
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)								
٢.إغلاق المشاريع التجارية								
أ.المدة (سنوات)								
ب.التكلفة (% من العقار)								
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)								

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

الأراضي الفلسطينية	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة				**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	4.8(23.6)	4.3(25.4)	4.3(25.4)	4.3(25.4)	4.3(25.4)	4.3(25.4)	4.3(25.4)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي								
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية								
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	10.0(15)	10.0(15)	10.0(15)	10.0(15)	10.0(15)	10.0(15)	10.0(15)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية				**7.4**	**6.7**	**6.7**	**6.5**	**6.3**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية					5.8	5.8	5.8	5.0
ب.تكامل النظام القانوني					5.8	5.8	5.0	5.0
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	8.6	8.6	8.6	8.7	8.8	8.8	8.8	8.6
١.عدد الإجراءات		7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
٢.الوقت (بالأيام)		9.3	9.3	9.4	9.5	9.5	9.5	9.7
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.6	9.6	9.7	9.8	9.8	9.8	9.0
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	6.0	6.0	6.0	6.0	6.3	6.4	6.4	6.4
١.عدد الإجراءات		3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2
٢.الوقت (بالأيام)		5.6	5.6	5.6	6.4	6.8	6.8	6.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3
٣. الأموال الصحيحة				8.4	9.1	9.0	9.1	
أ.نمو الأموال								
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	9.2(2.1)	9.3(1.7)	9.6(1.0)	8.7(3.2)	8.7(3.2)	8.7(3.2)	8.7(3.2)	8.8(3.1)
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	8.9(5.7)	9.3(3.5)	9.6(1.8)	8.0(9.9)	9.4(2.8)	9.3(3.7)	9.4(2.9)	9.4(2.8)
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية								
٤.حرية التجارة الدولية								
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية								
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة								
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة								
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء								
ج.ضوابط رأس المال								
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية				**5.9**	**6.3**	**6.1**	**6.2**	
أ.قوانين سوق الائتمان	5.8	5.8	6.3	6.3	7.5	7.5	7.7	
١.ملكية البنوك					10.0	10.0	10.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية								
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
٤.الحصول على الائتمان	1.7	1.7	2.5	2.5	2.5	2.5	3.0	3.8
٥.مؤشر الحقوق القانونية			0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان			5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	6.7
ب.قوانين سوق العمل	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	7.0	7.0	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	5.3	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		7.5	7.5	7.5	7.5	2.5	2.5	
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	3.4	3.4	3.5	3.9	3.9	3.9	3.8	3.9
١.بدء مشروع تجاري	6.7	6.7	7.1	7.9	7.8	7.7	7.7	7.7
أ.عدد الإجراءات		4.1	4.1	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7
ب.المدة (بالأيام)		5.5	5.5	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.0	8.8	9.2	9.3	8.9	8.9	8.9
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		8.3	9.9	9.9	9.6	9.6	9.6	9.6
٢.إغلاق المشاريع التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أ.المدة (سنوات)								
ب.التكلفة (% من العقار)								
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲ = أعلى ، ■ = ثابت ، ▼ = أسفل.

الصومال	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة							**7.8**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام							8.6(10.7)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي								
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية								
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية			7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	7.0(35)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**2.5**	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.3**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
ب.تكامل النظام القانوني	3.3	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة								
١.عدد الإجراءات								
٢.الوقت (بالأيام)								
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)								
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود								
١.عدد الإجراءات								
٢.الوقت (بالأيام)								
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)								
٣. الأموال الصحيحة								
أ.نمو الأموال								
ب.الإنحراف المعياري في التضخم								
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة								
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	0.0	0.0	0.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**5.0**	**5.0**	**6.5**	**4.4**	**5.0**	**5.0**	**5.0**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية								
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة								
٢.معدل التعرفة المتوسطة								
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة								
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	10.0	10.0	10.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ج.ضوابط رأس المال	0.0	0.0	3.1	8.9	10.0	10.0	10.0	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية								
أ.قوانين سوق الائتمان								
١.ملكية البنوك								
٢.منافسة البنوك الأجنبية								
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية								
٤.الحصول على الائتمان								
٥.مؤشر الحقوق القانونية								
٦.مؤشر معلومات الائتمان								
ب.قوانين سوق العمل								
١. مؤشر صعوبة التوظيف								
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل								
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل								
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)								
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)								
٤. التجنيد الإجباري	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية								
١.بدء مشروع تجاري								
أ.عدد الإجراءات								
ب.المدة (بالأيام)								
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)								
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)								
٢.إغلاق المشاريع التجارية								
أ.المدة (سنوات)								
ب.التكلفة (% من العقار)								
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)								

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

الجمهورية العربية السورية	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملخص التصنيفات (الترتيب)	5.5(14) التصنيف (البيانات)	5.6(18) التصنيف (البيانات)	6.0(15) التصنيف (البيانات)	5.8(16) التصنيف (البيانات)	6.1(15) التصنيف (البيانات)	6.1(16) التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)	التصنيف (البيانات)
١.حجم الحكومة	**4.9**	**5.6**	**6.5**	**7.0**	**6.7**	**7.0**	**6.4**	
أ.استهلاك الإنفاق الحكومي العام	6.8(17.1)	6.9(16.6)	6.7(17.2)	6.9(16.5)	6.9(16.7)	8.1(12.4)	8.1(12.4)	
ب.التحويلات والمساعدات المالية كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي			9.5	9.1(3.8)	9.0(4.3)	9.0(4.3)		
ج.المشاريع والإستثمارات الحكومية	0.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	
د.أعلى معدل للضرائب الهامشية	8.0(27.5)	8.0(27.5)	8.0(27.5)	10.0(20)	9.0(22)	9.0(22)	9.0(22)	
٢.القانون التجاري والاقتصادي وحقوق الملكية	**5.6**	**5.6**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.7**	**5.5**	**5.5**
أ.التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3
ب.تكامل النظام القانوني	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	7.5	7.5
ج.القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة	6.1	6.1	6.3	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4
١.عدد الإجراءات		8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
٢.الوقت (بالأيام)		9.7	9.7	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		0.0	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.9
د.تطبيق الإجراءات القانونية للعقود	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7
١.عدد الإجراءات		0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
٢.الوقت (بالأيام)		4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3
٣.التكلفة (% من قيمة العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
٣. الأموال الصحيحة	7.8	6.2	6.9	6.0	6.6	6.6		
أ.نمو الأموال	7.5(12.4)	7.4(12.9)	9.4(3.2)	9.3(3.6)	9.2(3.9)	9.3(3.6)		
ب.الإنحراف المعياري في التضخم	8.9(2.8)	8.9(2.8)	9.0(2.5)	8.1(4.8)	7.9(5.2)	7.8(5.4)	7.9(5.3)	
ج.التضخم: في السنوات الأخيرة	10.0(-0.1)	8.6(7.2)	9.2(3.9)	6.9(15.7)	9.4(2.9)	9.1(4.4)	9.0(4.8)	
د.حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	
٤.حرية التجارة الدولية	**3.5**	**5.4**	**5.6**	**5.3**	**5.5**	**5.6**	**5.3**	
أ.الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	5.2	5.2	5.2	5.2	5.6	6.0	5.2	
١.عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (%من قطاع التجارة	7.6(3.7)	7.6(3.7)	7.6(3.7)	7.6(3.7)	7.6(3.7)	7.6(3.7)		
٢.معدل التعرفة المتوسطة	6.1(19.6)	6.1(19.6)	6.1(19.6)	6.1(19.6)	6.1(19.6)	7.2(14.2)	7.2(14.2)	7.2(14.2)
٣.الإنحراف المعياري لمعدلات التعرفة	1.9(20.3)	1.9(20.3)	1.9(20.3)	1.9(20.3)	3.2(17.0)	3.2(17.0)	3.2(17.0)	3.2(17.0)
ب.معدلات صرف العملات في السوق السوداء	5.3	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	8.4
ج.ضوابط رأس المال	0.0	1.0	1.7	0.8	0.8	0.8	0.8	
٥.قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية	**5.5**	**5.3**	**5.4**	**5.2**	**5.9**	**5.7**	**5.9**	
أ.قوانين سوق الائتمان	5.3	4.8	5.3	3.8	4.2	4.7	5.0	
١.ملكية البنوك				2.0	2.0	2.0	2.0	
٢.منافسة البنوك الأجنبية							6.0	
٣.ضوابط نسبة الفوائد/معدلات نسبة الفوائد السلبية	10.0	9.0	10.0	9.0	10.0	10.0	10.0	
٤.الحصول على الائتمان	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	2.2	2.2	2.2
٥.مؤشر الحقوق القانونية		1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
٦.مؤشر معلومات الائتمان		0.0	0.0	0.0	0.0	3.3	3.3	3.3
ب.قوانين سوق العمل	5.6	5.3	5.0	5.3	6.3	5.0	5.0	
١. مؤشر صعوبة التوظيف	10.0	8.9	7.8	8.9	8.9	6.1	6.1	
٢.مؤشر التشدد في ساعات العمل	6.0	6.0	6.0	6.0	10.0	6.0	6.0	
٣.مؤشر صعوبة الطرد من العمل	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	8.0	8.0	
أ.التكلفة الموصى بها للتوظيف (% من الراتب)		5.0	5.0	5.0	5.0	6.0	6.0	
ب.التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)		7.8	7.8	7.8	7.8	10.0	10.0	
٤. التجنيد الإجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
ج.قوانين المشاريع التجارية	5.7	5.7	6.0	6.4	7.3	7.4	7.5	7.5
١.بدء مشروع تجاري	5.4	5.4	5.9	6.7	8.5	8.8	9.0	9.0
أ.عدد الإجراءات		4.1	3.5	6.5	7.1	7.1	7.1	7.1
ب.المدة (بالأيام)		8.0	8.0	9.3	9.4	9.5	9.5	9.5
ج.التكلفة (% من دخل الفرد)		9.6	9.3	9.8	9.7	9.5	9.8	9.8
د.الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)		0.0	2.8	1.5	8.0	9.3	9.8	9.8
٢.إغلاق المشاريع التجارية	6.0	6.0	6.1	6.1	6.1	6.0	6.0	6.0
أ.المدة (سنوات)		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
ب.التكلفة (% من العقار)		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9
ج.نسبة الأموال المسترجعة (سنت من الدولار)		3.1	3.3	3.2	3.2	3.0	3.0	3.0

*يقوم الإتجاه على البيانات الأولية لعام 2012 وليس على الأداء السابق. ▲= أعلى ، ■ = ثابت ، ▼= أسفل.

ملحق: الملاحظات التفسيرية ومصادر البيانات

تم استنباط المؤشر الذي تم نشره في تقرير *الحرية الاقتصادية في الوطن العربي* من ٣٩ مصدرا مختلفا للبيانات ("العناصر")، وتم احتساب المعدل العام عن طريق حساب المتوسط العام للمجالات الخمسة، وتم استنباط العلامات التي سجلتها المناطق بواسطة حساب المتوسط العام للعناصر في كل مجال. وقد تم قياس الحرية الاقتصادية على معيار يتدرج من صفر وحتى ١٠، حيث يشير ارتفاع المعدل في المعيار على زيادة مستوى الحرية الاقتصادية.

ويرجى ملاحظة أن الحدود العليا والدنيا التي تم استخدامها لحساب العلامات الفردية تم أخذها من تقرير *الحرية الاقتصادية في العالم* أجمع بدلا من ٢٢ دولة التي يضمها المؤشر، وبالنسبة للمتغيرات التي لم يتم استخدامها في تقرير *الحرية الاقتصادية العالمية*، فقد تم استنباط الحدود العليا والدنيا من تقارير ١٥٢ دولة شملها تقرير الحرية الاقتصادية العالمية. وقد استخدمنا لفظ "عالمي" بدلا من الحدود الإقليمية العليا والدنيا نظرا لوجود نسبة اختلاف بسيطة في بعض العناصر بين الدول العربية.

المجال الأول حجم الحكومة: النفقات والضرائب والمشاريع التجارية

أ- استهلاك الإنفاق الحكومي العام كنسبة للاستهلاك الإجمالي

يقيس هذا المكون/ العنصر نفقات الاستهلاك الحكومي العام والنهائي كنسبة لنفقات الاستهلاك النهائي (التي عرفت سابقا بالاستهلاك الإجمالي)، وقد تم استنتاج طريقة حساب هذا العنصر باستخدام القانون: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهو معدل الاستهلاك الحكومي الفعلي لتلك الدولة كنسبة للاستهلاك النهائي، في حين أن (V_{max}) و(V_{min}) تمثل الحد الأعلى والحد الأدنى والتي حددت قيمها بـ ٤٠% و٦% على التوالي. وتم استخدام بيانات العام ١٩٩٠م الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية العالمية لاستنباط قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى لهذا العنصر، وقد حصلت الدول التي حققت معدل إنفاق حكومي أعلى بالنسبة للاستهلاك النهائي على درجات أقل.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٣م)، مؤشرات تطور العالم ٢٠١١م (على شبكة الإنترنت)، الأمم المتحدة ٢٠١٣ (على شبكة الإنترنت).

ب- التحويلات والمساعدات المالية كنسبة لإجمالي الناتج المحلي

يحسب هذا العنصر المساعدات المالية الحكومية والتحويلات الأخرى كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وقد تم استنباط معدل حساب هذا العنصر باستخدام القانون: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهي قيمة نسبة التحويلات والمساعدات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن (V_{max}) و(V_{min}) تمثل الحد الأعلى والحد الأدنى والتي حددت قيمها بـ ٣٧,٢% و٠,٥% على التوالي. وتم استخدام بيانات العام ١٩٩٠م الواردة في تقرير الحرية

الاقتصادية العالمية لاستنباط قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى لهذا العنصر، وقد حصلت الدول التي حققت نسبا أعلى في المساعدات المالية الحكومية والتحويلات الأخرى بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي على درجات أقل.

المصدر: جوارتني، ولوسون وهول (٢٠١٣م).

ج- المشاريع والاستثمارات الحكومية

تم حساب معدل هذا العنصر عن طريق (أ) حساب الاستثمار الحكومي كسهم من الاستثمار الإجمالي و (ب) عدد وتركيب وسهم الإنتاج الذي يتم تحصيله من المشاريع التي تديرها الدولة، وقد حصلت الدول التي لديها استثمارات حكومية أقل كنسبة الاستثمار الإجمالي ومشاريعا أقل تديرها الدولة تحصل على درجات أعلى.

المصدر: جوارتني، ولوسون وهول (٢٠١٣م).

د- أعلى معدل للضرائب الهامشية

يحسب هذا العنصر أعلى معدلات ضرائب الدخل الهامشية (المعدل الفردي) والحدود التي تنطبق عليها هذه المعدلات، وقد حصلت الدول التي لديها معدلات أعلى لضرائب الدخل الهامشية والتي أثرت على حدود الدخل الأدنى على تقديمات أقل كما تشير إليه المصفوفة الموضحة أدناه.

حدود الدخل التي تنطبق عليها أعلى المعدلات الهامشية (١٩٨٢- ١٩٨٤ دولار أمريكي)

أعلى معدلات الضرائب الهامشية	أقل من ٢٥,٠٠٠ دولار	٢٥,٠٠٠- ٥٠,٠٠٠ دولار	٥٠,٠٠٠- ١٥٠,٠٠٠ دولار	أعلى من ١٥٠,٠٠٠ دولار
أقل من ٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٢١%- ٢٥%	٩	٩	١٠	١٠
٢٦%- ٣٠%	٨	٨	٩	٩
٣١% - ٣٥%	٧	٧	٨	٩
٣٦%- ٤٠%	٥	٦	٧	٨
٤١%- ٤٥%	٤	٥	٦	٧
٤٦%- ٥٠%	٣	٤	٥	٥
٥١%- ٥٥%	٢	٣	٤	٤
٥٦%- ٦٠%	١	٢	٣	٣

أعلى معدلات الضرائب الهامشية	أقل من ٢٥,٠٠٠ دولار	٢٥,٠٠٠- ٥٠,٠٠٠ دولار	٥٠,٠٠٠- ١٥٠,٠٠٠ دولار	أعلى من ١٥٠,٠٠٠ دولار
٦١%- ٦٥%	٠	١	٢	٢
٦٦%- ٧٠%	٠	٠	١	١
أعلى من ٧٠%	٠	٠	٠	٠

المصدر: الأمم المتحدة، دليل الإستثمار الإقتصادي، ديلويت (٢٠٠٧، ٢٠٠٩- ٢٠١٢)؛ جيبوتي، وزارة المالية (٢٠١١)؛ إرنست آند يونغ (٢٠٠٣، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)؛ كي بي أم جي (٢٠١١)؛ موريتانيا، برايس وتر هاوس كوبرز (٢٠١١)؛ البنك العالمي (سنوات عديدة، ٢٠٠٥- ٢٠١٣)، *مؤشرات التطور العالمي*.

المجال الثاني القانون التجاري والاقتصادي وضمان حقوق الملكية

أ- التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية

يقوم هذا العنصر على عنصر المخاطرة السياسية (العسكرية في السياسة) من الدليل الدولي للمخاطر الوطنية، الذي يقيس مدى تدخل العملية العسكرية في السياسة: "نظرا لأن العمل العسكري ليس اختيارا، فإن تدخله ولو بمستوى هامشي، يحد من المسؤولية الديمقراطية، وقد يكون التدخل العسكري نتيجة لتهديد داخلي أو خارجي، قد يكون ظهور مؤشرات على مشاكل أو صعوبات ضمنية أو احتلال عسكري شامل. وعلى المدى الطويل، فإن نظام الحكم العسكري سيعمل غالبا على الحد من فعالية العمل الحكومي، فينتشر الفساد، وتنشأ بيئة ليست بالسهلة للأعمال التجارية الأجنبية". ويقيس الدليل الدولي للمخاطر القطرية التدخل العسكري وفق معيار بتدرجات مختلفة من صفر وحتى ٦، وتشير القيمة الأعلى فيه إلى تدني نسبة الخطورة المحتملة، وتم بعد ذلك تحويل هذه القيام إلى معيار آخر من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة بي آر أس (سنوات عديدة).

ب- تكامل النظام القانوني

يقوم هذا العنصر على عنصر المخاطرة السياسية ١ (القانون والنظام) من الدليل الدولي للمخاطر القطرية. ويقوم العنصر ١ على مقياسين يكونان عنصرا واحدا للمخاطرة، وكل عنصر فرعي يساوي نصف الإجمالي، ويعمل العنصر الفرعي "للقانون" على تقييم قوة وموضوعية النظام القانوني، في حين يقوم العنصر الفرعي "للنظام" بتقييم تقيد الشعب بالقانون". ويقيس الدليل الدولي للمخاطر القطرية القانون والنظام وفق معيار بتدرجات مختلفة من صفر حتى ٦، حيث تشير القيمة الأعلى إلى تدني نسبة المخاطرة المحتملة، وتم بعد ذلك تحويل هذه القيم إلى معيار آخر بتدرجات من صفر حتى ١٠.

المصدر: *مجموعة بي آر أس (سنوات عديدة)*.

ج- القيود التنظيمية المفروضة على بيع الأملاك الثابتة

يقوم هذا العنصر على مجموعة البيانات المتعلقة بممارسة الأعمال التجارية من البنك الدولي، ويقيس الخطوات والوقت المستغرق والتكلفة الخاصة بتسجيل الأملاك، ويستخدم البنك العالمي "حالة قياسية لرجل أعمال يرغب في شراء قطعة أرض ومبنى في أكبر مدينة تجارية – تم تسجيلها مسبقا وليست عليها أية خلافات متعلقة بالملكية". وتتضمن التكلفة بعض المواد مثل "الرسوم، وضرائب نقل الملكية، ورسوم الدمغة، وأية مبالغ أخرى يتم دفعها لسجل العقار أو الكاتب بالعدل أو الوكالات العامة أو مكاتب المحاماة. ويتم التعبير عن التكلفة كنسبة مئوية لقيمة العقار، على افتراض أن قيمة الملكية تعادل دخل الفرد الواحد خمسين مرة.

وتم استنباط معدل حساب هذا العنصر باستخدام القانون: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهي تمثل الخطوات والوقت المستغرق والتكلفة كنسبة مئوية لقيمة العقار/ الملكية. وكانت (V_{max}) تعادل ٢١,٠ إجراءا، ٩٥٦ يوما و٣٠,٤% بينما كانت (V_{min}) تعادل ١,٠ إجراء، و ١,٠ يوم، و ٠,١%. وحصلت الدول التي حققت قيما أقل من (V_{min}) على ١٠ درجات، بينما حصلت الدول التي حققت قيما أعلى من (V_{max}) على صفر.

١. عدد الإجراءات.

٢. الوقت (بالأيام).

٣. التكلفة (% من قيمة العقار)

المصدر: *البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٤- ٢٠١٣)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال التجارية.*

د- تطبيق الإجراءات القانونية للعقود

يقوم هذا العنصر على مجموعة البيانات المتعلقة بممارسة الأعمال التجارية من البنك الدولي، ويقيس هذا العنصر "فعالية تطبيق العقود من خلال اتباع نظرية تطور نزاع على بيع سلعة معينة وتتبع الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات التي يتم اتخاذها منذ لحظة قيام المدعي برفع قضية إلى وقت الدفع الفعلي". وقد تم استنباط معدل الحساب لهذا العنصر باستخدام القانون التالي: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهي تمثل الإجراءات والوقت المستغرق والتكلفة كنسبة مئوية للدين مستحق الدفع، وقد حددت قيمة (V_{max}) بـ ٥٨,٠ إجراء، و١,٤٥٩ يوما، و ٢٢٧,٣%، في حين حددت (V_{min}) بـ ١٤,٠ إجراء، و ١٠٩,٠ يوما و٥,٥%. وحصلت الدول التي حققت قيما أقل من (V_{min}) على ١٠ درجات، بينما حصلت الدول التي حققت قيما أعلى من (V_{max}) على صفر.

١. عدد الإجراءات.

٢. الوقت (بالأيام).

٣. التكلفة (% من قيمة العقار)

المصدر: *البنك الدولي (سنوات عديدة ٢٠٠٤- ٢٠١٣)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال التجارية.*

المجال الثالث الوصول إلى الأموال الصحيحة

أ- نمو الأموال

تم استخدام أرقام نمو الأموال M1 لحساب معدل النمو في إمداد الأموال، ويقيس هذا العنصر معدل النمو في إمداد الاموال خلال السنوات الخمس الأخيرة بدون النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في السنوات العشر الأخيرة. وقد تم استنباط معدل الحساب لهذا العنصر باستخدام القانون التالي: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ وهي تمثل متوسط معدل النمو السنوي في إمداد الأموال خلال السنوات الخمس الأخيرة مع تعديلها لحساب معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي خلال السنوات العشر الماضية، وقد حددت قيم (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و٥٠% على التوالي. وإذا تعادل معدل النمو في الأموال مع النمو طويل المدى للناتج الفعلي (أي نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة)، فإن الدولة تحصل على ١٠ درجات، وإذا كان معدل النمو في إمداد الأموال أعلى من النمو طويل المدى للناتج الفعلي، تحصل الدولة على أقل من ١٠ درجات، في حين تحصل الدول التي تحقق قيما أعلى من ٥٠% على صفر.

المصدر: *البنك الدولي (٢٠١٣م)، مؤشرات تطور العالم ٢٠١١ (على شبكة الإنترنت).*

ب- الانحراف المعياري في التضخم

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك كمقياس للتضخم لهذا العنصر، وتم استخدام القانون التالي لتحديد معيار للتصنيف مقسم من صفر إلى ١٠ لكل دولة: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك الانحراف المعياري للدولة في معدل التضخم السنوي خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٢٥% على التوالي. وإذا لم يكن هناك انحراف في معدل التضخم خلال السنوات الخمس الماضية، تحصل الدولة على ١٠، وكلما كانت نسبة الاختلاف في التضخم أعلى، كلما قلت النسبة التي تحصل عليها الدولة، وتحصل الدول التي لديها انحراف معياري أعلى من ٢٥% على صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٣)، مؤشرات تطور العالم ٢٠١١ (على شبكة الإنترنت)؛ صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) التوقعات الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا (٢٠١٣).

ج- التضخم: في السنوات الأخيرة

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك كمقياس للتضخم لهذا العنصر، وقد تم استنباط تحديد معيار للتصنيف مقسم من صفر إلى ١٠ لكل دولة بواسطة القانون التالي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك معدل الانحراف في معدل التضخم خلال السنة الأخيرة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٥٠% على التوالي. وكلما كانت نسبة التضخم أقل، كلما زادت النسبة التي تحصل عليها الدولة، وتحصل الدول التي لديها معدل انحراف أعلى من ٥٠% على صفر.

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٣)، مؤشرات تطور العالم ٢٠١١ (على شبكة الإنترنت)؛ صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) التوقعات الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا (٢٠١٣).

د- حرية امتلاك حسابات مصرفية بعملات أجنبية

إذا كان مسموحا بامتلاك حسابات مصرفية أجنبية داخليا ودوليا بدون أية قيود، فإن الدولة تحصل على ١٠ درجات، وإذا كان مسموحا بامتلاك حسابات مصرفية أجنبية داخليا فقط أو العكس، فإن الدولة تحصل على خمس درجات.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢)، *ترتيبات صرف العملات وقيود صرف العملات*.

المجال الرابع: حرية التجارة الدولية

أ- الضرائب المفروضة على التجارة الدولية

١- عائدات الضرائب المفروضة على التجارة (% من قطاع التجارة)

يقيس هذا العنصر الفرعي الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كنسبة مئوية على الصادرات والواردات، وقد تم استنباط معدل الحساب الذي يتدرج من صفر إلى ١٠ بواسطة القانون التالي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك العائدات المشتقة من الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من عائدات الصادرات والواردات، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ١٥% على التوالي، فكلما كانت نسبة الضرائب المفروضة على التجارة الدولية أعلى كحصة من الصادرات والواردات، كلما انخفضت الدرجة التي تحصل عليها الدولة، وتحصل الدول التي تحصل على قيمة أعلى من ١٥% على صفر.

المصدر: جوارتني، وهول، ولوسون (٢٠١٣)

٢- معدل التعرفة المتوسطة

يقيس هذا العنصر الفرعي المؤشر غير المرجح لمعدلات التعرفة، وقد تم اشتقاق معيار تدريجي مقسم من صفر إلى عشرة لتصنيف الدول بواسطة القانون التالي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك معدل التعرفة المتوسطة لتلك الدولة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٥٠% على التوالي، فكلما كانت التعرفة المتوسطة أعلى، كلما انخفض المعدل الذي تحصل عليه الدولة، وتحصل الدول التي يكون معدل التعرفة المتوسطة الخاص بها أعلى من ٥٠% على صفر.

المصدر: البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٥- ٢٠١٣)، مؤشرات تطور العالم؛ منظمة التجارة العالمية (سنوات عديدة ٢٠٠٦- ٢٠١٢). جوارتني، وهول، ولوسون (٢٠١٣).

٣- الانحراف المعياري لمعدلات التعرفة

يقيس هذا العنصر الفرعي الانحراف المعياري لمعدلات التعرفة، وقد تم اشتقاق معيار تدريجي مقسم من صفر إلى عشرة لتصنيف الدول بواسطة القانون التالي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك الانحراف المعياري لمعدلات التعرفة بتلك الدولة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٢٥% على التوالي، وتحصل الدول التي لديها تفاوت أكبر في معدلات التعرفة على درجات أقل، وتحصل الدول التي لديها انحراف معياري أعلى من ٢٥% على صفر.

المصدر: جوارتني، وهول، ولوسون (٢٠١٢)؛ منظمة التجارة العالمية (سنوات عديدة ٢٠٠٦- ٢٠١٢).

ب- معدلات صرف العملات في السوق السوداء

يقيس هذا العنصر الفرق بين معدلات الصرف الرسمية، ومعدلات الصرف الموازية لها في السوق السوداء. وقد تم اشتقاق معيار تدريجي من صفر إلى ١٠ لتصنيف الدول بواسطة القانون التالي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $(10.V_i)$ ويمثل ذلك المبلغ الزائد على معدلات الصرف في السوق السوداء بالدولة، وتم تحديد قيمة (V_{min}) و (V_{max}) بصفر و ٥٠% على التوالي، وإذا لم يكن هناك معدلات للصرف في السوق السوداء، تحصل الدولة على ١٠، وكلما كان الفرق بين المعدلين كبيرا، كلما انخفضت الدرجة التي تحصل عليها الدولة، وتحصل الدول التي تحقق قيما أعلى من ٥٠% على صفر.

المصدر: الأبحاث المالية (٢٠٠٣، ٠٦/٢٠٠٥، ٠٧/٢٠٠٦، ٠٨/٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣).

ج ضوابط رأس المال

يقيس هذا العنصر القيود المفروضة على المعاملات المتعلقة برأس المال، حيث يتناول ١٣ نوعا من الضوابط الدولية لرأس المال بحسب صندوق النقد الدولي، وقد تم اشتقاق معيار تدريجي مقسم من صفر إلى ١٠ لتصنيف الدول من خلال حساب عدد الضوابط غير المفروضة كنسبة مئوية للعدد الإجمالي للضوابط ومن ثم ضرب النتيجة في ١٠.

المصدر : صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤- ٢٠١٢)، التقرير الدولي حول ترتيبات صرف العملات وقيود صرف العملات.

المجال الخامس: قانون الائتمان والعمل والمشاريع التجارية

أ- قوانين سوق الائتمان

١- ملكية البنوك

يقوم معدل حساب هذا العنصر الفرعي على النسبة المئوية للودائع المصرفية في البنوك ذات الملكية الخاصة، وعندما تكون نسبة الودائع بين ٩٥% و ١٠٠%، فإن الدولة تحصل على ١٠ درجات، وعندما يتراوح إجمالي الودائع الخاصة بين ٧٥% و٩٥%، فإن الدولة تحصل على ٨ درجات، وعندما تتفاوت نسبة الودائع الخاصة بين ٤٠% و٧٥%، تحصل الدول على ٥ درجات، وعندما كانت نسبة الودائع الخاصة بين ١٠% و٤٠%، تحصل الدولة على درجتين فقط، وتحصل الدولة على صفر إذا كانت نسبة الودائع الخاصة أقل من ١٠% من إجمالي الودائع بالبنك.

المصدر: منظور البنك (٢٠١١)؛ البنك المركزي بجزر القمر (٢٠١٣)؛ البنك المركزي بجيبوتي (٢٠١٣)؛ البنك المركزي بموريتانيا (٢٠١٣)؛ مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢).

٢- منافسة البنوك الأجنبية

يقوم هذا العنصر الفرعي على متغيرين اثنين: النسبة المئوية للأصول البنكية للبنوك ذات الملكية الأجنبية، وعدد الطلبات المرفوضة للحصول على تراخيص لمزاولة الأعمال المصرفية التجارية من جهات أجنبية كنسبة مئوية للعدد الإجمالي لطلبات الحصول على تراخيص مصرفية تجارية التي تم استقبالها من جهات أجنبية. وإذا قامت الدولة باعتماد جميع أو أغلب الطلبات المقدمة لإصدار تراخيص من بنوك أجنبية، وأصبحت تلك البنوك الأجنبية تمتلك حصة كبيرة من أصول القطاع المصرفي، فإن الدولة تحصل على درجات أعلى طبقا للجدول الموضح أدناه.

معدل رفض إصدار التراخيص للبنوك الأجنبية (الطلبات المرفوضة/ الطلبات)				
أصول البنك الأجنبي كحصة من إجمالي الأصول في القطاع المصرفي		%٠	%٠- %٤٩	%٥٠- %١٠٠
	%٨٠- %١٠٠	١٠	٨	٥
	%٤٠ - %٧٩	٩	٧	٤
	%٠ - %٣٩	٨	٦	٣

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٢).

٣- ضوابط نسبة الفوائد/ معدلات نسبة الفوائد السلبية

يقوم هذا العنصر الفرعي على متغيرين اثنين: نسبة الفائدة الفعلية (أي معدل فوائد الإقراض بدون التضخم الذي تم حسابه بواسطة مؤشر أسعار المستهلك) والفرق بين معدلات فوائد الإقراض والإيداع، فعندما تكون نسبة الفائدة الفعلية إيجابية، ويتم تحديد معدلات الفوائد منذ البداية بواسطة قوى السوق (أي نسبة فوائد القروض أقل من ٨% أعلى من نسبة فوائد الإيداع)، تحصل الدولة على ١٠ درجات، وعندما تكون المعدلات الفعلية أحيانا سلبية بعض الشيء (أقل من ٥%)، وكان الفارق بين معدلات الإيداع والإقراض ٨% أو أكثر، تحصل الدولة على ٨ درجات، وعندما يكون معدل فوائد القروض سلبيا بشكل دائم بحيث تكون مبلغا من رقم واحد، والفارق بين معدل فوائد الإيداع والقروض ١٦% أو أعلى، فإن الدولة تحصل على ٦ درجات، وعندما تكون المعدلات الفعلية سلبية غالبا بقيمة ١٠% أو أكثر، وبلغ الاختلاف بين معدلات فوائد الإقراض والإيداع ٢٤% أو أعلى، تحصل الدولة على ٤ درجات، وعندما يكون معدل الإقراض الفعلي سلبيا دائما بمبلغ مكون رقمين، وكان الفرق بين معدل الإقراض والإيداع ٣٢% أو أكثر، تحصل الدولة على درجتين، وتحصل الدولة على صفر عندما يكون الفرق بين معدل الإقراض ومعدل الإيداع ٣٦% أو أكثر وتكون معدلات الإقراض الفعلي سلبية دائما بمبالغ مكونة من رقمين، أو تسبب ارتفاع التضخم فعليا بإقصاء سوق الائتمان.

المصدر: البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٥- ٢٠١٢)؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية (٢٠١٣).

٤- الحصول على الائتمان

يقوم العنصرين الفرعيين التاليين على مؤشر الحقوق القانونية، ومؤشر معلومات الائتمان المستمدة من مجموعة البيانات المتعلقة بممارسة الأعمال التجارية من البنك الدولي.

أ- مؤشر الحقوق القانونية

"يقيس مؤشر الحقوق القانونية إلى أي درجة تقوم قوانين الضمانات المصرفية والإفلاس بحماية حقوق المقترضين والمقرضين ومن ثم تسهيل عملية الإقراض، ويتضمن المؤشر ٧ جوانب تتعلق بالحقوق القانونية و٣ جوانب تتعلق بقانون الإفلاس". وتم تخصيص درجة واحدة لكل جانب في المؤشر. "وتتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ١٠، وكلما كانت الدرجة أعلى، فإن ذلك يشير إلى أن قوانين الإفلاس والضمانات المصرفية قد صممت بشكل أفضل لتوسيع إمكانية الوصول إلى الائتمان".

ب- مؤشر معلومات الائتمان

"يقيس مؤشر معلومات الائتمان القوانين التي تؤثر على منظور معلومات الائتمان، وإمكانية الوصول إليها، وجودة معلومات الائتمان المتاحة إما من خلال سجلات الائتمان العامة أو الخاصة". وقد تم تخصيص درجة واحدة لكل من الجوانب الستة التي يشملها المؤشر. "يتدرج

المؤشر من ٠ إلى ٦، وكلما كانت القيمة أعلى فإنها تشير إلى توفر المزيد من معلومات الائتمان إما من خلال مكاتب تسجيل عامة أو مكاتب خاصة لتسهيل قرارات الإقراض". وتم بعد ذلك تحويل القيم من صفر إلى ٦ إلى معيار آخر من صفر إلى ١٠.

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال،

<http://www.doingbusiness.org>

ج- قوانين سوق العمالة

١- مؤشر صعوبة التوظيف

"يقيس مؤشر صعوبة التوظيف (١) ما إذا كان يمكن استخدام العقود المحددة بأجل لأداء المهام المؤقتة فقط، (٢) الحد الأقصى للفترة التراكمية للعقود المحددة بأجل، و (٣) معدل الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الشخص الذي يتم توظيفه لأول مرة بالنسبة للقيمة المتوسطة التي يتم إضافتها لكل عامل". ويتم قياس المؤشر على معيار تدريجي من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى قوانين أكثر تشددا)، والتي تم تحويلها بعد ذلك إلى تدرج من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الاعلى إلى القانون الأكثر مرونة.

٢- مؤشر التشدد في ساعات العمل

"يتكون مؤشر التشدد في ساعات العمل من خمسة عناصر: (١) ما إذا كانت هناك قيود على مزاولة العمل في الليل، (٢) ما إذا كانت هناك قيود على العمل خلال عطلة نهاية الأسبوع؛ (٣) ما إذا كان أسبوع العمل ممكن أن يتكون من ٥,٥ أيام؛ (٤) ما إذا كان تمديد أسبوع العمل ليضم ٥٠ ساعة أو أكثر (شاملا ساعات العمل الإضافي) لمدة شهرين في السنة؛ و(٥) ما إذا كانت الإجازة السنوية المدفوعة تعادل ٢١ يوم عمل أو أقل". لكل واحد من هذه الأسئلة، الإجابة بـ "لا" تعني قوانين أكثر تشددا. ويتم قياس المؤشر باستخدام معيار تدريجي من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير الدرجة الأعلى إلى القوانين الأكثر تشددا)، والتي تم تحويلها فيما بعد إلى معيار تدريجي من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى القوانين الأكثر مرونة.

٣- مؤشر صعوبة الطرد من العمل

أ - صعوبة التوظيف

"يتكون مؤشر صعوبة الطرد من العمل من ثمانية عناصر: (١) ما إذا كانت العمالة الزائدة غير مسموح بها كأساس لإنهاء خدمات العمال، (٢) ما إذا كان صاحب العمل بحاجة إلى إشعار طرف ثالث (مثل الجهات الحكومية المعنية) بإنهاء خدمات عامل واحد زائد، (٣) ما إذا كان صاحب العمل بحاجة إلى إشعار طرف ثالث بإنهاء خدمات مجموعة تضم ٢٥ فردا من العمالة الزائدة، (٤) ما إذا كان صاحب العمل يحتاج إلى موافقة طرف ثالث لإنهاء خدمات عامل واحد

زائد، (٥) ما إذا كان صاحب العمل يحتاج إلى موافقة طرف ثالث لإنهاء خدمات مجموعة تضم ٢٥ فردا من العمالة الزائدة، (٦) ما إذا كان القانون يطلب من صاحب العمل اعتبار خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل إنهاء خدمات العمالة الزائدة، (٧) ما إذا كانت قوانين الأولوية تنطبق على العمالة الزائدة، و(٨) ما إذا كانت قوانين الأولوية تنطبق على إعادة التوظيف". ويتم قياس المؤشر باستخدام معيار تدريجي من ٠ إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الاعلى إلى تشدد القوانين بدرجة أعلى)، والتي يتم تحويلها بعد ذلك إلى معيار من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى مرونة القانون بدرجة اكبر.

ب- التكلفة الموصى بها لفصل موظف من العمل (أسابيع الأجور)

يقيس هذا العنصر الفرعي "تكلفة متطلبات الإخطار المسبق، ومكافأة نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عند إنهاء خدمات عامل زائد معبرا عنها بالأسابيع المستحقة الأجور". ومعدل هذا العنصر يساوي: $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$ مضروبة في $10.V_i$ ويمثل ذلك تكلفة طرد موظف من العمل، وتم تحديد قيمة (V_{max}) و (V_{min}) بـ ٣٥٩,٧ أسبوعا و ٠,٠أسبوعا على التوالي. وتحصل الدول التي حققت قيما أقل من (V_{min}) على ١٠ درجات في حين تحصل الدول التي حققت قيما أعلى من (V_{max}) على صفر.

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال،

<http://www.doingbusiness.org>

٤- التجنيد الإجباري

يقيس هذا العنصر الفرعي فترة التجنيد الإجباري، وتحصل الدولة التي لا يوجد بها نظام التجنيد الإجباري على ١٠ درجات، وإذا كانت مدة التجنيد الإجباري ستة أشهر أو أقل، تحصل الدولة على ٥ درجات، وإذا كان التجنيد الإجباري يمتد لفترة أطول من ٦ أشهر وأقل من ١٨ شهرا، تحصل الدولة على ٣ درجات، وإذا كانت مدة التجنيد الإجباري أكثر من ١٢ شهرا وأقل من ١٨ شهرا، تحصل الدولة على درجة واحدة، وتحصل الدول التي تزيد مدة التجنيد الإجباري فيها على ١٨ شهرا على صفر.

المصدر : ائتلاف إيقاف استخدام الأطفال الجنود (٢٠٠٨)؛ التجنيد الدولي للأطفال (٢٠١٢) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١ ، ٢٠١٢).

ج- قوانين الأعمال

١- بدء مشروع تجاري

يقيس هذا العنصر الفرعي مدى سهولة البدء بمشروع تجاري، حيث يتناول عدد الإجراءات اللازمة والوقت المستغرق لإنهاء تلك الإجراءات، وتكاليف البدء بمشروع تجاري مثل الرسوم،

ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للبدء بمشروع تجاري بشكل رسمي، ومعدل هذا العنصر يساوي: $(V_{min} - V_{max}) / (V_i - V_{max})$ مضروبة في $10.V_i$ ويمثل ذلك عدد الإجراءات اللازمة، والوقت المستغرق لإنهاءها (بالأيام)، والتكلفة كنسبة مئوية للدخل الفردي، والحد الأدنى من متطلبات رأس المال كنسبة مئوية للدخل الفردي وتم تحديد قيمة (V_{max}) بـ ١٩,٠ إجراء، ٢٠٣,٠ يوما، و٨٣٥,٤% و٥,١١١,٩%، وقيمة (V_{min}) بـ ٢,٠ إجراء و ٢,٠ يوما، و٠,٠%، و٠,٠%. وتحصل الدول التي حققت قيما أقل من (V_{min}) على ١٠ درجات في حين تحصل الدول التي حققت قيما أعلى من (V_{max}) على صفر.

أ- عدد الإجراءات

ب- المدة (بالأيام)

ج- التكلفة (% من الدخل الفردي)

د- الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل الفردي)

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال،

http://www.doingbusiness.org

٢- إغلاق المشاريع التجارية

يقيس هذا العنصر الفرعي الوقت والتكلفة (كنسبة من العقار) اللازمة لإغلاق مشروع تجاري بالإضافة إلى نسبة الأموال المسترجعة (سنت في الدولار)، ومعدل الوقت والتكلفة يساوي: $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروبة في ١٠. وبالنسبة لنسبة الأموال المسترجعة فقد تم استخدام القانون: $(Vi - Vmin) / (Vmax - Vmin)$ مضروبة في ١٠. V_i، ويمثل ذلك الوقت والتكلفة نسبة الأموال المسترجعة، وتم تحديد قيمة V_{max} بقيمة ١٠ سنوات، و٧٦,٠%، و٩٢,٦%، وقيمة (V_{min}) بـ ٠,٤ سنة، و١,٠%، و٠,٠%.

أ- المدة (بالسنوات)

ب- التكلفة (% من العقار)

ج- نسبة الأموال المسترجعة (سنت في الدولار)

المصدر البنك الدولي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣)، قاعدة البيانات الخاصة بممارسة الأعمال،

http://www.doingbusiness.org

المراجع :

آيال، ه.ب، و ك. جورجيوس (١٩٩٨). عناصر الحرية والنمو الإقتصادي: دراسة ميدانية. مجلة تطويرالمناطق ٣٢ (ربيع) ٣٢٧ – ٣٨.

الإسماعيلي، سالم بن ناصر، آملا كارابجوفيك، وفريد ماكماهون (٢٠٠٥). الحرية الاقتصادية في الوطن العربي. في أوجوستو لوبيز- كلاروس وكلاوس شواب، تقرير التنافسية في الوطن العربي ٢٠٠٥ (منتدى الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٥): ١٢٩-٤١.
المؤسسة المصرفية العربية (٢٠٠٦) ب ش – أ ب ج العامة. .<http://www.arabbanking.com>

بنغوا، م، و ب. سانشيز رويلز (٢٠٠٣). الاستثمار الأجنبي المباشر، الحرية والنمو الاقتصادي: أدلة جديدة من أمريكا اللاتينية. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٥٢٩-٤٥.

بيرغرين، نيكلاس (٢٠٠٣). فوائد الحرية الأقتصادية: استبيان. المراجعة المستقلة ٨،٢ (خريف): ١٩٣-٢١١.

بلبل، أ، وأيتن م. فضل الدين (٢٠٠٦). تدفقات رأس المال الخارجي والداخلي في الدول العربية، ١٩٩٠ – ٢٠٠٣. الاقتصاد العالمي ٢٨، ٩ (سبتمبر): ١٢٦٧-٩٣.

كارلسون، ف.، و س. لندستورم (٢٠٠٢). الحرية والنمو الاقتصادي: تحليل الآثار. اختيار الجمهور ١١٢، ٤/٣ (سبتمبر): ٣٣٥ – ٤٤.

داوسون، ج،و. (١٩٩٨). المؤسسات والاستثمار والنمو: الجديد عبر الدولة وإثبات لوحة البيانات. التحقيق الاقتصادي ٣٦ (أكتوبر): ٦٠٣ – ١٩.

داوسون،ج، و. (٢٠٠٣). العلاقة السببية بين الحرية والنمو. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٤٧٩ – ٩٥.

دي هان، ج، و ستورم (٢٠٠٠). العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ١٦: ٢١٥-٤١.

دي هان، وجاكوب وسايرمان (١٩٩٨). مزيد من الأدلة على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. اختيار الجمهور ٩٥: ٣٦٣ – ٨٠.
دوكوليجاس، كريس و مهمت علي ألوباسجولا. الحرية والنمو الاقتصادي: هل تحدث المواصفات فرقا؟ المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي ٢٢، ١: ٦٠-٨١.

درزنايك هانوز، مارغريتا، شريف الديواني ش، وطارق يوسف (٢٠٠٧). تقرير التنافسية العالمية ٢٠٠٧. المنتدى الاقتصادي العالمي.

إيستون، س، ت، و م، أ. والكر (١٩٩٧). الدخل والنمو والحرية الاقتصادية. المراجعة الاقتصادية الأمريكية ٨٧، ٢ (مايو): ٣٢٨ – ٣٢.
قاعدة بيانات إيكونستايت (٢٠٠٥). طلب البيانات. <http://www.econstats.com/home htm>، اعتبارا من سبتمبر ٢٠٠٥.

عيد فلورنسا (غير مؤرخ). البادرة المالية لخلق فرص العمل في الوطن العربي: عناصر الاستراتيجية. منا – أسيد برنامج الاستثمار.
>http//:www.oecd.org/dataoecd/37/47/36086917.pdf .<

النجار، دينا (٢٠٠٦). تقرير البنك الدولي(سبتمبر). البنك الدولي.
فلدمان ، هورست (٢٠١٠). الحرية الاقتصادية والبطالة. إ ن جايمس جوارتني جوشوا جيم هول، روبرت لوسون، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٠ (معهد فريزر): ١٨٧ – ٢٠١.
جريسوولد، د، ت. (٢٠٠٤). استبدال الاستبداد بالحرية. كيفية افتتاح الأسواق التجارية من أجل الديموقراطية. تحليل السياسات التجارية ٢٦ (يناير).
.http://www>
.<freetheworld.com/papers/Griswold.pdf

جوارتني، جايمس، وروبرت لوسون، والتر بلوك (١٩٩٦). الحرية الاقتصادية في العالم: ١٩٧٥ – ١٩٩٥. معهد فريزر.
جوارتني، و جايمس، وروبرت لوسون، (٢٠٠٤). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٤. معهد فريزر .http://www.freetheworld.com> <.

جوارتني، وجايمس، وروبرت لوسون، مع إريك جارتزك (٢٠٠٥). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٥. معهد فريزر.
>http://www.freetheworld.com.<
جوارتني، وجايمس، وروبرت لوسون، مع ويليام إيسترلي (٢٠٠٦). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٦. معهد فريزر.
>http://www.freetheworld.com.<
جوارتني، جايمس، وروبرت لوسون، مع رسل، س. وسوبيل بيتر ت. ليسون (٢٠٠٧). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٧. معهد فريزر.
http://www.freetheworld.com<
جوارتني، وجايمس، وروبرت لوسون، مع ست نورتون (٢٠٠٨). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٨. معهد فريزر.
www.freetheworld.com
جوارتني، وجايمس، وروبرت لوسون (٢٠٠٩). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٩. معهد فريزر.
www.freetheworld.com
جوارتني، وجايمس د، وجوشوا س، وروبرت لوسون (٢٠١٠). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٠. معهد فريزر.
www.freetheworld.com
جوارتني، وجايمس د، وروبرت لوسون، وجوشوا س. هول (٢٠١١). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١١. معهد فريزر.
www.freetheworld.com
جوارتني، وجايمس د، وروبرت لوسون، وجوشوا س. هول (٢٠١٢). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٢. معهد فريزر.
www.freetheworld.com
جوارتني، وجايمس د، وروبرت لوسون، وجوشوا س. هول (٢٠١٣). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٣. معهد فريزر.
www.freetheworld.com

هيرتوج، ستيفن (٢٠٠٧). التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج والدول العربية: النموذج الجديد. سياسة الشرق الأوسط ١٤، ١: ٥٢ – ٦٨.

هاوراني، ألبرت (١٩٩٢). تاريخ الشعب العربي. وارنر برثورس.

البحث العالمي للبنك البريطاني (أبريل ٢٠٠٩). الثقل الأسفل: التوقعات الاقتصادية للخليج العربي.
<http://www.research.hsbc.com>.

الخدمات المالية الدولية في لندن (مارس ٢٠٠٩). صناديق الثروة السيادية.
<http://www.ifsl.org.uk/output/ReportItem.aspx?NewsID=20>.

انتصار، فاخر (يوليو ٢٠٠٩). لقطات من الأزمة الاقتصادية. النشرة العربية الاصلاحية ٧ و ٦.

لوبيز-كلاروس، أوجوستو، وكلاوس شواب، وآخرين. (٢٠٠٥). تقرير التنافسية في الوطن العربي ٢٠٠٥. المنتدى الاقتصادي العالمي.

مورجان ستانلي (٢٠٠٧). صناديق الثروة السيادية. مورغان ستانلي.

نولاند، ماركوس، وهاورد باك (٢٠٠٧). الاقتصاد العربي قي ظل العالم المتغير، ٢٠٠٧. معهد بيترسون للاقتصاد الدولي.

روي، ماهيرا (٢٠٠٥). منطقة التجارة الحرة تلغي الضرائب الجمركية على التجارة العربية الداخلية. مراجعة الضرائب الدولية.

www.internationaltaxreview.com/default.asp?Page=10&PUBID=35&ISS=14050&SID=494287>

مصادر البيانات

بيانات (٢٠١١). (معلومات عن الصناعة المصرفية العالمية). www.Bankscope.bvdep.com (الاشتراك مطلوب).

البنك المركزي في جزر القمر (٢٠١١). التقرير السنوي. <http://www.banque-comores.km/pdf/Rapport_annuel_2011.pdf>، أغسطس٢٧، ٢٠١٣.

البنك المركزي في جزر القمر (٢٠١٣). هيكل الجهاز المصرفي في جزر القمر. < http://www.banque-comores.km/SystemeBancaire/index.php > ، أغسطس ٢٧، ٢٠١٣.

البنك المركزي في جيبوتي (٢٠١٢). الإشراف على المؤسسات. www.banque-centrale.dj . يوليو ٢٥، ٢٠١١.
البنك المركزي في موريتانيا (٢٠١٢). هيكل الجهاز المصرفي. <http://www.bcm.mr/pages/accueil.aspx>، يوليو ٢٥، ٢٠١١.

الجنود الصغار الدوليين (٢٠١٢). أعلى من الكلمات: برنامج عمل لإنهاء استخدام الأطفال كجنود في الدولة. ن التقرير بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. http://www.child-soldiers.org/global_report_reader.php?id=562 ، اعتبارا من ٢٧ أغسطس ٢٠١٣.
الإئتلاف من أجل استخدام الجنود الأطفال ٢٠٠٨. التقرير العالمي عام ٢٠٠٨.
<http://www.childsoldiersglobalreport.org/files/country_pdfs/FINAL_2008_Global_Report.pdf>، وذلك اعتبارا من ١٥ أغسطس ٢٠١١.

ديلويت، (٢٠٠٧). الاستثمار في افريقيا والصومال، دراسة محلية.
ديوليت (٢٠٠٩ – ٢٠١١). دليل الضرائب والأعمال الدولية.
، اعتبارا من أغسطس ٨/ ٢٠٠١،
deloitte.com/view/en_GX/global/services/tax/international-tax/international-tax-andbusiness- guides/all-jurisdictions/index.htm

جيبوتي، وزارة المالية (٢٠١١). كود جينرال دي انبوت. **_خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صالح.** اعتبارا من ١١ يوليو، ٢٠١٢.

وحدة الذكاء الاقتصادي (٢٠١٣). يمكن طلب البيانات من .<http://www.economistgroup.com>
إرنست ويونغ(٢٠٠٣). إرنست ويونغ في الشرق الأوسط. جمعت ونشرت عن طريق مكاتب إرنست ويونغ في المنطقة.
إرنست ويونغ (٢٠١٠). قانون ضرائب الدخل الليبي ٢٠١٠/٧. صدر بتاريخ يناير ٢٨، ٢٠١٠.
صانعي المعلومات (٢٠١٢). مكتب القروض السعودي يقلل من المخاطر المالية مع BI و ETL http://www.informationbuilders.com/applications/simah اعتبارا من ١٩ أكتوبر ٢٠١٢.
موريتانيا، قصر الشؤون المالية (٢٠٠٥). القوانين العامة (رمز ١٩٨٢) وتشمل الملاحق مع القوانين واللوائح بعد عام ١٩٨٢.<http://www.investinmauritania.gov.mr/IMG/pdf/code_impots.pdf> .
KPMG (٢٠١١). دليل موريتانيا المالي.
http://www.kpmg.com/Africa/en/Documents/Mauritania Fiscal Guide 2011.pdf
أعتبارا من ٢٧ أغسطس، ٢٠١٣.
برايس ووترهاوس كوبرز (مختلف القضايا) الضرائب الفردية: ملخص في جميع أنحاء العالم. يمكن طلب البيانات. برايس ووترهاوس كوبرز (مختلف القضايا). ملخصات ضريبية في جميع أنحاء العالم. <http://www.pwc.com/gx/en/worldwide-tax-summaries/index.jhtml>.
مجموعة PRS (١٩٧٩ – ٢٠١٣). دليل المخاطر الدولي. البيانات <http://www.prsgroup.com>.

منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٦-٢٠١١). ملفات الرسوم الجمركية العالمية.
<www.wto.org/
english/res_e/booksp_e/tariff_profiles10_e.pdf>. اعتبارا من يوليو ١٨، ٢٠١٢.

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٧). التوازن العسكري ٢٠٠٧. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٨). التوازن العسكري ٢٠٠٨. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٩). التوازن العسكري ٢٠٠٩. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠١٠). التوازن العسكري ٢٠١٠. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠١١). التوازن العسكري ٢٠١١. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠١٢). التوازن العسكري ٢٠١٢. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية.

صندوق النقد الدولي
صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤). التقرير السنوي لإستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠٠٥). التقرير السنوي لإستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦أ). التقرير السنوي لإستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧). التقرير السنوي لإستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨أ). التقرير السنوي لإستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨، أغسطس ٢٨). اتحاد صندوق النقد لدول مجلس التعاون الخليجي – اختيار نظام سعر الصرف. أعدها قسم الشرق الأوسط ووسط آسيا.
صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩أ). التقرير السنوي لإستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠١٠أ). التقرير السنوي لإستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠١١أ). التقرير السنوي لإستعدادات وقيود الصرف. صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ب). الإستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨ب). الإستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩ب). الإستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠١٠ب). الإستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠١١ب). الإستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠١٢ب). الإستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.
صندوق النقد الدولي (٢٠١٣). الإستبيانات الاقتصادية والمالية العالمية. التوقعات الاقتصادية الاقليمية: الشرق الأوسط ووسط آسيا. صندوق النقد الدولي.

البحث النقدي

البحث النقدي (٢٠٠٣). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.
البحث النقدي (٠٦/٢٠٠٥). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.
البحث النقدي (٠٧/٢٠٠٦). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.
البحث النقدي (٠٨/٢٠٠٧). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.
البحث النقدي (٠٩/٢٠٠٨). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.
البحث النقدي (٢٠٠٩). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.
البحث النقدي (٢٠١٠). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.
البحث النقدي (٢٠١١). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.
البحث النقدي (٢٠١٢). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.
البحث النقدي (٢٠١٣). دليل المصرفيين للعملات الأجنبية. البحث النقدي.

البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣). استبيان البنك الدولي حول القوانين والرقابة البنكية. <http://www.worldbank.org/research/interest/2003_bank_survey/2003_bank_regulation_database.htm>.

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٧). استبيان البنك الدولي حول القوانين والرقابة البنكية. http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00.html#Survey_III، اعتبارا من يوليو ٢٤، ٢٠٠٧.
مجموعة البنك الدولي (٢٠١٢). استبيان البنك الدولي حول القوانين والرقابة البنكية. http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00.html#Survey_III، اعتبارا من أغسطس ٢٧، ٢٠١٣.
البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٥-٢٠١٣). مؤشرات التطوير العالمية (طبعات ٢٠٠٥ – ٢٠١٣). البنك الدولي لإعادة البناء والتطوير

البنك الدولي (٢٠١٣). مؤشرات التطوير العالمية ٢٠١١. البنك الدولي. <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>.

البنك الدولي (سنوات عديدة، ٢٠٠٤-٢٠١٣). قواعد بيانات إنشاء المشاريع. www.doingbusiness.org. اعتبارا من أغسطس ٢٧، ٢٠١٣.

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي

٢٠١٣